وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي

–دراسة حالة لبنك الاعتماد اللبناني–

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

التخصص: نقود ومالية دولية

من إعداد الطالبة:

–سهام بومغادية

إشراف الأستاذة:

رقية بوحيضر

لجنة المناقشة:

أ. نعمية خضراوي .....–رئيسا–

أ. رقية بوحيضر .....–مشرفا–

أ. بلال بوبلوطة .....–مناقشا–

السنة الجامعية 2014–2015

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

بسم الله الذي هدانا لهذ، وما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله

قال الله تعالى: 'لئن شكرتم لأزيدنكم' سورة الرعد

وقال أيضا: 'فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون' سورة البقرة

أولا أشكر الله سبحانه وتعالى وأحمده كثيرا على أنها يسر لي القيام بهذا العمل، فاللهم لك الحمد ولك الشكر وإليك يرجع الفضل كله علانيته وسره

عملا لقوله صلى الله عليه وسلم: 'من لم يشكر الناس لم يشكر الله'

ولهذا يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من علمني الحرف الواحد و ساعدني ولو بكلمة طيبة، وأتقدم بخالص تشكراتي إلى الأستاذة الفاضلة **'بوحيضر رقية'**، التي احتضنت هذا العمل منذ أن كان فكرة حتى خرج إلى الوجود، وتحملت معي عناء هذا العمل، ولم تبخل علي بنصائحها القيمة التي كانت سراجا يوجهني إلى درب النجاح، فجزاها الله خيرا على ما قدمته لي.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل أساتذة كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وفي الأخير كل ما أتمناه بهذا العمل هو أن ينفع الله به جامعه، كاتبه وقارئه،

والحمد لله.

سهام

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"و قضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا " صدق الله العظيم

إلى من أوصاني بهما القرآن إلى أغلى ما أملك في الدنيا إلى التي حملتني وهنا ووضعتني وهنا وأرضعتني عذب الحنان و صفاء الحب و خالص العطاء، إلى من كانت شمعة تنير دربي إلى من كانت تسقيني دعاء أو عطاء العوم حتى وصلت إلى أسمى المراتب

" أمي "

إلى سندي و دعمي في مشواري الذي علمني حب الخير و الاعتماد على النفس و الذي جعلني أعرف معنى التحدي و النجاح والذي يأمل دوما أن يراني في الطليعة إليك

" أبي ".

إلى جدتي العزيزة أطال الله عمرها.

إلى من يسعدون لسعادتي و يحزنون لحزني، إلى من أكن لهم الحب الكثير وأقرب الناس إلى قلبي اخوتي عادل ،ياسين، عبدالحليم،

إلى من ارتاح إليهم قلبي وأحبتهم نفسي ،واطمأنت إليهم روحي عند مرافقتهم ،إلى صديقاتي اللواتي عشت معهن أحلى أيامي: راندة ،زهرة ،سعاد، نبيهة، غنية، صليحة، مديحة، وداد، لبنى ومريم.

و أخير أو ليس أخر الى كل من أحبني و يحبني و مد لي يد العون و ساعدني و لو بكلمة إلى كل من افتكره قلبي و لم يلفظه قلمي.

سهام

الملخص:

يعد القطاع المصرفي من أكثر القطاعات التي تنطوي على المخاطر، وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في المؤسسات المصرفية في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغير وتطور وتوسع في طبيعة أعمالها وهذا التغير كان ناتجا عن التطورات التي شهدتها الساحة العالمية من عولمة وتطور تكنولوجي...إلخ، ونظرا لكون استقرار النظام المالي مرهونا باستقرار القطاع المصرفي سعت السلطات الرقابية إلى تطوير أنظمة ومعايير للرقابية التي تبين مدى سلامة واستقرار هذا الأخير وتساعد على اكتشاف مدى قابلية هذا القطاع للتعرض للأزمات، ومن بين هذه المعايير الرقابية نجد نظام التقييم المصرفي الأمريكي، حيث أوضح هذا البحث دور نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS في دعم عملية الرقابة المصرفية، إذا أن نظام تقييم المصرفي الأمريكي يسمح بتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة أو تدخل السلطة النقدية لمعالجتها ومنع استفحالها، كما أنه حاولنا في هذا البحث تقييم البنك الاعتماد اللبناني بنظام التقييم المصرفي الأمريكي وذلك لتأكيد على مساهمة نظام في عملية الرقابة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المصرفية، الرقابة المصرفية، مكونات نظام CAMELS.

Abstract:
The banking sector of the most sectors that involve risks, has been observed growing these risks in banking institutions in the past few years in addition to the change and development and expansion in the nature of its business and this change was the result of developments in the global arena of globalization and technological development ... etc., due to the fact that stability of the financial system depend on the stability of the banking sector supervisory authorities sought to develop regulations and standards to control that show the extent of the safety and stability of the latter and help to discover the extent of the ability of this sector of exposure to crises, and between these regulatory standards, we find the American Banking Evaluation system, where he explained the research role of the American Banking Evaluation system CAMELS in supporting the banking supervision process, if the American Banking Evaluation system allows identifying banking risks that make up the weaknesses in the financial, operational and management of the bank operations, which require make special supervisory attention or intervention of the monetary authority to address and prevent escalate, as he tried in this research Bank evaluation Libanais th American Banking Evaluation system in order to emphasize the contribution of the banking supervision system in the process.

Key words: banking risks, banking supervision, CAMELS system components.

فهرس المحتويات

العنـــــوان **الصفحة**

بسملة
كلمة شكر
إهداء
الملخص
فهرس المحتويات.....**I-IV**
قائمة الأشكال والجداول.....**V-VIII**
مقدمة.....أ-ح

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة المصرفية

تمهيد 10
المبحث الأول: ماهية الرقابة المصرفية.....11
المطلب الأول: مفهوم الرقابة المصرفية 11
المطلب الثاني: أسس والقضايا الرئيسية في الرقابة المصرفية 14
المطلب الثالث: أنواع الرقابة المصرفية 16
المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية.....22
المطلب الأول: أنواع المخاطر المصرفية 22
المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية 25
المطلب الثالث: خطوات، مبادئ ادارة المخاطر المصرفية 27
المبحث الثالث: الرقابة المصرفية بالتركيز على المخاطر 29
المطلب الأول: مفهوم الرقابة بالتركيز على المخاطر 29
المطلب الثاني: أهداف وأدوات الرقابة بالتركيز على المخاطر.....31
المطلب الثالث: استراتيجية الرقابة بالتركيز على المخاطر 32
المبحث الرابع: معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية وأساليب قياس المخاطر.....36
المطلب الأول: جهود لجنة بازل في وضع معايير للرقابة المصرفية.....36
المطلب الثاني: مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة وفق مقررات لجنة بازل 42
المطلب الثالث: أساليب قياس المخاطر وفق لجنة بازل الثانية 46
خلاصة الفصل الأول 52

الفصل الثاني: مدخل إلى نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

تمهيد 54

المبحث الأول: أساسيات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS 55

المطلب الأول: نشأة وتطور نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS 55

المطلب الثاني: مفهوم نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS 57

المطلب الثالث: مراحل التقييم وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS 59

المبحث الثاني: مكونات ومؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS..... 60

المطلب الأول: مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS..... 60

المطلب الثاني: العوامل التي تؤثر على درجة تصنيف مكونات نظام CAMELS 65

المطلب الثالث: مؤشرات التقييم وفق نظام التقييم الأمريكيCAMELS 68

المبحث الثالث: تصنيف المصارف وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS 78

المطلب الأول: درجة تصنيف مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS..... 78

المطلب الثاني: تصنيف الكلي للمصرف وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS 85

المطلب الثالث: مميزات وعيوب نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS 88

خلاصة الفصل الثاني..... 91

الفصل الثالث: تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMELS على بنك الاعتماد اللبناني

تمهيد 93

المبحث الأول: واقع النظام المصرفي اللبناني والرقابة المصرفية عليه..... 94

المطلب الأول: خصائص القطاع المصرفي اللبناني 94

المطلب الثاني: الرقابة المصرفية في لبنان 101

المطلب الثالث: تطبيق اتفاقية بازل في المصارف اللبنانية 110

المبحث الثاني: المركز التنافسي لبنك الاعتماد اللبناني ضمن الجهاز المصرفي اللبناني 115

المطلب الأول: لمحة بنك الاعتماد اللبناني..... 115

المطلب الثاني: موقع بنك الاعتماد اللبناني في الجهاز المصرفي اللبناني.....117
المطلب الثالث: إدارة المخاطر المصرفية في بنك الاعتماد اللبناني.....119
المبحث الثالث: تقييم بنك الاعتماد اللبناني وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS 121
المطلب الأول: قياس كفاية رأس مال وجودة الأصول لبنك الاعتماد اللبناني وفقا لمؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS 121
المطلب الثاني: قياس المكونات الأخرى لنظام التقييم المصرفي الأمريكي لي بنك الاعتماد اللبناني.....123
المطلب الثالث: التصنيف المركب لبنك الاعتماد اللبناني وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS 128
خلاصة الفصل الثالث.....134
خاتمة.....136
قائمة المراجع.....143
الملاحق.

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	بنية القطاع المصرفي اللبناني في نهاية سنة 2013	94
02	التوزيع الجغرافي لفروع المصارف التجارية اللبنانية في نهاية 2013	95
03	إجمالي موجودات المصارف التجارية في لبنان نهاية الفترة2013	97
04	حجم الأموال الخاصة في المصارف التجارية خلال فترة2011- 2013	99

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للأسلوب المعياري	46
02	مقارنة بين الأسلوبي التصنيف الداخلي(الأساسي والمتقدم)	48
03	أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول	71
04	يوضح أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية	71
05	تصنيف مؤشر كفاية رأس المال المصرف وفقا لنظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS	72
06	تصنيف مؤشرات جودة الأصول وفقا لنظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS	73
07	تصنيف مؤشرات السيولة وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS	76
08	تصنيف مؤشر حساسية تجاه مخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي	77
09	تصنيف المصارف وفق نظام CAMELS والإجراء الرقابي المتخذ من قبل السلطات بناءا عليه	87
10	مطلوبات المصارف التجارية خلال فترة2011-2013	98
11	تطور موجودات المصارف التجارية خلال فترة2011-2013	100
12	تطور الأموال الخاصة للبنوك التجارية العاملة في لبنان وحصتها من إجمالي المطلوبات نهاية الفترة 1992-2004	110
13	تطور كفاية رأس المال في القطاع المصرفي اللبناني	111
14	المركز التنافسي لبنك الاعتماد اللبناني مقارنة بأهم البنوك في النظام المصرفي اللبناني	117
15	قياس كفاية رأس مال بنك الاعتماد اللبناني لسنتي2012-2013	121
16	مؤشرات جودة الأصول لبنك الاعتماد اللبناني لسنتي 2012-2013	122
17	مؤشرات الربحية لبنك الاعتماد اللبناني لسنتي2012-2013	125
18	مؤشرات السيولة لبنك الاعتماد اللبناني لسنتي 2012-2013	126

19	قياس الحساسية تجاه مخاطر السوق لبنك الاعتماد اللبناني لسنتي 2012-2013	127
20	التصنيف المركب لبنك الاعتماد اللبناني لسنتي2012-2013	132

المقدمة

مقدمة:

تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي بلد على مدى سلامة النظام المالي وعلى وجه التحديد القطاع المصرفي، إذ تعتبر المصارف شريان الحياة لاقتصاد أي دولة ومن هنا تأتي أهمية الرقابة على المصارف في الحفاظ على سلامة المراكز المالية لها والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

وفي ظل ما يشهده العالم المعاصر من تغيرات وتحولات ومستجدات عالمية متلاحقة في ظل العولمة وفي شتى ميادين الحياة فقد شهد القطاع المصرفي العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبقة، وتزايد المنافسة المحلية والدولية وأصبحت المصارف أكثر عرضة للعديد من المخاطر، ونتيجة لذلك فقد شهد العالم أزمات مالية عديدة في مختلف الدول، ومن هنا زادت اهتمام السلطات الرقابية المحلية والدولية بعملية الرقابة وإدارة المخاطر المصرفية، حيث تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي كانت تسعى من تقاريرها إلى تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التوافق بين الأنظمة والممارسات الرقابية المحلية، حيث قامت بإصدار معايير للرقابة المصرفية الفعالة سنة1997.

إن الهدف الرئيسي للرقابة المصرفية هو التأكد من وجود نظام مصرفي سليم قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي في البلاد فتحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف سليم ولديها القدرة والكفاءة التي تمكنها من إدارة مواردها واحتياجاتها بكفاءة والقيام بدورها في الوساطة المالية، لذلك لم يكن من حل أمام السلطات الرقابية إلا البحث عن وسيلة ملائمة لتقييم ومراجعة أداء الوحدات المصرفية التابعة لها، بما يعكس التطورات والتغيرات في العمل المصرفي ومدى نجاعة الإجراءات الرقابية المطبقة في الكشف عن نقاط الضعف والتنبيه إليها قبل استفحالها وتعذر علاجها، حيث ظهرت العديد من المعايير الرقابية التي تقيس مدى متانة الوضع المالي للمصارف وسلامتها، وهي تمثل مؤشرات إنذار مبكر للمخاطر التي قد تحدث قبل استفحالها، ومن أهم هذه المعايير نجد نظام تقييم المصارف وفقا للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني أو ما يسمى بنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

1- الإشكالية:

نظرا للدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في اقتصاد أية دولة، ونظرا للسلبيات التي تنتج عن إفلاس وتعرض أي بنك لمشاكل مثلما أثبتته الأزمة المالية العالمية الأخيرة فإنه من الضروري أن تتعرف السلطات الرقابية في أية دولة على مدى سلامة مختلف مكونات نظامها المصرفي وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية في أوانها والحد من الخسائر التي قد يتعرض لها الاقتصاد، فإن نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS يطرح نفسه كأحد الأدوات التي تمكن السلطات الرقابية من التحقق من سلامة بنوكها، وعليه نصل لطرح الإشكالية التالية:

كيف يطبق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كوسيلة للرقابة على البنوك؟

وانطلاقا من هذا التساؤل ولغرض الإلمام بالموضوع فإننا نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالرقابة المصرفية؟
- ما هي المخاطر المصرفية، وكيف يتم إدارتها؟
- ما هو نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS؟
- كيف يتم تقييم المصارف وفق هذا النظام؟
- كيف تساهم المعلومات التي يكشف عنها نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELSفي تسهيل عملية الرقابة على المصارف؟

2-الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة انطلقنا من الفرضيات التالية:

-**الفرضية الأولى:** نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS طريقة للرقابة المصرفية يتطلب تطبيقها مستو عال من الإفصاح والشفافية وتوفر المعلومات عن المصارف؛

-**الفرضية الثانية:** نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS للرقابة المصرفية يعطي صورة تقريبية عن وضعية بنك محل التقييم؛

-**الفرضية الثالثة:** نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS طريقة للرقابة المصرفية تستغرق تطبيقها وقتا وجهدا خاصة مع تعدد مكونات الجهاز المصرفي للدولة.

3-أسباب اختيار الموضوع:

من جملة الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

-ارتباطه بتخصص النقود والمالية الدولية؛

-ارتفاع حجم المخاطر المصرفية وتزايد اهتمام الجهات الرقابية المحلية والدولية بموضوع الرقابة المصرفية، خاصة مع زيادة تعثر البنوك والأزمات المالية؛

-نقص الدراسات حول هذا الموضوع رغم أهميته؛

-الرغبة الشخصية في التعرف على نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS.

4- أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي أهمية بالغة لأنه:

-يتعلق بموضوع الرقابة المصرفية بقطاع حيوي في الاقتصاد ألا وهو قطاع المصرفي، وهو من أكثر القطاعات عرضة للمخاطر، الأمر الذي يتطلب الكثير من الاهتمام بسلامة ومتانة هذا القطاع لتحقيق الاستقرار المالي وتجنب التعرض للأزمات والصدمات المالية، والتي لها آثار بالغة على الاقتصاد كما حدث في الأزمة المالية العالمية الأخيرة؛

-يبرز أهمية نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS في عملية الرقابية المصرفية.

5- أهداف الدراسة:

تصبو هذه الدراسة إلى بلوغ جملة من الأهداف أهمها:

-التأكيد على أهمية الرقابة على القطاع المصرفي ودورها في ضبط أداء المصارف على النحو الذي يضمن سلامة مراكزها المالية ويحول دون تعرضها لمخاطر التي تؤدي إلى انهيارها؛

-معرفة مختلف المخاطر المصرفية وأثرها على أداء وسلامة الأوضاع المالية والتشغيلية للمصارف وكيفية إدارتها في ظل التطورات المصرفية الحديثة؛

- معرفة المفهوم الحديث للرقابة المصرفية وهو الرقابة بالتركيز على المخاطر والمعايير الدولية للرقابة المصرفية؛

-التعريف بنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS وأهميته في عملية الرقابة المصرفية؛

- معرفة دور نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في تحديد المخاطر المصرفية وقياس نقاط القوة والضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية في المصارف والتي تتطلب تدخل السلطات الرقابية لمعالجتها؛

-معرفة مدى فعالية نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS في التنبؤ المبكر بحدوث أزمات مصرفية؛

-معرفة مدى سلامة ومتانة الوضع المالي والإداري للمصارف من خلال تقييمها بنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، بالاعتماد على دراسة حالة بنك الاعتماد اللبناني؛

-محاولة كشف واقع نظام الرقابة المصرفية في لبنان؛

-معرفة مدى مطابقة المعايير والقواعد الاحترازية والأنظمة الرقابية المعمول بها في لبنان للمعايير والممارسات الدولية؛

6-عينة الدراسة:

سنقوم من خلال دراستنا بتطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على بنك الاعتماد اللبناني خلال الفترة 2012-2013، وذلك لمعرفة مدى مساهمة هذا النظام في عملية الرقابة المصرفية،وقد تم اختيار هذا البنك نظرا لاحتلاله موقعا هاما في الجهاز المصرفي اللبناني، توفر المعلومات الكافية لإجراء الدراسة.

7-منهج الدراسة:

تم الاعتماد في إنجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك تماشيا مع الأهداف المبتغاة من وراء هذا البحث، إذ تم استخدام المنهج الوصفي من خلال تناول الإطار النظري للرقابة المصرفية ونظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS، والمنهج التحليلي في شرح معايير الرقابة المصرفية وتحليل مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS، وعند تحليل وتصنيف مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS لبنك الاعتماد للبناني خلال سنتي2012-2013.

8-هيكل الدراسة:

وبهدف الإحاطة بجوانب الموضوع، والاجابة على التساؤلات المطروحة، واختبار مدى صحة فرضيات البحث المقترحة، قمنا بتقسيم دراستنا إلى ما يلي:

الفصل الأول: يتناول هذا الفصل الإطار النظري للرقابة المصرفية، وتم تقسيمه إلى أربعة مباحث حيث يتناول المبحث الأول ماهية الرقابة المصرفية، وتناولنا فيه مفهوم الرقابة المصرفية، أسس والقضايا الرئيسية في الرقابة المصرفية وأنواعها وفي المبحث الثاني فكان حول إدارة المخاطر المصرفية فتناولنا من خلاله مخاطر المصرفية، مفهوم إدارة المخاطر المصرفية وخطوات ومبادئ إدارة المخاطر المصرفية أما المبحث الثالث فكان بعنوان الرقابة بالتركيز على المخاطر حيث تم الحديث فيه عن تعريف الرقابة بالتركيز على المخاطر، أدواتها، أهدافها وإلى استراتيجية الرقابة بالتركيز على المخاطر، والمبحث الرابع فكان حول معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية وأساليب قياس المخاطر تم التطرق فيه إلى جهود لجنة بازل في وضع معايير للرقابة المصرفية، مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة وفق مقرراتها وأساليب قياس المخاطر وفق لجنة بازل 2؛

الفصل الثاني: يتناول هذا الفصل ماهية نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تم التطرق إلى أساسيات نظام التقييم المصرفي الأمريكي وتناولنا

فيه، نشأة وتطور نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، مفهومه ومراحل التقييم وفقه، وفي المبحث الثاني سنتاول فيه مكونات ومؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS إذ يتم التطرق فيه إلى مكونات والعوامل التي تؤثر في درجة التصنيف وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELSومؤشرات القياس وفقه، أما في المبحث الثالث فكان حول تصنيف المصارف وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي والذي سيتم الحديث فيه عن تصنيف مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS، التصنيف الكلي للمصارف وفقه وفي الأخير ايجابيات وعيوب نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS؛

الفصل الثالث: بعنوان تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS على بنك الاعتماد اللبناني، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول واقع القطاع المصرفي اللبناني والرقابة المصرفية عليه والذي سيتم الحديث فيه عن خصائص القطاع المصرفي اللبناني والرقابة المصرفية عليه، وتطبيق اتفاقية بازل في المصارف اللبنانية، وفي المبحث الثاني نتكلم عن المركز التنافسي لبنك الاعتماد اللبناني ضمن الجهاز المصرفي اللبناني، إذ يتم التطرق فيه عن لمحة لبنك الاعتماد اللبناني وموقعه ضمن الجهاز المصرفي اللبناني وكيفية إدارة المخاطر المصرفية فيه، أما في المبحث الثالث فقمنا فيه بتقييم البنك وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS، إذ تم فيه تقييم كفاية رأس المال وجودة أصوله وباقي مكونات نظام التقييم المصرفي وفي الأخير إعطاء تصنيف كلي للبنك الاعتماد اللبناني.

9-الدراسات السابقة:

- علي عبدالله شاهين، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية-حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود-**، الجامعة الإسلامية غزة،مارس2005، حيث تمثلت إشكالية الدراسة في كيفية الاستفادة من تطبيق نموذج التقييم المركب(CAMELS)في دعم فعالية نظام الرقابة والتفتيش المكتبي والميداني الذي تقوم به السلطة النقدية على مؤسسات القطاع المصرفي، وهدفت الدراسة إلى بناء وتطوير نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش على مؤسسات القطاع المصرفي بما يزيد من فعالية وكفاءة العمل الرقابي المصرفي، وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل أهمها النتائج التالية:

- أظهر هذا البحث أهمية تطبيق نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بتنفيذها السلطة النقدية بما يؤكد صحة فرضية البحث، حيث تم إبراز الجوانب ودورها كرافد هام في تغذية عمليات التفتيش (CAMELS)الإيجابية في تطبيق النظام والرقابة بالمعلومات التي تكشف عن بعض مظاهر الضعف والقصور والتي تشكل مداخل مهمة للبحث عن جذور المشكلات المصرفية ومسبباتها؛

–تتمثل أهمية تطبيق نظامCAMELSفي تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية نظريا وتطبيقيا بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها وبالتالي تحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فعاليته على الساحة المصرفية محليا وإقليميا ودوليا، والتي أصبحت استراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية؛

– ترتبط مراحل عمليات الرقابة والتفتيش الميداني بعناصر التقييمCAMELS بشكل جوهري وإيجابي وتتسم بالتكامل والقوة والفعالية في تطبيق عمليات الرقابة والتفتيش المصرفي.

❖ صورية عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية– دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA–**،رسالة ماجستير في العلوم التجارية(غير منشورة)، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر،2010-2011، حيث تمثلت مشكلة هذه الدراسة في معرفة مدى فعالية نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS وما مدى مساهمته في عملية الرقابة على البنوك التجارية وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل أهمها النتائج التالية:

–تعتبر الرقابة المصرفية الفعالة شرطا أساسيا مسبقا لتحقيق سلامة القطاع المصرفي؛

–أظهرت هذه الدراسة ضرورة تطبيق نظام داعم للمفهوم الجديد للرقابة المصرفية من أجل تقييم المخاطر التي تواجه البنوك، وبالتالي تدعيم الرقابة بالمعلومات التي يكشف عنها والتي تشكل مدخلا مهما للبحث عن جذور المشكلات المصرفية وأسبابها؛

– تتمثل أهمية CAMELSفي تسليط الضوء على نقاط القوة ونقاط الضعف في البنوك بما يؤدي نظام التقييم المصرفي إلى توجيه الاهتمام نحوها، وبالتالي تحقيق أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فعاليته؛

–إن التقرير عن نتائج الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي يؤدي إلى زيادة منفعة وفعالية التقارير والاستفادة منها لتحقيق أهداف النمو والتطور ومواكبة مستجدات الصناعة المصرفية.

ونهدف من خلال دراستنا هذه والمتمثلة في تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع المصرفي معرفة كيفية تطبيق نظام التطبيق المصرفي الأمريكي كأداة للرقابة المصرفية.

10- صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا صعوبات عديدة في جمع المعلومات سواء من الجانب النظري أو التطبيقي ويمكن إيجازها فيما يلي:

- قلة المراجع باللغة العربية وحتى الأجنبية عن نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS؛
- صعوبة الحصول على بعض الوثائق الخاصة ببنك الاعتماد اللبناني والتي تفيد الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للرقابة المصرفية

المبحث الأول: ماهية الرقابة المصرفية.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الثالث: الرقابة المصرفية بالتركيز على المخاطر.

المبحث الرابع: معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية وأساليب قياس المخاطر.

تمهيد:

نظرا للأهمية التي يكسبها نشاط المصارف والحساسية التي يتميز بها في القطاع المصرفي بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، فإنه يستوجب أن تكون هناك رقابة على هذه الأخيرة في تأدية عملها وفق أحكام القانون المصرفي والتوجهات الصادرة إليها من الأجهزة المختصة في مقدمتها البنك المركزي من أجل التأكد من سلامة مراكزها المالية وحماية أموال المودعين وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي معا لأن فشل إحدى هذه البنوك سيؤدي إلى تدهور الثقة في جميع المصارف.

ومما لاشك فيه أن القطاع المصرفي يعد من أكثر القطاعات تعرضا للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، ومن هنا فقد أكتسب موضوع إدارة المخاطر المصرفية أهمية متزايدة لدى المصارف والسلطات الرقابية ولجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث أن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها وذلك بإعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر ووضع نظام الرقابة الداخلية بغرض إدارتها، كما تعمل هذه الإدارة على حصول المصرف على عائد مناسب للمخاطر المصرفية التي قد تواجهها، ووضع سياسات احترازية أو رقابية ضد مختلف أنواع المخاطر.

ونتيجة للتغير طبيعة أعمال المصارف وتعدد أنواع المخاطر المصرفية التي نشأت حديثا نتيجة للظهور الابتكارات المالية والتقدم التقني إضافة إلى العولمة، أدى إلى تطوير مفهوم التقليدي لرقابة المصرفية إلى مفهوم حديث متمثل في الرقابة بالتركيز على المخاطر، وبالتالي أصبح التوجه في الرقابة على المصارف يتمثل في الرقابة بالتركيز على المخاطر وفي معرفة الاتجاه التي تسير عليه هذه المخاطر وبالتالي محاولة التركيز عليها والتعامل معها وتجنب أثارها قبل حدوثها كفعل مسبق وليس كرد فعل.

ومن هذا المنطلق سنتناول أربعة مباحث في هذا الفصل وهي:

المبحث الأول: ماهية الرقابة المصرفية.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الثالث: الرقابة المصرفية بالتركيز على المخاطر.

المبحث الرابع: معايير لحنة بازل للرقابة المصرفية وأساليب قياس المخاطر.

المبحث الأول: ماهية الرقابة المصرفية

تعد الرقابة المصرفية شرطا أساسيا لاستمرار المصارف في السوق المصرفي والتأكيد على سلامة مراكزها المالية وتجنيبها المخاطر المحتملة مع تحقيق الفعالية في مستوى أدائها، وبالتالي ضمان سلامة الجهاز المصرفي واستقراره، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم وأنواع الرقابة المصرفية وقضايا رئيسية لرقابة المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة المصرفية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الرقابة المصرفية وأهدافها وذلك وفق ما يلي:

أولا-تعريف الرقابة المصرفية: إن الحديث على الرقابة المصرفية يحتم علينا التوقف أولا عند مفهوم الرقابة بشكل عام ثم التطرق لتعريف الرقابة المصرفية.

-التعريف الأول:"الرقابة هي وظيفة إدارية، وهي عملية مستمرة ومتجددة يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التقويم والتصحيح.[1]"

-التعريف الثاني: **حيث عرفها فايول بأنها**" تتمثل في التحقق مما إذا كان كل شيء يحدث وفقا للخطة المستخدمة والتعليمات الصادرة والمبادئ التي تم إعدادها، ومن أهم أهدافها توضيح نقاط الضعف والأخطاء بغرض منع تكرارها."[2]

وتتمثل المبادئ العامة للرقابة في:[3]

- ✓ هي جزء أساسي لا يتجزأ من العملية الإدارية؛
- ✓ إن هدفها الأساسي هو التحقيق من أن التنفيذ والأداء الفعلي يسيران طبقا للخطة الموضوعة؛
- ✓ أنها أساسا ليست جامدة بل أن هناك حدود مسموح بها للاختلاف بين الخطة المتبناة والتنفيذ؛
- ✓ إن الهدف منها هو بيان مواطن الضعف والأخطاء الأساسية بغرض تصحيحها وبغرض وضع النظم الكفيلة لعدم تكرار حدوث تلك الأخطاء.

---

[1] محمد أحمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية**، الطبعة الأولى، دار زمزم للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص35.

[2] زيدان محمد، حبار عبد الرزاق، **متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، الجزائر، أيام11-12مارس2008، ص3.

[3] عبد الكريم طيار، **الرقابة المصرفية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص6.

أما الرقابة المصرفية هي التحقق مما إذا كان كل شيء في البنك يحدث وفقا للخطة المستهدفة وللتعليمات الصادرة وللمبادئ التي تم إعدادها من عدمه، ومن أهم أهدافها توضيح نقاط الضعف والأخطاء بغرض منع تكرارها.[1]

والرقابة المصرفية هي مجموعة الإجراءات التي تنجزمن خلالها عمليات الفحص والإشراف والتدقيق والمتابعة من أجل إعداد الخطط قبل التنفيذ ومن ثم أثناء التنفيذ وبعده من خلال قياس وتقييم الأداء الفعلي وتحليله ومقارنته بالخطط أو بالمعايير أو بأية وسيلة لتقييم الأداء، وذلك في سبيل اكتشاف الانحرافات ومعالجتها وصولا إلى تحقيق أعلى معدلات أداء.[2]

وعرفها آخرون بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصيلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها.[3]

مما سبق نخلص إلى القول أن الرقابة المصرفية هي عبارة عن مجموعة الإجراءات والأساليب التي تقوم بها السلطة المسؤولة لضمان تنفيذ السياسة النقدية المرسومة بشكل صحيح وتقييم أداء القطاع المصرفي والحفاظ على سلامة عمله، الأمر الذي يوفر نظام مالي سليم يسهم بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

وتجدر الإشارة أنه مع تطور التحديات التي تواجهها البنوك كتزايد الأخطار المصرفية الناتجة عن عمليات تبييض الأموال والتوسيع في تقديم الخدمات المصرفية لتلبية احتياجات العملاء، إضافة إلى العولمة والثورة التكنولوجية والصيرفة الإلكترونية،[4] فقد كان لزاما أن يتم تطوير المفهوم التقليدي للرقابة المصرفية الذي يركز على استقراء القوائم المالية للبنوك سواء من خلال الرقابة المكتبية On-Siteأومن خلال الرقابة الميدانية Off-Site والتحقق من التزام البنوك بالضوابط الرقابية والوقوف على مدى سلامة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وعلى مدى التزام العاملين بهما، والذي يطلق عليه مصطلح"Snapshot Approach"حيث تقتصر الرقابة على الوقوف على وضع البنك في لحظة معينة

---

[1] عبد الحميد محمد الشواربي، محمدعبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي المصرفية والقانونية**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2009، ص184.

[2] بان توفيق نجم، **العمليات المصرفية غير القانونية ودور الرقابة والتدقيق في ضوء مبادئ بازل**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العد د 23، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق،2012، ص181.

[3] صلاح الدين محمد أمين الإمام، صادق راشد ألشمري، **تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTEنموذجا**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد60، العراق، 2011، ص358.

[4] بان توفيق نجم، **مرجع سبق ذكره**، ص180.

إلى مفهوم حديث يطلق عليه الرقابة بالمخاطر Risk Supervision أو الرقابة بالتركيز على المخاطر ومن ثم فقد أصبح لزاما على الجهات الرقابية أن تقوم بتطوير أساليب حديثة وإجراءات لمتابعة وتقييم البنوك وفقا لأسس مستمرة، بحيث يتم إعطاء عناية خاصة لتحسين نوعية الرقابة الميدانية وتطوير النظم التي تساعد الجهات الرقابية على الوقوف على التغيرات، وبوجه خاص التدهور في الأوضاع المالية للبنوك في وقت مبكر.[1]

ثانيا- أهداف الرقابة المصرفية:

على الرغم من اختلاف نظم الرقابة في دول العالم، إلا أنه يوجد اتفاق عام على أهداف محددة رئيسية للرقابة المصرفية وهي:[2]

❖ **الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي:**ويتضمن نقطتين أساسيتين هما :

-تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية، وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل؛

-وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في المصارف سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

❖**ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي:** ويكون ذلك من خلال:[3]

-فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالمصارف للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر؛

-تقييم العمليات الداخلية بالمصارف وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات المصارف مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة؛

-تقييم الوضع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الحيوية والهامة والتي لا يستطيع القطاع الخاص تدبير تمويلها بالكامل.

❖**حماية المودعين:** ويكون ذلك عن طريق تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

---

[1] محمد صالح السيقلي، **المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997- دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية**-، رسالة ماجستير(غير منشورة)، تخصص إدارة اعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص38.

[2] عمر شريقي، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام20-21 اكتوبر 2009، ص7.

[3] عصام الدين احمد اباظة، **العولمة المصرفية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص257.

المطلب الثاني: أسس وقضايا رئيسية في الرقابة المصرفية

وسنتناول في هذا المطلب أسس الرقابة الفعالة وقضايا الرئيسية للرقابة المصرفية وذلك كما يلي:

أولا- أسس الرقابة المصرفية الفعالة: وتتمثل أسس الرقابة المصرفية الفعالة فما يلي:[1]

أ-التشريعات المصرفية: يجب أن تكفل التشريعات المصرفية أولا بتحديد مفهوم المصرف والذي يشمل في إطاره العام قبول الودائع ومنح التسهيلات، كذلك يجب أن تكفل التشريعات المصرفية صلاحيات وسلطة الرقابة على البنوك والمتمثلة بالآتي:

- تحديد معايير ترخيص المصارف؛
- حفاظ السلطات الرقابية على سرية المعلومات الخاصة بالمصارف، وأن يكون الإفصاح عن هذه المعلومات مؤطرة بأطر قانونية؛
- أن تكون صلاحيات الجهات الرقابية معززة بقوانين من أجل فرض قرارات السلطة الرقابية مثل إلغاء رخصة المصرف وتحديد النشاطات التي يمكن للمصارف ممارستها؛
- أحكام توضح عملية الرقابة المجمعة على نشاطات المصارف التي تعمل بأكثر من دولة؛

ب-السلطة الرقابية: حتى تقوم السلطة الرقابية(البنك المركزي) بدورها على أكمل وجه يجب أن تتمتع بالاستقلالية كما يجب أن تكون خاضعة للمساءلة أمام جهة معينة؛

ج-البيئة المحاسبية والقانونية: إن الإطار المحاسبي هو ضروري ليس فقط من أجل الرقابة الفاعلة ولكن مفيدة أيضا للمصارف من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية.

فالنظام المحاسبي يجب أن يشتمل على ما يلي:

- ✓ معايير محاسبية متفق عليها يتم التقيد بها من كافة المصارف؛
- ✓ مراجعة مستقلة من قبل مدققين خارجيين؛
- ✓ الإفصاح عن البيانات المالية المدققة.

أما الإطار القانوني يجب أن يعالج الأمور التالية:

- ✓ المصرف من حيث تشكيله، الملكية، الحقوق والالتزامات للمالكين؛
- ✓ حقوق الملكية وعلى وجه الخصوص الوسائل التي تمكن المصرف من حوزة الضمانات التي لديه مقابل القروض المقدمة؛
- ✓ العسر المالي: الظروف والكيفية التي يحق فيها للدائنين أن يطلبوا تصفية المصرف.

[1] إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، الطبعة الثانية، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، 2010، ص ص16-17.

ثانيا–قضايا رئيسية في الرقابة المصرفية: هناك العديد من القضايا المهمة التي يجب عدم إغفالها عند الحديث عن الرقابة على المصارف كونها تشكل الركائز لمدى متانة وسلامة أداء المصارف وهي:[1]

أ- **السيولة:** يتعلق هذا الموضوع بمدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد خاصة تلك المتعلقة بودائع العملاء، ويعتبر هذا الأمر أساسيا للحفاظ على سمعة المصرف ولضمان استمراريته وهناك ثلاث وسائل رئيسية للحفاظ على مستوى معين من السيولة:

–الاحتفاظ بموجودات كافية قابلة للتحويل إلى نقد وبدون خسارة؛

–استخدام الفترة المتبقية على الاستحقاق لكل من الموجودات والمطلوبات لمعرفة حجم التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي تحديد الحاجة إلى السيولة من عدمها؛

–سد الفجوة ما بين مصادر الأموال والتوظيفات في مجموعة معينة من نشاطات المصرف.

ب- **نوعية الأصول:** القضية الرئيسية في موضوع نوعية الأصول هي مدى قدرة المقترض على خدمة الدين، حيث أن نوعية الأصول الرديئة تكون عادة السبب الرئيسي في فشل المصارف لذا يحظى هذا الموضوع باهتمام كبير من قبل السلطات الرقابية من أجل تحديد مدى سلامة ومتانة المصرف؛

ج- **تركز المخاطر:** الحد من تركز المخاطر يعتبر من أهم أولويات الرقابة على المصارف على اعتبار أنه كلما كان هناك تركز أكبر كلما ازدادت احتمالية حدوث خسارة، والأسلوب التقليدي في الحد من هذه المخاطر هو تحديد حجم التزامات العميل الواحد أو مجموعة من العملاء كنسبة من حجم رأس مال المصرف هذا من ناحية، وتحديد حجم استثمارات البنك في قطاع معين من ناحية أخرى؛

د- **الإدارة:** إن مدى نجاح المصرف أو فشله يعتمد بالدرجة الأولى على نوعية مجلس إدارته من حيث الخبرة الكفاءة، النزاهة، وعليه يجب أن يتمتع مجلس إدارة المصرف بالقوة وأن يكون ملم بأعمال المصرف خاصة في وضع السياسات والاستراتيجيات ومراقبة المخاطر، وكذلك على إدارة المصرف أن تلتزم بالسياسات والإجراءات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة، ولتحقيق ذلك الهدف لا بد من وضع هيكل تنظيمي يوضح السياسات والمسؤوليات وخطوط الاتصال في المصرف؛

هـ- **الأنظمة والضوابط:** إن الهدف من الإجراءات والسياسات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة هي لضبط المخاطر ولحماية الأصول وضبط الالتزامات ولوضع نظام محاسبي يسهل تسجيل كافة العمليات وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة والمناسبة في الوقت المحدد، وحتى تكون أنظمة الضبط فاعلة يجب أن تتصف بالشمولية وتكون موثقة بشكل جيد وتتم مراجعتها بشكل دوري وتكون مفهومة من قبل الأشخاص المعنيين في المصرف، كذلك يجب أن تحدد السياسات والإجراءات في

[1] إبراهيم الكراسنة، **مرجع سبق ذكره**، ص3.

المصرف صلاحيات الأشخاص وعلى كافة مستوياته، وأن يتم فصل الوظائف ما بين الأشخاص الذين يقومون بإجراء العملية والأشخاص الذين يقومون بالرقابة عليها؛

و-**كفاية رأس المال:** يستخدم رأس مال المصرف كركيزة لامتصاص الخسائر في حال حدوثها وكذلك من أجل تمويل البنية التحتية للمصرف، وللدلالة على أهمية رأس المال فقد حظي هذا الموضوع باهتمام على مستوى عالمي حيث تم وضع تعليمات تطبق على مستوى دولي بخصوص نسبة كفاية رأس المال.

المطلب الثالث: أنواع الرقابة المصرفية

يمكن تقسيم الرقابة المصرفية إلى عدة أنواع متعددة وفقا للمعيار أو الزاوية التي ينظر منها وليس معنى هذا أن لكل نوع من هذه الرقابة أصولا علمية تختلف في المبادئ العلمية التي تحكم النوع الأخر ولكن الأصول والمبادئ العلمية التي تحكم عملية الرقابة في مجموعها تكاد تكون واحدة في كل نوع من هذه الأنواع من الرقابة، إلا أنه سوف نركز على معيار واحد لتصنيف وهو من حيث الجهة التي تقوم بها وهي كما يلي:

أولا-الرقابة الداخلية:

أ- تعريف الرقابة الداخلية:هناك العديد من تعريف لرقابة الداخلية ومن أهمها ما يلي:

يعرف تقرير لجنة إجراءات المراجعة المنبثقة عن معهد المحاسبين القانونين الأمريكيين(AICPA) الرقابة الداخلية على النحو التالي: تشتمل الرقابة الداخلية على الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل ومقاييس تستخدم داخل المنشأة بقصد حماية الأصول، وضمان دقة البيانات المحاسبية، ورفع وتحفيز الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.[1]

وتعرف الرقابة الداخلية بأنها تتجسد من خلال وجود أنظمة الضبط والمراجعة والمراقبة الداخلية للمصرف بهدف المحافظة على أصوله وموجوداته والتأكد من سلامة وصحة العمليات المصرفية وتقليل المخاطر إلى أقل حد ممكن مع توفير الحماية والضمان والأمان للمودعين والدائنين.[2]

وتعرف أيضا "بأنها تعتبر وظيفة تقييمية مستقلة بطبعها داخل المصرف لفحص وتقييم أنشطة كخدمة المصرف ذاته يتم بموجبها رفع الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج بها وحماية أصوله وممتلكاته

[1] حجازي وجدي حامد، **أصول المراجعة الداخلية- مدخل عملي تطبيقي-**، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2010، ص82.

[2] أحلام موسى مبارك، **آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية -دراسة حالة بنك الجزائر-**، رسالة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص16.

ومن اكتشاف الغش والأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب والتحقق من صحة ودقة المعلومات والبيانات وتوقيعها والتأكد على الالتزام بالسياسات الإدارية والقوانين والأنظمة المعمول بها.[1]

ب-أنواع الرقابة الداخلية: تعد الرقابة الداخلية وظيفة تقييمية مستقلة بطبعها تؤسس داخل البنك لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة للبنك ذاته، وهي نوع من أنواع الرقابة المصرفية وتنقسم إلى ثلاثة أنواع:[2]

- **الرقابة المحاسبية:** تسعى للتأكد من تنفيذ التعليمات المحاسبية طبقا لتفويض السلطات المرخص بها وتسجل العمليات المحاسبية بشكل يسمح باستخراج القوائم المالية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ما ينتج من فروق بعد المطابقة بين الأرصدة؛
- **الرقابة الإدارية:** هي التي تعمل على رفع الكفاءة الوظيفية وتطبيق السياسات الإدارية وتدريب العاملين؛
- **الضبط الداخلي:** وهي الإجراءات التي تقوم بها من يوم لآخر بصفة تلقائية ومستمرة لمنع أو كشف الغش والأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب وتتولى هذه الرقابة أجهزة فنية تابعة للإدارة العليا للبنك.

ج-اهداف الرقابة الداخلية: لقد حدد المعهد الدولي للمدققين الداخليين سنة 1978 أهدافا لنظام الرقابة الداخلية وتتمثل في[3]

1- **التحكم في البنك:** وذلك بالحفاظ على إدارة أعمال البنك بطريقة منظمة ودائمة وضمان تنفيذ الخطط المبرمجة وتحقيق الأهداف التي سطرتها الإدارة، ولأجل ذلك فإنه يتعين على الأشخاص القائمين على وضع أنظمة الرقابة الداخلية أن يكونوا على دراية كافية بأهداف البنك وميزانياته ومختلف الهياكل والإجراءات الموضوعة والقوانين المحددة، فإدارة أعمال البنك بصفة منتظمة تؤدي بالضرورة إلى تحقيق أهدافه المسطرة؛

2- **حماية أصول البنك:** ينبغي على البنك حماية أصوله من السرقة أو الاختلاس أو الضياع والمحافظة عليها في الأجل الطويل والمساهمة في تنميتها، فالبنك مطالب بتسيير محفظة قروضه تسييرا محكما كونها تعد عنصرا أساسيا من أصوله؛

3- **التأكد من نوعية المعلومات:** تحتاج إدارة البنك لمعلومات أكيدة وكاملة وبصورة مستمرة باعتبارها الأساس الذي تتخذ عليه القرارات، فوجود نظام رقابة داخلية يضمن صحة ومصداقية المعلومات المسجلة والحد من حدوث الأخطاء أو الغش أو الاختلاس؛

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد ناجي دوري، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية ، مصر، 1998، ص338 .

[2] زيدان محمد، حبار عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

[3] صورية عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA**-، رسالة ماجستير في العلوم التجارية(غير منشورة)، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص ص25-26 .

4- **التأكد من التطبيق السليم لتعليمات وتوجيهات الإدارة:** يحدد المسيرون الاستراتيجية والأهداف المراد الوصول إليها ويوفرون الموارد اللازمة ويتخذون لذلك القرارات السليمة لضمان بقاء البنك وتطوره، في حين ينفذ بعض المستخدمين الآخرين العمليات وينسقون بين مختلف المصالح، كما يشرف البعض منهم على البعض الآخر، فوجود نظام رقابة داخلية يضمن بأنهم يعملون لصالح البنك وأنهم يحترمون السياسات والإجراءات المحددة والقوانين والنظام الداخلي للبنك وكذا العلاقات الوظيفية الموجودة؛

5- **التأكد من الاستخدام الأمثل والفعال لموارد البنك:** يظهر ذلك من خلال تحسين مستوى الأداء وإدارة أعمال البنك بصفة فعالة والعمل على التقليل من المخاطر المرتبطة بنشاطه، فيجب أن يكون نظام الرقابة الداخلية قادرا على تنبيه المسؤولين في حالات انخفاض فعالية البنك.

د- مكونات الرقابة الداخلية: تتمثل مكونات الرقابة الداخلية فيما يلي:[1]

1- **البيئة الرقابية:** تعد البيئة الرقابية عنصرا أساسيا يتأثر بثقافة المؤسسة وهي الأساس والمحرك الرئيسي للمكونات الأخرى لنظام الرقابة الداخلية، كما أنها تساعد على تحديد مستوى تحسيس المستخدمين لاحتياجات الرقابة وتشمل هذه البيئة عدة عوامل منها: نزاهة وأخلاق وكفاءة المستخدمين وأسلوب إدارة الأعمال من طرف المسيرين وسياسة تفويض المسؤوليات والتنظيم وتكوين المستخدمين وفي الأخير الغاية التي يريد مجلس الإدارة الوصول إليها وقدرته على الأهداف المراد تحققها؛

2- **تقييم المخاطر**: تواجه البنوك العديد من المخاطر التي يجب تقييمها بصفة دقيقة للتحكم فيها وتتجلى عملية التقييم في تحديد وتحليل العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تحقق هذه المخاطر وبالتالي التأثير على بلوغ الأهداف المسطرة، وعلى البنك وضع طرق تسمح للإدارة الفعالة للمخاطر المحتمل مواجهتها بهدف التحكم فيها لضمان بقائه والحفاظ على تنافسيته، ويبقى على كل بنك تحديد مستوى المخاطر المقبولة في إطار المعايير الاحترازية المفروضة عليه من طرف السلطات الاشرافية وتتجلى عملية إدارة المخاطر في تحديدها وتقييمها وتحليلها ثم تغطيتها؛

3- **الأنشطة الرقابية:** تتيح الأنشطة الرقابية بإمكانية تسيير النشاطات مع التطبيق السليم للسياسات والإجراءات الضرورية للتحكم في المخاطر وعليه تسمح الأنشطة بضمان تنفيذ التوجيهات الصادرة عن الإدارة، وتمس الأنشطة الرقابية كل المستويات في الهيكل التنظيمي للبنك وتشمل كل من أعمال المصادقة والترخيص والفحص والتدقيق والمقاربة وتقييم الأداء التشغيلي والحفاظ على أصول البنك وكذا الفصل بين الوظائف؛

[1] صورية عاشوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص26-28.

4- **نظام المعلومات والاتصال:** تقوم أنظمة المعلومات بإنتاج المعلومات التشغيلية والمالية وكذلك التي ترتبط باحترام الواجبات القانونية التي تسمح بتسيير ومراقبة الأنشطة، كما تعالج أنظمة المعلومات المرتبطة بالمحيط الخارجي للبنك، وتحتاج البنوك إلى أنظمة اتصال فعالة تضمن الانتقال متعدد الاتجاه للمعلومات فعلى المسيرين إيصال رسالة واضحة لمختلف الأفراد داخل البنك حول أهمية المسؤوليات المنوطة بكل فرد والمتعلقة بعمليات الرقابة على تبليغهم كل المعلومات الهامة التي تخص المخاطر المقبولة، كذلك يجب أن تقوم هذه الأنظمة بدور اتصال فعال اتجاه الأطراف الأخرى كالزبائن، المساهمين والسلطات التنظيمية؛

5- **القيادة أو المتابعة:** يشمل نظام القيادة كل النشاطات الجارية للبنك وكذا عمليات التقييم المنتظمة المنفذة من طرف المسيرين والتي يرتبط حجمها وأهميتها أساسا بمستوى المخاطر المحتملة وفعالية سيرورة الرقابة الدائمة وكفاءة وخبرة المستخدمين المكلفين بالقيام بعمليات الرقابة، ويجب دائما تبليغ العجز المسجل والثغرات الموجودة في نظام الرقابة الداخلية إلى الإدارة العامة ومجلس الإدارة لاتخاذ التصحيحات اللازمة.

ثانيا-الرقابة الخارجية: تمارس من طرف جهات رقابية من خارج البنك وهي إما رقابة ممثلة في جهاز الرقابة على البنوك التابعة للبنك المركزي أو السلطة النقدية للبلاد المخول لها الحق الرقابي أو الرقابة بحكم القانون والمتمثلة في رقابة محافظو حسابات قانونيين خارجيين غير مرتبطين بالإدارة العليا للبنك حيث يتم تعيينهم بقرار من الهيئة العامة للمساهمين،[1] أي أن الرقابة الخارجية تنقسم إلى قسمين هما:

أ-رقابة البنك المركزي: يعتبر البنك المركزي الجهة الرئيسية والوحيدة المسؤولة عن ضمان سلامة واستمرارية النظام المصرفي، واعتباره بذلك رقيبا على أنشطة القطاع المصرفي حتى لا تتعرض البنوك للمخاطر بمختلف أنواعها وأبعادها أو للإفلاس، وتستهدف رقابة البنك المركزي التحقق من التزام البنوك في أعمالها وعملياتها بأحكام قانون البنك المركزي وقرار مجلس إدارته وتوجيهاته وتعليماته، وكذا التأكد من سلامة المراكز المالية والائتمانية للبنوك للمحافظة على حقوق المودعين والدائنين للبنك، تحقيق الاستقرار النقدي وأخيرا تحقيق أفضل معدلات للنمو الاقتصادي.[2]

1- أنواع رقابة البنك المركزي: وتتمثل أهم أنواع رقابة البنك المركزي على المصارف فيما يلي:

1-1-الرقابة المكتبية: تقوم هذه الرقابة عن طريق فحص التقارير والبيانات والإحصاءات التي توفرها وحدات الجهاز المصرفي للبنك المركزي حيث تجري عليها من الدراسة والتحليل ما يمكنه من التعرف على حقيقة مراكزها المالية ودرجة الكفاءة التي يمارس بها الوظائف، ويرسل البنك المركزي نماذج خاصة

[1] زيدان محمد، حبار عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص ص4-5.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص290-291.

تقوم بتعبئتها البنوك التجارية وترسل البنوك التجارية تقارير شهرية تكشف عن مراكزها ويظهر فيه جانب الأصول وجانب الخصوم، وهناك التقرير السنوي حيث يراجع البنك المركزي التقارير السنوية التي يصغها مراقبو الحسابات لدى البنوك وذلك للتثبيت من تنفيذ قراراته والتأكد من خلو نشاط البنك من أي مخالفة.[1]

1-2-الرقابة الميدانية: تتمثل الرقابة الميدانية في القيام بالتأكد من أن البنك يقوم بممارسة أعماله حسب القوانين والتشريعات السائدة بالإضافة إلى التأكد من مدى دقة وصحة البيانات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها، وتغطي الرقابة الميدانية بعض القضايا التي لا تكون الرقابة المكتبية مفيدة في تحليلها مثل الإدارة ومخاطر التشغيل.[2]

1-3-رقابة الأسلوب التعاوني: حيث يشترك البنك المركزي مع البنوك التجارية في دراسة المشكلات التي تواجه الجهاز المصرفي ويتخذ بالاشتراك معها قرارات جماعية يواجه تلك المشكلات وذلك ينمي روح التعاون بين المصرف المركزي ووحدات المصارف مما يجعلها تنفذ القرارات والتوجيهات التي أسفرت عنها الإدارة المشتركة.[3]

2-وسائل رقابة البنك المركزي على المصارف: لأداء البنوك المركزية لوظيفتها الرقابية تلجأ إلى استخدام سلطتها الشرعية على المؤسسات المصرفية عن طريق اللجوء إلى بعض الوسائل أهمها:[4]

2-1- منح التراخيص: تعتبر الرقابة على منح التراخيص لإنشاء بنوك جديدة أولى وسائل الرقابة التي تمارسها البنوك المركزية على البنوك التجارية، وترجع أهميتها إلى الأثر الذي ستعكسه زيادة عدد البنوك عن حاجة السوق المحلي، وعلى نوعية الخدمات المصرفية وعلى زيادة حدة المنافسة غير السليمة لاجتذاب الودائع، مما سوف يؤدي إلى مخالفات وتجاوزات لتعاليم السلطة النقدية والتأثير على حسن أداء البنوك، ولعل من أهم شروط الحصول على موافقة مسبقة من السلطات المختصة هي: وجود حد أدنى من رأس المال المدفوع، وجود إدارة ذات سمعة وكفاءة جيدة وأن يكون البنك شركة مساهمة عامة، وذلك دائما في ظل ظروف تسمح بمنح الترخيص؛

2-2- مذكرات وتعليمات البنك المركزي: يقوم البنك المركزي بإصدار مذكرات وتعليمات تنفيذا للقوانين والأنظمة وللتأكد من حسن سير أعمال البنوك، ويقوم المفتشون بدوائر الرقابة بالبنك المركزي بالتأكد من التزام هذه البنوك بهذه التعليمات التي تهدف جميعها إلى حماية ودعم الجهاز المصرفي وبالتالي حماية حقوق المودعين والدائنين؛

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص291.

[2] إبراهيم الكراسنة، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

[3] محمد الصيرفي، **ادارة المصارف**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص331.

[4] أحلام موسى مبارك، **مرجع سبق ذكرة**، ص ص21-22.

2-3- مراجعة وتحليل التقارير الدورية: حيث توجب معظم قوانين البنوك المركزية على البنوك العاملة في الجهاز المصرفي تزويدها بتقارير شهرية تبين موجوداتها ومطلوباتها بشكل مفصل، ويقوم المختصون بدراسة وتحليل المعلومات والبيانات الواردة واستخدام النسب المالية المختلفة وإعداد جداول مقارنة لكل بنك، خاصة فيما يتعلق بتطور الودائع والتسهيلات الائتمانية ومحفظة الأوراق المالية والقروض وتطور النسب المصرفية لديه، ومتابعة أية التطورات غير الطبيعية في أي بند من بنود الميزانية؛

2-4- أعمال التفتيش على البنك: تهدف أعمال التفتيش إلى الوقوف على حقيقة المراكز المالية للبنوك وتتبع سياستها الائتمانية وطرق تطبيقها، والتحري عن مدى التزام البنوك بالقوانين السارية والأنظمة الموضوعة والتأكد من وجود إدارة مصرفية سليمة.

ب-رقابة مدققين الخارجيين: ومن أهم مسؤوليات المدققين الخارجيين ما يلي:[1]

-يتعين على المدققين الخارجيين أن يعتمدوا في عملهم على الأحكام والشروط التي تنظم أعمال المراجعة والتدقيق وأن يتقيدوا في عملهم بمعايير وأدلة المراجعة الدولية؛

-التقيد بالسرية التامة وأن لا يفشوا المعلومات التي تحصلوا عليها بحكم عملهم حتى ولو بعد انتهاء مهمتهم في البنك المعني؛

-تقديم تقارير للجمعية العمومية للبنك يبين فيه أن مراجعتهم لأعمال البنك وحساباته تمت وفقا لمعايير المراجعة الدولية أو المعمول بها وعن مدى تعبير البيانات المالية في رأيه وبصورة عادلة وسليمة عن مركزه المالي بتاريخ الميزانية العمومية، وفي نتائج أعماله وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير المحاسبية المعمول بها؛

-أن يبينوا في تقريرهم الخاص عن أي مخالفات لأحكام التشريعات المعنية أو اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لها وكذلك التعليمات الصادرة عن السلطة النقدية؛

-أن يقوموا بتزويد مجلس إدارة البنك بتقرير مفصل بشأن أي مواطن ضعف في أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية وأي أمور أخرى تشد انتباههم خلال عملية التدقيق؛

-أن يتحققوا من صحة وسلامة البيانات التي أعطيت لهم خلال عملية التدقيق.

الرقابة المصرفية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات الرقابية(البنك المركزي) أو البنوك (الرقابة الداخلية) بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك وحماية حقوق المودعين وصولا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر يساهم في التنمية الاقتصادية وحتى تقوم الرقابة المصرفية فعالة يجب أن تستند إلى أسس رئيسية وهى التشريعات

[1] زيدان محمد، حبار عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص ص4-5.

المصرفية، السلطات الرقابية والبيئة القانونية والمحاسبية، هذا بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار القضايا الرئيسية للرقابة المصرفية كونها تشكل الركائز لمدى متانة وسلامة أداء المصارف.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر، وذلك نظرا لكون المخاطر المصرفية ملازمة لكل نشاط مصرفي حيث أنه وبدون مخاطر تقل أرباح أو تنعدم، فكلما قبل المصرف أن يتعرض إلى قدر أكبر من المخاطر المصرفية نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح، ومنها برز اهتمام المصارف والسلطات الرقابية بأهمية إدارة المخاطر المصرفية وذلك من خلال تحديد وتقييم المخاطر وقياسها ووضع الإجراءات اللازمة لإدارتها والرقابة عليها، وسوف نتناول في هذا المبحث عن أنواع المخاطر المصرفية التي تواجه المصارف وعن مفهوم وخطوات ومبادئ إدارة المخاطر.

المطلب الأول: أنواع المخاطر المصرفية

تتسم الأعمال المصرفية بارتفاع حجم المخاطر لديها نظرا لطبيعة تعاملها بالأموال وتوظيف مواردها المالية إما بالإقراض أو بالاستثمار وصعوبة ضمان استرداد تلك الموارد وإضافة هامش ربح عليها في ظل تعقيدات وتقلبات الاسواق المالية، تسعى الإدارات التنفيذية للبنوك وكذلك الجهات الرقابية على العمل المصرفي إلى فهم طبيعة هذه المخاطر وذلك حتى تحسن من عملية إدارتها ومراقبتها بشكل ملائم، وسوف نتناول في هذا المطلب تعريف المخاطر المصرفية وأنواع المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف.

أولا-تعريف المخاطر المصرفية:

إن الخطر ينشأ عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة.

و"المخاطرة هي مقياس نسبي لمدى تقلب التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا".[1]

والمخاطرة في المفهوم المالي هي تقلب العوائد وعدم استقرارها.[2]

كما أن المخاطرة هي عبارة عن احتمالية تحقيق مردود فعلي أقل من المردود المتوقع، أوهي دالة لتقلب العوائد المتوقعة من جراء توظيف موارد مالية في محفظة استثمارية معينة.[3]

أما المخاطر المصرفية فتعرف بأنها حالة عدم التأكد من استرجاع الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة.[4]

---

[1] منير ابراهيم هندي، **الإدارة المالية-مدخل تحليلي معاصر**-، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1999، ص 44.

[2] طارق راشد الشمري، **ادارة المصارف- الواقع والتطبيقات العملية**-، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 189.

[3] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك- مدخل كمي واستراتيجي معاصر**-، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 166.

[4] Anne Marie Percie du Sert, **Risque et contrôle de risque**, Economica, Paris, 1999, p 25.

كما تعرف المخاطر المصرفية بأنها احتمالية تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار ما بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف وعلى تنفيذها بنجاح وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على المصرف وإفلاسه.[1]

إذن فالمخاطر المصرفية هي أحد نتائج حالة عدم التأكد والتي تقاس من خلال الانحراف عن العائد المتوقع والمخاطر في البنك تنشأ نتيجة أي عملية أو قرار ائتماني ينطوي على حالة عدم التأكد فيما يتعلق بالعائد.

ثانيا-أنواع مخاطر المصرفية: وتتمثل المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف في:

أ-مخاطر الائتمان: وهي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة العميل عن الوفاء بالتزامه برد أصل الدين أو فوائده أو الاثنين معا عند موعد استحقاقه، وسبب هذه المخاطر يرجع إلى العميل ذاته أو نشاطه أو بسبب العملية التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل والبنك أوبسبب البنك الذي يمنح الائتمان؛[2]

ب-مخاطر السيولة: إن مخاطر السيولة هي عبارة عن عدم كفاية أرصدة البنك النقدية لمواجهة مسحوبات المودعين من جهة واحتياجات المقترضين من جهة أخرى.[3]

وتمثل الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض جديدة ويتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية، ويتم التعرف على سيولة الأصول من خلال الاشارة إلى قدرة المالك على تحويل الأصول النقدية بأقل خسارة من حيث هبوط السعر، وتمتلك معظم البنوك بعض الأصول التي يمكن بيعها فورا بسعر يقترب من القيمة الأساسية وذلك لتلبية احتياجات السيولة، وكذلك فإن التزامات البنك قد تكون سائلة إذا كان يمكن اصدار الدين بسهولة للحصول على النقد بتكلفة معقولة، ولهذا فحينما يحتاج البنك إلى النقدية فإنه يمكنه بيع الأصول أو زيادة القروض، وتراقب البنوك باستمرار التدفقات النقدية الأساسية واحتياجات الأموال وقدرتها على تلبية هذه الاحتياجات والالتزامات؛[4]

---

[1] طرشي محمد، **دور و فعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد07، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2012، ص171.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق ،عمان، 2002، ص178.

[3] Pierre Charles Pupion**, Economie et gestion bancaire**, Edition Dalloz, Paris, 1999, p 75.

[4] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد والمخاطرة-**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2003، ص72.

ج- مخاطر سعر الفائدة: تعرف مخاطر سعر الفائدة بالخسارة المحتملة على البنك والناجمة عن التغيرات غير ملائمة لسعر الفائدة،[1] وتتمثل في مدى حسابية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة.[2]

وتشير مخاطر سعر الفائدة إلى التغاير الأساسي في صافي دخل الفوائد والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة السوقية، ويشمل هذا الأمر التركيب الاجمالي لمحفظة المصرف والتركيز على مواعيد استحقاق الأصول والاستمرارية وكذلك التغيرات الأساسية التي تطرأ على أسعار الفائدة، إن مراقبة مخاطر أسعار الفائدة تعتبر من الأمور الهامة لتقييم كفاءة ادارة الأصول والخصوم[3]، وبعبارة أخرى تحصل هذه المخاطرة عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائد الاستخدامات وتزداد بزيادة ابتعاد تكاليف الموارد عن مردودية تلك الاستخدامات.

وعلى كل فإن مخاطر سعر الفائدة تمس كل المتعاملين في البنوك سواء كانوا مقرضين أو مقترضين فالمقرض يتحمل مخاطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدلات الفائدة، أما المقترض يتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعه؛[4]

د- مخاطر التشغيل: توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على تكاليف مباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفو البنك، ويجب أن يستوعب البنك أيضا السرقات التي تتم بواسطة الموظفين أو عملاء البنك.

وهكذا تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع ومما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة المنشأة وهكذا فإن مخاطر تشغيل البنك ترتبط عن قرب بأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين، ولأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات كفء أم لا؛[5]

هـ- مخاطر الملاءة المالية: تتمثل مخاطر الملاءة المالية للبنك في عدم قدرته في الوفاء بالتزاماته ويحدث ذلك عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزاماته وهذا يعني أنه اضطر إلى تسييل جميع أصوله فلن يكون قادرا على سداد جميع التزاماته وبالتالي تتحقق خسارة لكل المودعين.

---

[1] Joel Bessis, **Gestion de risque et gestion actif- passif des banques,** Edition Dalloz, paris, 1995, p 17.

[2] Jean- Claude Augros, Michel Queruel, **Risque de taux d'intérét et gestion bancaire**, Edition Economica , Paris, 2000, p 17.

[3] عاطف جابر طه عبد الرحيم، **تنظيم وادارة البنوك-منهج وصفي تحليلي-**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص218.

[4] Joel Bessis, **Op-Cit**, pp 17-18.

[5] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك-منهج عملي وتطبيق عملي-**، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، 2005، ص118.

ومن ناحية أخرى فإن خطر الملائمة المالية يرجع إلى أن التدفقات النقدية الخاصة بمدفوعات خدمة الدين والقروض الجديدة ومبيعات الأصول تكون غير كافية لتلبية التدفقات النقدية الخارجية الملتزم بها البنك لمقابلة نفقات التشغيل، وسحب الودائع والاستحقاقات الخاصة بالتزامات الديون.

ويتسبب العجز في التدفقات النقدية في تقييم السوق للقيمة السوقية للبنك بأنها سالبة، وبالتالي فإن هذا النوع من المخاطر يحدث عندما يعجز البنك بالوفاء بالتزاماته، وحينما يواجه حقوق ملكية سالبة التي تتحدد بالفرق بين القيمة السوقية لأصولها والقيمة السوقية لخصومها، وهكذا فإن مخاطر الملائمة المالية تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول.[1]

المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

وسوف نتناول في هذا المطلب تعريف، أهمية وأهداف إدارة المخاطر المصرفية:

أولا- تعريف إدارة المخاطر المصرفية:

تعرف إدارة المخاطر المصرفية بأنها جميع الترتيبات الإدارية والممارسات التي تهدف إلى حماية أصول المصرف وأرباحه من خلال تدنية احتمالات الخسائر وآثارها إلى أقل مستوى ممكن، وليس الغرض من إدارة المخاطر هو تجنبها لأن ذلك أمر مستحيل ولكن القصد هو التعرف على وجودها وتحديد هويتها وقياسها ومن ثم وضع الأنظمة الكفيلة بضبطها والتي تشمل أساليب وتقنيات وقائية وأخرى علاجية.[2]

وتعرف أيضا بأنها الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الإدارة المصرفية التي تهدف إلى حماية البنك من المخاطر المختلفة المحيطة به وذلك بتحديد مواقع المخاطر وقياسها وإدارتها لتجنبها أو السيطرة عليها أوتحويلها وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر.[3]

ومنه نستنتج أن إدارة المخاطر المصرفية هي كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف لتحد وتقلل من الآثار السلبية للمخاطر المصرفية حيث تعمل على إبقائها في حدود دنيا.

ثانيا-أهمية إدارة المخاطر المصرفية:

وتتمثل أهمية إدارة المخاطر المصرفية في النقاط التالية:[4]

-المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين والدائنين والمستثمرين؛

---

[1] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد والمخاطرة-، مرجع سبق ذكره**، ص74.

[2] محمد زرقون، حمزة طيبي، **نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازلII**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، أيام11-12مارس2008، ص3.

[3] مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام20-21 اكتوبر2009، ص2.

[4] بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، العدد07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009، ص335.

-إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة؛

-تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر؛

-العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية؛

-تحديد التصرفات والاجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة للأحداث والسيطرة على الخسائر؛

-إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بهدف منعها أو تكرار حدوثها؛

-حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين والدائنين والمستثمرين، بقدرته على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها.

ثالثا-أهداف ادارة المخاطر المصرفية: يمكن القول أن أي نظام لرقابة على المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق العناصر التالية:[1]

-إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك؛

-وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك؛

-الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة؛

-التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها؛

-استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة المخاطر يجب أن تركز بشكل خاص على المخاطر المتوقعة التي تتسم بدرجة عالية من التقلبات.

[1] بن العارية حسين، **الرقابة المركزة على المخاطر كأداة لتفعيل نظام المراجعة في البنوك الجزائرية**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطوارت العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، أيام 11-12مارس 2008، ص7.

المطلب الثالث: خطوات ومبادئ ادارة المخاطر المصرفية

وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى خطوات ومبادئ إدارة المخاطر المصرفية

أولا-خطوات إدارة المخاطر: وتتمثل خطوات إدارة المخاطر المصرفية فيما يلي:[1]

أ-تحديد المخاطر: لكي يتمكن البنكي من إدارة المخاطر لابد أولا أن يحددها، فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر وهي: خطر سعر الفائدة، خطر لإقراض، خطر السيولة وخطر التشغيل؛

ب-قياس الخطر: إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة: حجمه، مدته واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر؛

جـ-ضبط المخاطر: هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر وهي تجنب بعض النشاطات تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر؛

د-مراقبة المخاطر: على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة وأن يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك.

ثانيا- مبادئ ادارة المخاطر المصرفية

يعتبر مبدأ إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي يواجهها البنك، وتلعب إدارة المخاطر في البنوك دورا قياديا في تعريف الأهداف والطرق والوسائل والفلسفة في التعامل مع المخاطر، على هذا الأساس فانه ينبغي على أي بنك تطبيق والالتزام بمبادئ هذه الإدارة، وفقا لما جاء بورقة العمل المقدمة في اجتماع لجنة الرقابة المصرفية العربية لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية تحت عنوان مبادئ إدارة المخاطر المصرفية وتتمثل أهم مبادئ إدارة المخاطر فيم يلي:[2]

أ- دور مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية

-تقع مسؤولية إدارة المخاطرRisk Management في النهاية بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة الذي يعتبر المسؤول أمام المساهمين عن أعمال المصرف، لذا يتوجب عليه فهم المخاطر التي يواجهها المصرف والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء؛

[1] إبراهيم الكراسنة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص42-43.

[2] طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، **بازل 2 و تسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، أيام11-12مارس2008، ص ص19-20.

-يجب على مجلس الإدارة إقرار استراتيجية وسياسات إدارة ومواجهة المخاطر وتشجيع القائمين على إدارة المصرف على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية وذكاء في إطار هذه السياسات وتجنب المخاطر التي يصعب عليهم فهمها وتكون الإدارة التنفيذية مسؤولة أمام مجلس الإدارة عن تطبيق استراتيجيات وسياسات البنك المتعلقة بإدارة المخاطر؛

-أن يكون مجلس الإدارة لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر والتي قد تشمل في عضويتها بعض أعضاء المجلس والجهاز التنفيذي بالمصرف، ويناط لهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استنادا إلى الاستراتيجية العامة للمصرف؛

ب- كفاية السياسات والإجراءات:

-إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر والتي تقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة، وتكون تلك الإدارة مسؤولة أمام لجنة إدارة المخاطر؛

-يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية وخاصة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة ويشترط أن تكون لدى كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله؛

ج- نظم القياس والمتابعة:

-ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك، وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق؛

-لابد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارات منها على أساس القيمة العادلة إن وجدت، أو سعر السوق أو السعر الذي يتم تحديده باستقلالية عن المتعاملين؛

-ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر، توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها البنك؛

-يجب الاحتفاظ كتابيا بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات وطريقة معالجة المعلومات، ومراجعتها بشكل دوري؛

د- الرقابة الداخلية:

-ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة، وتقوم بالمراجعة على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر؛

-لابد من وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع قطاعات البنك مثل الفصل بين الوظائف والمهمات ووجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات أو المعاملات؛

-وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل بنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات؛

-وضع خطط للطوارئ، معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات، وذلك للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة تعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات على أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.

تعدد المخاطر المصرفية (مخاطر ائتمان، سيولة ، سوق، تشغيل ...إلخ) التي تواجه المصارف ونظرا لكون هذه الأخيرة ملازمة لكل نشاط تقوم به المصارف، يجب على المصارف الموازنة بين فرصة الحصول على العوائد وبين مواجه هذه المخاطر وذلك من خلال إدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد قياس، ضبط ومراقبة هذه المخاطر أو ما تعرف بخطوات إدارة المخاطر والعمل على تطبيق مبادئ إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الثالث: الرقابة المصرفية بالتركيز على المخاطر

نتيجة لتغير طبيعة أعمال المصارف وتنوع الخدمات التي تقدمها والتي أدت إلى ارتفاع وتنوع المخاطر المصرفية والتي نشأت نتيجة للتغيرات والتحولات التي أحدثتها العولمة وما صاحبها من ظهور ابتكارات مالية وتقدم تكنولوجي، أدى إلى توجه الرقابة على المصارف بالتركيز على المخاطر بعدما كانت الرقابة المصرفية تتمثل في تفتيش وتحليل كافة نشاطات المصرف لتأكد من سلامة إجراءات المصرف أي تم الانتقال من مفهوم تقليدي للرقابة المصرفية إلى مفهوم حيث للرقابة ومتمثل في الرقابة بالتركيز على المخاطر، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الرقابة بالتركيز على المخاطر وأهدفها وأدواتها، بالإضافة إلى استراتيجية أو مراحل الرقابة بالتركيز على المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة بالتركيز على المخاطر

تقوم البنوك بدور الوسيط ما بين المقرض والمقترض أي أن العمل الأساسي لأي بنك هو القيام بمنح تسهيلات إلى المقترضين من أجل تحقيق عائد يعود بالنفع على المستثمرين على شكل إيرادات وهي بذلك تحصل على تعويض نتيجة للمخاطر التي قد تنشأ عن منح هذه التسهيلات وبالتالي فإنه كلما زادت المخاطر كلما زادت العوائد، وعليه عند دراسة الوضع المالي للمصرف لا بد من التركيز وبشكل كبير على استراتيجيته في معالجة المخاطر وبالتالي تحقيق الأرباح وهذا ما يعرف بالرقابة بالتركيز على المخاطر.

إن الرقابة بالتركيز على المخاطر تختلف عن الرقابة التقليدية للمصارف التي كانت تتمثل في تفتيش وتحليل كافة نشاطات البنك للتأكد من سلامة إجراءات البنك ولكن نتيجة لتغير طبيعة أعمال البنوك وتعدد أنواع المخاطر التي نشأت حديثا بفضل الابتكارات المالية والعولمة، وكذلك التقدم

التكنولوجي أصبح التوجه في الرقابة على البنوك يتمثل في التركيز على المخاطر التي لدى المصرف ومعرفة الاتجاه الذي تسير عليه وبالتالي الرقابة على هذه المخاطر وليس تفتيش البنوك على أساس البيانات التاريخية بمعنى أن دور السلطات الرقابية سيكون سابقا وليس دراسة النشاط المصرفي بعد حدوثه.[1]

حيث تعرف الرقابة على التركيز على المخاطر بأنها عملية تحديد المشاكل التي تواجهها المصارف سواء المشاكل الحالية أو المتوقع حدوثها مستقبلا والتحقق من أنه قد تم إيجاد الإجراءات المناسبة للتغلب على هذه المشاكل.[2]

وتعرف أيضا بأنها تتمثل في الفهم الصحيح لخصائص المصرف المعني وتعريف وتلخيص المخاطر الرئيسية لدى هذا المصرف وبالتالي إعداد استراتيجية رقابية للتعامل مع هذه المخاطر.[3]

كما أن الرقابة بالتركيز على المخاطر هو نظام لرقابة المخاطر التي تعتبر بمثابة تطوير لأهداف الرقابة الميدانية وفي سبيل ذلك فقد حاولت عدة جهات رقابية اتخاذ الإجراءات اللازمة ومنها:[4]

- **محاولة تطوير نظم الرقابة باستخدام نظم التقييم:** يتم وفق هذا النظام تقييم البنوك وفقا للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني ويطلق عليهاCAMELS والتي تعكس أداء البنك في ست عناصر وهي: كفاية رأس المال(Capital Adequacy)، جودة الأصول(Asset Quality)، الإدارة(Management) الأرباح(Earnings)، السيولة(Liquidity)، تحليل الحساسية لمخاطر السوق(Sensitivity Analysis For Market Risks)؛
- **استخدام نظام لتقييم المخاطر في البنوك:** يتم وفق هذا النظام تقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك أولا بأوّل، ويعتمد في ذلك بشكل أساسي على تحديد مختلف أوجه النشاط التي يحتمل أن تعرض للمخاطر والعمل على قياسها؛
- **نظام الرقابة العالمي (إطار لجنة بازل للرقابة):** في سنة2001 أصدرت لجنة بازل التابعة لبنك التسويات الدوليةBIS(**Bank For International Settlements**) مقترحات جديدة لتطوير أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال والذي يطلق عليها باتفاقية بازل الثانية والتي تستند إلى ثلاثة أسس رئيسية هي:

---

[1] إبراهيم الكراسنة، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

[2] شاهين علي عبد الله، **إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2005، ص6.

[3] إبراهيم الكراسنة، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

[4] إيهاب غازي زيدان، **مدى تطبيق معايير بازل II على قطاع المصارف الخاصة في سورية**، اطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم المالية والمصرفية(غير منشورة)، جامعة سوريا، سوريا، 2009-2010، ص21.

الأساس الأول: يتضمن طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر اللازم لواجهة مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والتشغيل التي تواجهها البنوك؛

الأساس الثاني: هو ضمان أن يكون للبنك وغيره من المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف لجهات الرقابية آلية للتقييم الداخلي لتحديد كفاية رأس المال الاقتصادي(**Capital Econmic**) وذلك من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بذلك؛

الأساس الثالث: فيتطلب من كل من مصرف أو المؤسسة مالية الإفصاح عن رأسمالها ومدى تعرضها للأخطار والطرق المتبعة لتحديد حجم المخاطر.

المطلب الثاني: أهداف وأدوات الرقابة بالتركيز على المخاطر

وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهداف وأدوات الرقابة بالتركيز على المخاطر:[1]

أولا-أهداف الرقابة بالتركيز على المخاطر

يمكن حصر أهم أهداف الرقابة بالتركيز على المخاطر في النقاط التالية:[2]

-القدرة على اتخاذ إجراءات رقابية عاجلة على البنوك التي تحتاج إليها؛

-التخفيف من عبء التفتيش على البنوك التي تتمتع بإدارة جيدة؛

-العمل بأسلوب أكثر كفاءة.

ثانيا-أدوات الرقابة بالتركيز على المخاطر:

يمكن تصنيف الأدوات المستخدمة في الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية إلى ثلاث مجموعات:[3]

-التأكد من المحافظة على الحد الأدنى من رأس المال المخصص لمقابلة المخاطر؛

-تطبيق نظام فعال للرقابة التي تقوم على المخاطر؛

-التأكد من الإفصاح عن المعلومات الصحيحة حول إدارة المخاطر ومراحلها في الوقت المناسب.

وتشكل هذه الأدوات القواعد الأساسية لاتفاقية بازل الثانية والتي تهدف بصفة أساسية إلى تطوير ثقافة إدارة المخاطر في المصارف

---

[1] صورية عاشوري، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

[2] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، **ممارسات التفتيش المصرفي المرجح بالمخاطر**، مقدمة للبنك المركزي العراقي، العراق، 2008، ص3.

[3] طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر – تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**-، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2003، ص191 .

المطلب الثالث: استراتيجية الرقابة بالتركيز على المخاطر

لتحقيق مفهوم الرقابة بالتركيز على المخاطر يتطلب الأمر- بداية-الفهم الصحيح لخصائص البنك- ثم تقييم المخاطر الرئيسية لدى هذا البنك، وبالتالي يمكن للجهات الرقابية(متمثلة في البنك المركزي)إعداد الخطة المناسبة لمراقبة المخاطر وذلك وفق الخطوات التالية:

أ-الفهم الصحيح لخصائص البنك: يعتبر الفهم الصحيح لخصائص البنك الخطوة الأولى لتحقيق مفهوم الرقابة بالتركيز على المخاطر وهي خطوة أساسية من أجل وضع برنامج رقابي يتناسب مع الصفات التي يتميز بها كل البنك عامل، ويستطيع مسؤول عن الرقابة أو المفتش من خلال- مراجعة بعض المعلومات المحددة- التوصل إلى الفهم الصحيح لخصائص البنك والمخاطر التي تواجهه والظروف المحيطة به، ويمكن الحصول على هذه المعلومات إما من التقارير المتوفرة في البنك المركزي أو الجهة الرقابية وكذلك من خلال أنظمة المعلومات المتوفرة وبعض المصادر العامة، بالإضافة إلى حوارات مع إدارة البنك.[1]

ولتسهيل مهمة إدارة المصرف ومعرفة وتقييم المخاطر لدى المصرف، يتطلب الأمر وجود وحدات منفصلة لإدارة المخاطر والتي يمكن أن تتضمن التدقيق الداخلي، مراجعة القروض والالتزام بالقوانين وغيرها.

ب-تقييم المخاطر: يجب أن يظهر تقييم المخاطر مواطن القوة والضعف لدى البنك وبالتالي تزويد المفتش بالأرضية اللازمة التي يبني عليها قرار التفتيش، ويجب أن تكون عملية التفتيش شاملة لكافة المخاطر التي تواجه البنك، مثل مخاطر الإقراض، السيولة، السوق.... إلخ.[2]

إن كل عملية أو نشاط يقوم به المصرف ينطوي على مخاطر وبالتالي يجب أن يكون لدى البنك نظام للتعامل مع هذه المخاطر بحيث توجد أمامه ثلاثة بدائل للتعامل مع هذه المخاطر وهي كما يلي:[3]

- **تجنب المخاطر:** يمكن للمصرف أن يتجنب القيام بنشاط معين إذا اتضح أن المخاطر التي تواجه نشاط معين أكبر أو تزيد عن ما يمكن تحققه من فائدة عند القيام بمثل هذا النشاط؛
- **تقليل المخاطر:** فيمكن للمصرف تحويل المخاطر التي يمكن أن تنتج عن قيامه بنشاط معين وذلك إلى طرف أخر مقابل ثمن ما وإجراءات معينة، مثل التأمين ضد المخاطر التي يمكن أن تنتج عن

[1] أحمد شعبان محمد علي، **المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية- دراسة تحليلية لبعض البلدان تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية-**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص286-287.

[2] إبراهيم الكراسنة، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

[3] أحمد شعبان محمد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص288-289.

مثل هذا النشاط أو الحصول على ضمانات، كفالات من جهة حكومية أو غيرها من الجهات المضمونة؛

- **قبول المخاطر:** فيمكن للبنك المعني مواجهة المخاطر وتقبلها استنادا إلى وجود إدارة جيدة بالبنك لإدارة مثل المخاطر، ومن جهة أخرى يمكن للبنك المعني من مواجهة المخاطر عند القيام بنشاط معين، إذا اتضح أن لإدارة البنك أن الفائدة التي يمكن تحقيقها عن القيام بهذا النشاط تفوق التكلفة الناتجة عن المخاطر التي تنتج عند القيام بهذا النشاط؛

وفي حال قبول البنك المعني بالمخاطر، يجب على مسؤول السلطة الرقابية تقييم هذه المخاطر بداية من معرفة الأنشطة الرئيسية في البنك المعني(وذلك من خلال الاطلاع على ميزانيات المصرف وحساب الأرباح و الخسائر والالتزامات العرضية للبنك) كخطوة أولى، ثم من خلال البنود الأربعة التالية:[1]

-مراجعة نوع ودرجة المنافسة التي يتعرض لها المصرف المعني والمصارف العاملة الأخرى، موقع ونوعية المنتجات والخدمات التي يقدمها المصرف لعملائه، مكونات المودعين والمقترضين وكذلك الظروف الاقتصادية المحلية بأنشطة البنك المعني بوجه خاص والجهاز المصرفي بوجه عام؛

-التأكد من حسن إدارة المخاطر من خلال دراسة السياسات والإجراءات والمهارات الإدارية للبنك المعني ومدى استقلالية مجلس إدارة البنك وقوة أنظمة ضبط الداخلي لديه، بالإضافة إلى وجود أنظمة معلومات متطورة وذات مصداقية؛

-مقارنة المخاطر لدى البنك المعني مع الضمانات التي يحوزها وذلك بغرض تحديد المخاطر التي يتعرض لها، بالإضافة إلى التأكد من أن مستوى المخاطر لدى البنك تتناسب مع وضع المالي له؛

-التأكد من التزام إدارة البنك بالمعايير الأساسية لإدارة جميع الأنواع المختلفة من المخاطر التي تواجه المصرف، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم أنشطة البنك ودرجة تداخلها.

ومن خلال دارسة المخاطر(مخاطر الائتمان، السوق، السيولة...) التي تواجه البنك المعنى لكل نشاط على حدة، يمكن لمسؤول السلطة الرقابية معرفة مستوى المخاطر الناتجة عن كل نشاط على حدة والتي تواجه البنك من حيث كونها من مخاطر مرتفعة، متوسطة أو منخفضة وكذلك درجة إدارة البنك لهذه المخاطر من حيث كونها إدارة مخاطر قوية، إدارة مخاطر بدرجة مقبولة أو إدارة مخاطر بدرجة ضعيفة.

[1] أحمد شعبان محمد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص289-290.

وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم قاصرة على إدارة المخاطر لكل نشاط في البنك المعني، إلا أنها موازية للتقييم الكلي لإدارة البنك من حيث كونها مخاطر إجمالية مرتفعة، مخاطر إجمالية متوسطة أو مخاطر إجمالية منخفضة.

وعند انتهاء مسؤول السلطة الرقابية من تقييم المخاطر الكلية لكل نشاط رئيسي في البنك المعني يتم تصور المخاطر الكلية بشكل عام، ويكون التقييم بمثابة الخطوة الأخيرة من أجل إعداد مصفوفة المخاطر والتي تعد مدخل منظم لتقييم المخاطر وإمكانية وصف هذه المخاطر.

حيث تعتمد مصفوفة إدارة المخاطر على البنود التالية:

- نوع النشاط(مثل القروض ممنوحة من البنك أو سندات الخزينة)؛
- الأهمية النسبية للنشاط من إجمالي النشاط من إجمالي أصول البنك؛
- درجة كل نوع من المخاطر التي يواجهها النشاط(مرتفعة، متوسطة ،منخفضة)؛
- درجة إدارة المخاطر (قوية، متوسطة، مقبولة، منخفضة).

وبناءا على هذه البنود يمكن لمسؤول السلطة الرقابية من التوصل إلى تصنيف كلي كمتوسط للمخاطر لكل نشاط على حدة.

ج-خطة الرقابة(معالجة المخاطر): تمثل حلقة الوصل ما بين تقييم المخاطر ومجالات التفتيش التي تتم في البنك المعني، ويجب أن تبين الخطة الرقابية كل الأنشطة التي يجب القيام بها عند التفتيش على البنك من قبل مسؤول السلطة الرقابية، وأن توضح كذلك أهداف هذه الأنشطة ونطاقها مع إعطاء الأولوية في التفتيش النشاطات ذات المخاطر الأعلى.[1]

كما اتضح من تناول تقييم المخاطر أنه يعطي صورة شاملة عن المخاطر لدى البنك المعني ومن ثم يتم استخدامه كأداة تخطيط توجه اهتمام السلطات الرقابية لهذه المخاطر، وبالتالي إمكانية وضع أسس وخطة استراتيجية على البنك المعني وذلك بما يتناسب مع طبيعة كل بنك، وبما يعكس التغيرات التي تحدث على أنشطة هذا البنك، لذلك يجب أن يتصف شكل ومحتوى تقييم المخاطر بقدر من المرونة، وأن يتعامل مع الأمور التالية:[2]

- التقييم الكلي للبنك؛
- المخاطر التي تواجه البنك (الائتمانية، السوقية، السيولة، التشغيلية...إلخ) واتجاهها من حيث كونها آخذة في التزايد أو تتجه للتناقص أو مستقرة؛
- الوظائف الرئيسية: اتجاهات الأنشطة، نوعية المنتجات المالية؛

[1] أحمد شعبان محمد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص291.

[2] **نفس المرجع**، ص ص291-292.

- احتمالية التغيرات المعاكسة أو السلبية وأثرها على البنك؛
- دراسة نظام المخاطر لدى المصرف والاهتمام بمراجعة كل من التقارير الداخلية والخارجية للبنك.

وبناءا على ذلك يمكن أن تتضمن خطة الرقابة ما يلى:

1-**إعداد برنامج للتفتيش:** وهو من مسؤولية السلطة الرقابية (البنك المركزي) على البنك المعني يشمل الأمور التالية:[1]

- ❖ أهداف خطة الرقابة؛
- ❖ وصف لأنشطة والمخاطر التي سيتم تقييمها؛
- ❖ مستوى الاعتماد على أنظمة إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية في المصرف؛
- ❖ وصف للإجراءات التي من المتوقع أن يتضمنها التفتيش المكتبي؛
- ❖ جدول الأنشطة ، الفترة الزمنية و الموارد المخصصة لهذه الأنشطة؛
- ❖ المهارات المتخصصة المطلوبة لعملية التفتيش على أنشطة محددة.

2-**مذكرة نطاق التفتيش:** تبين هذه المذكرة الأمور التي يتم تغطيتها في التفتيش وتتضمن هذه المذكرة تحقيق أهداف الخطة الرقابية وعادة تتضمن شرح مختصر لمكونات نظام التقييمCAMELS؛

3-**الرسالة إلى البنك:** بحيث توضح الرسالة أهداف الرقابة- بناءا على مدخل التركيز على المخاطر- وبالتالي يجب أن يتم طلب المعلومات والبيانات المتعلقة بذلك والتي يجب أن يتم تزويد مسؤول السلطات الرقابية بهذه البيانات والمعلومات.

الرقابة على التركيز على المخاطر هي عملية تحديد المخاطر التي تواجهها المصارف سواء مخاطر حالية أو متوقع حدوثها مستقبلا والتحقق من أنه قد تم إيجاد الإجراءات المناسبة للتغلب على هذه المخاطر، حيث أن هدف من الرقابة بالتركيز على المخاطر هو القدرة على اتخاذ إجراءات رقابية عاجلة على البنوك، كما أنه ولفهم الرقابة بالتركيز على المخاطر فإنه يتطلب الأمر- بداية-الفهم الصحيح لخصائص المصرف ثم تقييم المخاطر الرئيسية لدى هذا المصرف وبالتالي يمكن للجهات الرقابية(متمثلة في البنك المركزي) إعداد الخطة المناسبة لمراقبة المخاطر.

[1] أحمد شعبان محمد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص292.

المبحث الرابع: معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية وأساليب قياس المخاطر

يعتبر رأس المال المصرف أكثر المصادر للحماية من المخاطر وهي الوسيلة الفعالة للرقابة لأنه يمكن تطبيق معايير رأس المال بصورة موحدة على المؤسسات والتشريعات المختلفة، كما أن رأس المال المطلوب له دور في مواجهة مخاطر الأصول واستقرار المصارف وبناء الثقة فيها، خاصة في حالة الأزمات المحتملة أو الفعلية، ومن هذا المنطلق تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام1974 وسوف نتطرق في هذا المبحث عن معايير ومبادئ الرقابة المصرفية وفق لجنة بازل بالإضافة إلى أساليب قياس المخاطر وفق مقرراتها.

المطلب الأول: جهود لجنة بازل في وضع معايير للرقابة المصرفية

وقبل التطرق جهود لجنة بازل في وضع المعايير للرقابة المصرفية إلى تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية.

أولا-تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية: تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت مسمّى "لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية Committee on Banking Regulation and Supervisory » «practices في نهاية 1974 بقرار من محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة (Group of Ten)[1] وهي لجنة مؤلفة من ممثلي سلطات الرقابة المصرفية والبنوك المركزية تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ويقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في كل من بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا اليابان، هولندا، سويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية، السويد، بريطانيا، إسبانيا، لوكسمبورغ.[2]

وتعود أسباب إنشاء هذه اللجنة إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها والتي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك، بالإضافة إلى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس الأموال بتلك البنوك وانتشار فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم.[3]

ويتمثل غرض الأساسي للجنة بازل هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك في ثلاث جوانب:[4]

-فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية؛

---

[1] محب خلة توفيق، **الاقتصاد النقدي والمصرفي -دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات-**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص178.

[2] أحلام موسى مبارك، **مرجع سبق ذكره**، ص62.

[3] سمير الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

[4] طرشي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص179.

-التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية؛

-تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين والجهاز المصرفي، ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

ثانيا-جهود لجنة بازل في وضع معايير للرقابة المصرفية: ويتبين ذلك من خلال الاتفاقيات التي أصدرتها وهي:

أ-اتفاقية بازل الأولى: بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن معيار كفاية رأس المال، والتي عُرفت باتفاقية بازل الأولى في جويلية1988 لتصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا، وذلك بعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة، وقدرت هذه النسبة بـ8%، وأوصت اللجنة من خلالها على تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية سنة1992، ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدءا من1990، وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها كوكCOOKE والذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة، لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل أو نسبة كوك، ويسمِيها الفرنسيون أيضا معدل الملاءة الأوروبيRSE.[1]

وتتمثل أهم الجوانب الأساسية لاتفاقية لجنة بازل الأولى في:[2]

-**التركيز على المخاطر الائتمانية:** حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما ولم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية سنة 1988مواجهة المخاطر الأخرى، مثل مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية؛

-**تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:** حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يكمن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية، في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولا ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار لكفاية رأس المال؛

---

[1] مفتاح صالح، رحال فاطمة، **تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، أيام 09-10سبتمبر 2013، ص3.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص83-86.

-تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:

***مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE:** ينظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم، وتضم دول هذه المجموعة الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والدول التي يربطها بصندوق النقد الدولي ترتيبات إقراضية خاصة، بشرط استبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة الدين العام الخارجي لها، وقد انظم لهذه الدول حديثا كل من سويسرا والمملكة العربية السعودية؛

***مجموعة الدول الأخرى في العالم:** وتضم باقي دول العالم، وينظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأخرى، وبالتالي لا تتمتع هذه الدول والبنوك العاملة فيها بتخفيضات في أوزان المخاطر المقررة لمجموعة OCDE والدول ذات الترتيبات الإقراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي؛

-وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: أعدت طريقة لقياس كفاية رأس المال تستند إلى نظام أوزان المخاطر، يطبق على جميع الفقرات داخل وخارج الميزانية العمومية، حيث يختلف الوزن باختلاف الأصل من جهة وباختلاف المدين (الملتزم بالأصل) من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال الأوزان الخمسة التالية: 0%، 10%، 20%، 50%، 100%مع ترك الحرية للسلطة الرقابية المحلية في اختيار تحديد بعض أوزان المخاطر لإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق بالنسبة للدول المختلفة، فمثلا الأصول النقدية وزنها المرجح 0%، والقروض الممنوحة للقطاع العام والخاص وزنها المرجح 100%؛

-وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية: بعد تحويل الأصول التي تمثل ائتمانا مباشرا ممنوحا أساسا للغير إلى أصول خطرة مرجحة بأوزان باستخدام أوزان المخاطر المشار إليها سابقا، فإن الاتفاقية ترى ضرورة أن ينظر إلى الالتزامات العرضية التقليدية على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال الأموال من البنك إلى الغير، أي أنه أقل مخاطر من الائتمان المباشر وتتحول هذه الالتزامات إلى ائتمان مباشر كما يلي:

-تحويل الالتزامات إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الذي يحدد درجة المخاطر لطبيعة الالتزام ذاته؛

-يتم تحويل هذا الائتمان المباشر إلى أصل خطر مرجح باستخدام الوزن الترجيحي للمدين، فعلى سبيل المثال إذا كان مُعامل التحويل هو20% والوزن الترجيحي للمدين هو50% يصبح الناتج 10% والذي يتم ضربه في قيمة الالتزام العرضي، والقيمة الناتجة تدرج بمقام معدل كفاية رأس المال.

-**وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي:** ووفق اتفاقية بازل الأولى فإنه يتكون من شريحتين وهي رأس المال الأساسي ورأس المال المساند (وسوف نتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثاني).

-**التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل الأولى:** وتمثلت في:[1]

في أفريل1995 قامت لجنة بازل للإشراف المصرفي باقتراح إدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تعنى بمخاطر الائتمان فقط، وعرضتها كاقتراح للنقاش، ومع تلقي الملاحظات وإدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة 1998، مع إضافة شريحة ثالثة لرأس المال والتي تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين وفقا لمحددات معينة إضافة إلى الشريحتين العمول بهما من قبل.

وفق هذا التعديل فإنه عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في12.5%ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة والمجمعة لغرض مقابلة مخاطر الائتمان، وبالتالي سوف يكون بسط الكسر هو مجموع رأس مال البنك من الشريحة الأولى والثانية والذي تم تحديده سنة1988 بالإضافة إلى عناصر رأس المال من الشريحة الثالثة والتي يمكن استخدامها لمواجهة المخاطر.

ب-اتفاقية بازل الثانية: تتمثل دعائم لجنة بازل الثانية في:[2]

* **الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا لرأس المال:**لم تتغير نسبة كفاية رأسمال في اتفاق بازل2، حيث لا تزال معدل الكفاية 8% كما كان في بازل1، كما يتشابه اتفاق بازل1 واتفاق بازل 2 في أساليب قياس مخاطر السوق، أما عن أبعاد الاختلاف بين الاتفاقين فيتمثل في تعريف أوزان مخاطر الأصول، أي الطرق المستخدمة في قياس المخاطر، بحيث أن الأساليب الجديدة التي قدمها اتفاق بازل2 ستؤدي إلى تطوير تقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك ومن ثمة فمعدل كفاية رأس مال سيكون أكثر واقعية واتساق مع حجم المخاطر؛

والجدير بالذكر أن اتفاق بازل عند صدوره في1988 كان يغطي مخاطر الائتمان فقط، لتقرر اللجنة إضافة مخاطر السوق في 1996 ،أما بالنسبة لاتفاق بازل2 فإنه أضاف مخاطر التشغيل؛

***الدعامة الثانية: متابعة السلطات الرقابية:** تستهدف هذه المتابعة التأكد من كفاية رأس مال بحسب نوعية مخاطر البنك واستراتيجية المحافظة على المستويات المتطلبة لرأس مال بحيث يتكون هذا المحور من أربعة أسس:

---

[1] مفتاح صالح، رحال فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص5.

[2] منصور منال، **إدارة المخاطر الائتمانية ووظائف المصارف المركزية ،القطرية والإقليمية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أيام20-21 أكتوبر 2009، ص10.

-أن تكون لدى البنك عملية للتقييم الشامل لمدى كفاية رأسمال بالنسبة لشكل المخاطر واستراتيجية للمحافظة على مستوى رأس المال؛

-ينبغي على المراقبين أن يراجعوا ويقيموا التقديرات الداخلية للبنك لمدى كفاية رأس مال إلى جانب قدرته على الإشراف وضمان التزاماته بمعدلات رأسمال القانونية؛

-ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا من البنوك أن تعمل على مستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال القانوني؛

-ينبغي على المراقبين التدخل مبكرا لمنع هبوط رأس المال لأقل من المستوى الدنيا.

***الدعامة الثالثة: انضباط السوق:** تقترح اللجنة مزيدا من الإفصاح عن هيكل رأس مال المصرف أو نوعية مخاطره وحجمها وسياسته المحاسبية المتبعة لتقييم أصوله والتزاماته وتكوين المخصصات واستراتيجياته للتعامل مع المخاطر ونظام البنك الداخلي ولتقدير حجم رأس المال المتطلب، يهدف الإفصاح إلى تشجيع إتباع البنوك الممارسات المصرفية السليمة.

وهكذا وبتطبيق البنوك لاتفاقية بازل2بصورة سليمة والالتزام بتطبيق محاوره الثلاثة بدقة ستضمن سلامتها وإدارتها الجيدة للمخاطر بأنواعها المختلفة واحتفاظها بحجم رأسمال مناسب لتغطية تلك المخاطر.

ج-اتفاقية بازل3: تتمثل الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3 في:[1]

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم(رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ2 %وفق اتفاقية بازل2؛
- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5 %من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة7%؛
- وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و2,5% من رأس المال الأساسي(حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنبا إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء؛

[1] مفتاح صالح، رحال فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص9-10.

- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي من 4%إلى 6%وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجيا بهذه الإجراءات اعتبارا من جانفي سنة 2013وصولا إلى بداية العمل بها في سنة2015 وتنفيذها بشكل نهائي في سنة 2019؛
- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% حاليا إلى 10,5% وتركز الإصلاحات المقترحة أيضا على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدرا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك؛
- تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضا اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لازالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات؛
- وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة:

-الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة(Liquidity Coverage Ratio)، وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه، ويجب أن لا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا؛

-الثانية وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر(Net Stable Funding Ratio) لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية)إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب أن لا تقل عن 100%؛

- وقد أضافت بازل3معيارا جديدا وهو الرافعة المالية Leverage Ratio، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.

المطلب الثاني: مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة وفق مقررات لجنة بازل

تحت رعاية لجنة بازل للرقابة المصرفية وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي تم وضع المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة والتي تغطي الشروط المسبقة لضمان رقابة فعالة على البنوك وقواعد ومتطلبات الحيطة المالية وأساليب الإشراف المصرفي الجاري والمعلومات الواجب توافرها وتم تشجيع البلدان على تعديل أطرها والصلاحيات القانونية للمراقبين والأعمال المصرفية عبر الحدود وممارساتها التنظيمية والرقابية لتنفيذ هذه المبادئ أعدت لجنة بازل وثقتين: الأولى تمثل مجموعة شاملة للمبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال مبادئ بازل الأساسية 1997والتي يمكن أن تطبق في مجموعة العشر والدول الأخرى Basle Core Principles of Banking Supervision، والثانية تتضمن ملخص توصيات وأطر معايير اللجنة المطبقة فعلا وتشمل المبادئ الأساسية للجنة بازل25 مبدأ تغطي كافة جوانب الإشراف المصرفي وتتدرج هذه المبادئ في 7 مجموعات رئيسية هي:

أ- الشروط الواجب توافرها لتطبيق النظام الرقابي المصرفي الفعال:[1]

-المبدأ1:يجب أن يكون لكل مؤسسة تخضع لهذا النظام

- مسؤوليات وأهداف محددة وواضحة لكل هيئة تشارك في نظام الرقابة المصرفية؛
- استقلالية الإدارة، فضلا عن توافر موارد مالية كافية تعينها على أداء عملها وبشكل لا يعوق استقلاليتها؛
- وجود إطار قانوني للرقابة المصرفية، يشمل أحكام التراخيص بإنشاء المؤسسات المصرفية ومراقبتها بشكل منتظم وتحديد معايير الدنيا التي يجب على البنوك التقيد بها؛
- توفير الحماية القانونية اللازمة للمراقبين المصرفيين وذلك فيما يتعلق بالأعمال الرقابية؛
- نظام لتبادل المعلومات مبنى على الثقة بين المؤسسة والمراقبين المصرفيين.

ب-منح التراخيص والهياكل المطلوبة للبنوك:[2]

-المبدأ2: يجب تحديد الأنشطة المسموح بها للمؤسسات التي تخضع لهذا النظام الرقابي، ويحب عدم إطلاق كلمة بنك على المؤسسة إلا إذا كانت تمارس فعلا العمل المصرفي؛

-المبدأ3: من حق السلطات التي تمنح تراخيص العمل المصرفي أن توافق على أو ترفض أي طلبات لتأسيس البنوك إذا اتضح لها عدم الالتزام بالمعايير الموضوعة، ويتمثل الحد الأدنى المطلوب توافره لمنح التراخيص في وجود هيكل محدد لملكية وإدارة البنك وخطة العمل، ونظم الرقابة الداخلية، هذا فضلا عن الوضع المالي المقترح بما فيه قاعدة رأس المال؛

[1] زيدان محمد، حبار عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

[2] عصام الدين أحمد أباظة، **مرجع سبق ذكره**، ص580.

-المبدأ4: يجب توافر السلطة الكافية للمراقبين المصرفيين لمراجعة ورفض أي مقترحات لنقل ملكية البنك؛

-المبدأ5: يجب أن تعطى للمراقبين المصرفيين السلطة في وضع معايير لمراجعة الحيازات والاستثمارات لدى البنوك، والتأكد من أنها لا تعرض البنك لمخاطر أو تعوق الرقابة الفعالة؛

ج-الترتيبات والمتطلبات الحصيفة:[1]

-المبدأ6: يجب أن يقوم المراقبون المصرفيون بتحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال البنك ومكوناته ومدى قدرته على امتصاص الخسائر، علما بأنه يجب أن لا تقل هذه المتطلبات عن ما هو محدد طبقا لاتفاقية بازل؛

-المبدأ7: استقلالية النظام الرقابي في تقييمه لسياسات البنك والإجراءات المرتبطة بمنح وإدارة القروض والمحافظ وتنفيذ الاستثمارات؛

-المبدأ8: يجب أن يكون المراقبون متأكدين من تبني البنوك سياسات كافية وإجراءات فعالة لتقييم جودة الأصول، وكذلك وجود مخصصات كافية لمقابلة الديون المشكوك فيها فضلا عن توافر احتياطات مناسبة؛

-المبدأ9: يجب أن يكون لدى المراقبين القناعة بأن البنك لديه نظام للمعلومات يمكن الإدارة من تحديد مدى التركز في المحافظ المالية والقروض؛

-المبدأ10: يجب أن يقوم المراقبون بوضع حدود حصيفة لعملية إقراض البنوك للشركات والأفراد بحيث يعتبر أي تجاوزعن هذه الحدود مؤشرا للمراقبين على ازدياد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك؛

-المبدأ11: على السلطات الرقابية التأكد من أن البنوك لديها من السياسات والإجراءات والنظم ما يمكنها من متابعة عمليات الإقراض والاستثمار التي تقوم بها على نطاق دولي خاصة ما تعلق بالمخاطر القطرية ومخاطر التحويل والاحتفاظ باحتياطات كافية لمواجهة مثل هذه المخاطر؛

-المبدأ12: على السلطات الرقابية التأكد من أن البنوك لديها نظما دقيقة لقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السوق كما يجب أن يكون للسلطات الرقابية الصلاحيات اللازمة لوضع حدود معينة أو فرض جزاءات محددة أو كلاهما على التعرض والانكشاف لمخاطر السوق؛

[1] زيدان محمد، حبار عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص8.

-المبدأ13: على السلطات الرقابية التأكد من أن البنوك لديها نظما شاملة لإدارة المخاطر وذلك بشان تحديد سائر المخاطر وقياسها ومتابعتها ومراقبتها والاحتفاظ بمخصصات أو جزء من رأس المال لمواجهتها؛

-المبدأ14: على السلطات الرقابية التأكد من أن لدى البنوك نظم رقابة داخلية تتناسب وطبيعة وحجم نشاط هذه البنوك، ويجب أن تشمل هذه النظم ترتيبات واضحة تتعلق بتفويض السلطات والمسؤوليات والفصل بين الوظائف التي ينشأ عن أدائها التزامات على البنك والصرف من أمواله وكذلك المتعلقة بالحسابات وإجراء التسويات والحفاظ على أصول البنك؛

-المبدأ15: على السلطات الرقابية التأكد من أن البنوك تتبنى سياسات وممارسات وإجراءات مناسبة بما في ذلك قواعد متشددة بشان التأكد من المعلومات الخاصة بالعملاء تستهدف تحسين المستويات المهنية والأدبية للعاملين بالقطاع المالي بما يمنع استخدام البنك بشكل متعمد أو بدون تعمد لارتكاب جرائم مالية؛

د- أساليب الرقابة البنكية المستمرة:[1]

-المبدأ16: يجب أن تجمع الرقابة البنكية الفعالة ما بين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية؛

-المبدأ17: يجب أن يكون المراقبون على اتصال منظم بإدارة البنك وأن يكونوا على علم بكافة أعماله؛

-المبدأ18: يجب أن يكون لدى المراقبين وسائل لتجميع وفحص وتحليل التقارير والنتائج الإحصائية التي تعرضها البنوك على أسس منفردة أو مجمعة؛

-المبدأ19: يجب أن يكون لدى المراقبين السلطة التي تمنحها صلاحية الحصول على المعلومات الرقابية بصورة مستقلة إما من خلال الفحص الداخلي أو عن طريق الاستعانة بالمراجعين الخارجيين؛

-المبدأ20: تمثل قدرة المراقبين على مراقبة الجهاز المصرفي في مجموعه عنصرا أساسيا للرقابة المصرفية؛

هـ- الاحتياجات المعلوماتية(توافر المعلومات):[2]

-المبدأ21: يجب أن يحتفظ كل بنك بسجلات عن السياسات المحاسبية وتطبيقاتها مما يمكن المراقب من الحصول على نظرة شاملة عن الوضع المالي للبنك بنشر ميزانياته التي تعكس مركزه المالي بصورة منتظمة؛

[1] عصام الدين أحمد أباظة، **مرجع سبق ذكره**، ص583.

[2] **نفس المرجع**، ص ص583-584.

و-السلطات الرسمية للمراقبين:[1]

-المبدأ22: يجب أن يتوافر لدى المراقبين المصرفيين السلطات الرسمية التي تمكنهم من اتخاذ الإجراءات التصحيحية الكافية لمواجهة فشل البنك في الالتزام بأحد المعايير الرقابية مثل توافر الحد الأدنى لكفاية رأس المال، أو عندما تحدث انتهاكات بصورة منتظمة أوفي حالة تهديد أموال المودعين بطريقة أخرى؛

ز-العمليات المصرفية عبر الحدود:[2]

-المبدأ23: يجب أن يطبق المراقبون المصرفيون الرقابة العالمية الموحدة، واستعمال النماذج الرقابية الحصيفة لكافة الأمور المتعلقة بالعمل المصرفي على النطاق العالمي وبصفة خاصة بالنسبة للفروع الأجنبية والبنوك التابعة؛

-المبدأ24: تستلزم الرقابة الموحدة وجود قنوات اتصال وتبادل للمعلومات مع مختلف المراقبين الذين تشملهم العملية الرقابية وبصفة أساسية في البلد المضيف؛

-المبدأ25: يجب على المراقبين المصرفيين أن يطالبوا البنوك الأجنبية العاملة في الدول المضيفة بأداء أعمالها بنفس مستوى الأداء العالية المطالب بها البنوك المحلية وإلزامها بتوفير المعلومات المطلوبة لتعميم الرقابة الموحدة.

[1] زيدان محمد، حبار عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص9.

[2] **نفس المرجع**، ص9.

المطلب الثالث : أساليب قياس المخاطر وفق لجنة بازل الثانية

تتمثل أساليب قياس مخاطر التي جاءت بها لجنة بازل الثانية في:

أولا-أساليب قياس مخاطر ائتمان:

أ-**الأسلوب المعياري أو المقاربة المعيارية:** تعتمد على ترتيب المخاطر حسب التنقيط الخارجي المقدم من وكالات التنقيط، وبالتالي فلم تعد الأوزان تعطى حسب هوية المقترض (الدولة، المؤسسات، البنوك الأخرى)، بل باتت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل، ويترتب على هذا التعديل لنظام الأوزان أنه يمكن لقروض المؤسسات والبنوك الأخرى أن تحظى بتصنيف أفضل وبالتالي بوزن مخاطرة أفضل من تلك المعطاة للدولة، بمعنى أخر لم تعد مخاطر المؤسسات حكما تحت المخاطر السيادية،[1]والجدول التالي يوضح معاملات ترجيح الأصول باستعمال المقاربة المعيارية.

الجدول رقم(01): أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للأسلوب المعياري

التصنيف	من AAA إلى- AA	A إلى -A	BBB إلى -BBB	B إلى -B	أقل من -B	غير مصنف
الحكومات	0%	**20%**	**50%**	**100%**	**150%**	**100%**
المؤسسات العامة	اذا لم يكن الاقراض بضمان الحكومة المركزية ،تعالج وفق الآلية المعدة للمصارف ،وفق حالة استخدام الخيار الثاني لمعالجة مخاطر اقراض المصارف يستخدم الشق الأول فقط والذي يطبق دون استخدام المعاملة التفصيلية للمطالبات قصيرة الأجل.					
بنوك التنمية الدولية	تعالج وفقا للشق الأول من الخيار الثاني لمعالجة مخاطر اقراض المصارف.					
شركات الأوراق المالية	تعامل بنفس طريقة معاملة المصارف ، إذا كانت خاضعة لرقابة تعادل رقابة المصارف ،وتفرض عليها متطلبات كفاية رأس المال وإلا يستخدم لها الأوزان المخصصة للشركات					
المصارف(الخيار الأول)تصنيف الدولة	20%	**50%**	**100%**	**100%**	**150%**	**100%**
المصارف(الخيار الثاني)الاقراض لأكثر من 3 أشهر	20%	**50%**	**50%**	**100%**	**150%**	**50%**
المصارف(الخيار	20%	**20%**	**20%**	**150%**	**50%**	**20%**

[1] آيت عكاش سمير، **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012-2013، ص152.

الثالث)أقل من 3 أشهر						
شركات المساهمة العامة	20%	**50%**	**100%**	**100%**	**150%**	**100%**
محفظة التجزئة القانونية	حددت اللجنة وزن المخاطر للمطالبات التي تدخل ضمن هذه المحفظة نسبة 75%؛					
مطالبات مضمونة بعقارات سكنية	يكون وزن المخاطر ما نسبته % 35 للقروض المضمونة بالكامل برهن عقاري سكني، سواء كان المقترض هو الذي يشغله أم كان مؤجرا، وقد يطلب المراقبون من المصارف أن يزيدوا من تلك الأوزان تفضيلية للمخاطر وفقا لما تقتضيه الأحوال.					
القروض المضمونة بعقارات تجارية	100%باستثناء الاسواق المتقدمة وبعد موافقة البنك المركزي، يسمح بترجيح الاصول بوزن 50 % للتمويل العقاري المضمون برهن مرتفع القيمة؛					
القروض المتأخرة	150%وزن مخاطر إذا كانت المخصصات المحددة أقل من % 20 من رصيد الدين القائم؛ 100%عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن % 20 من رصيد الدين القائم؛ 100% عندما تكون المخصصات لا تقل عن % 50 من رصيد الدين العام، يمكن خفضها الى % 50 بعد موافقة المراقب؛					
الأصول الائتمانية الأخرى	% 100الوزن النمطي لمخاطر.					

المصدر: تهاني محمود محمد الزعابي، **تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل-دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة**-، رسالة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، فلسطين، 2008، ص68.

ب -أساليب التقييم الداخلي (Internal Rating Based Approach (IRB : يسمح هذا الأسلوب للمصارف باستخدام تقديراتها الداخلية للملاءة المالية للمقترض، بغية قياس مخاطر الائتمان لمحافظ التسهيلات لدى المصارف، وتخضع هذه التقديرات إلى معايير منهجية، حيث يقوم المصرف بتقدير أهلية الإقراض لكل عميل ثم يقوم بترجمة تلك الملاءة إلى تقديرات لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة والتي تشكل الأساس لمتطلبات الحد الأدنى لرأسمال، هذا الأسلوب إلى طريقتين:[1]

1-الطريقة الأساسية(Foundation Internal Rating Based Approach (FIRB: ففي هذا الأسلوب تقوم المصارف فقط بحساب احتمالات عدم الدفع لكل زبون بالاعتماد على التقييم الداخلي فيما تقوم السلطات الرقابية بتحديد الأوزان التي تدخل في نظام قياس المخاطر والتي تحدد حجم الأموال الخاصة المناسبة لتغطيتها؛

[1] آيت عكاش سمير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص157-158.

2-الطريقة المتقدمة(Advanced Internal Rating Based Approach (AIRB: ويختص هذا المدخل بالمصارف والمؤسسات المالية التي لها القدرة على الالتزام بالمعايير الإشرافية المتشددة، بالتالي يترك للمصارف حرية تقدير كافة مدخلات النظام أو معظمها شرط أن تتوفر لدى المصرف القدرات والإمكانيات الكافية لاحتساب وتقدير مخاطر الإقراض.

وتعتمد أساليب التصنيف الداخلي (الأساسي والمتقدم)على أربعة مدخلات كمية هي:[1]

- **احتمال التعثر(Propability of Default (PD:** وهي تقيس احتمال تعثر العميل عن سداد القرض خلال فترة زمنية معينة؛
- **الخسارة عند التعثر(Loss Given Default (LGD:** وهي التي تقيس الجزء من القرض الذي لن يستعيده(مقدار الخسارة) البنك في حالة حدوث التعثر؛
- **التعرض عند التعثر Exposure at Default (EAD):** وهو خاص بالتزامات القروض ويقيس مبلغ التسهيلات التي تسحب إذا حدث التعثر؛
- **أجل الاستحقاق(Maturity(M:** والتي تقيس الأجل الاقتصادي المتبقي في حالة التعرض؛

ويحسب الأسلوب الأساسي والمتقدم بنفس المعادلة(أي المعادلة1) ولكن تختلف في مصادر مدخلات المعادلة لكل أسلوب، وتحسب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال عن طريق المعادلة(1):

EL=PD*LGD*EAD*M… (1)

حيث أن: LGD = الخسارة عند التعثر، PD=احتمال التغير، M = أجل الاستحقاق ، EAD=التعرض عند التعثر،EL = الخسارة المتوقعة.

ويوضح الجدول التالي الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم:

الجدول رقم(02):مقارنة بين الأسلوبي التصنيف الداخلي(الأساسي والمتقدم)

المتغير	الاساسيIRB	المتقدمIRB
احتمالية التعثر PD	يعدها المصرف بناء على تقديراته	يعدها المصرف بناء على تقديراته
الخسائر في حالة التعثر LGD	القيم معدة من قبل لجنة بازل	يعدها المصرف بناء على تقديراته
حجم المخاطرة عند التعثر EAD	يعدها المصرف بناء على تقديراته	يعدها المصرف بناء على تقديراته
الاستحقاقM	يعدها المصرف بناء على تقديرات السلطة الرقابية أو يمكن لبعض الدول أن تجيز للمصرف أن يقدرها	يعدها المصرف بناء على تقديراته

المصدر: ميساء محي الدين كلاب، **دوافع تطبيق بازل الثانية وتحدياتها-دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين-**، رسالة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2007، ص46.

[1] ميساء محي الدين كلاب، **دوافع تطبيق بازل الثانية وتحدياتها-دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين-**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2007، ص46.

ومن الجدول السابق يمكن ملاحظة أن الطريقة الأولى تسمح للمصارف باستخدام تصنيفاتها الخاصة بمخاطر عملائها الائتمانية جزئية أما الطريقة الثانية المتقدمة فإنها تتمثل بإعطاء حرية اكبر للمصارف في استخدام تقديراتها الداخلية.

ثانيا-أساليب قياس مخاطر التشغيل: ويتم قياس مخاطر التشغيل حسب اتفاقية بازل الثانية وفق ثلاثة طرق وهي:

أ-**منهج المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach:** وفق هذا المنهج يتم احتساب متطلبات رأس المال بناءا على مؤشر واحد وهو إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات، حيث يتم الوصول لرأس المال اللازم عبر حاصل ضرب إجمالي الدخل في نسبة ثابتة (ألفا-Alpha) والتي تم تحديدها من قبل لجنة بازل في الورقة الإسترشادية بـ 15%، ويتم الاحتساب وفق المعادلة التالية[1]:

متطلبات رأس المال = متوسطات إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات x ألفا.

$$K_{BIA} = (\sum (GI1 \ldots . n * \acute{\alpha}))/n$$

حيث: K_{BIA}: متطلب رأس المال، GI: الدخل الإجمالي السنوي لآخر 3 سنوات

n: عدد السنوات $\acute{\alpha}$: النسبة الثابتة (ألفا) وحددتها اللجنة بنسبة 15%

ويعرف اتفاق بازل2 إجمالي الدخل على أنه إجمالي دخل الفوائد وغير الفوائد قبل طرح أي مخصصات أو مصروفات تشغيلية والمصاريف المدفوعة مقابل خدمات الإسناد (Outsourcing)، ولكن يستثنى من إجمالي الدخل أية إيرادات استثنائية مثل دخل الاستثمارات في الأوراق المالية، أو دخل بيع شركة تابعة، أو التعويضات من التأمين.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حال كان إجمالي الدخل في إحدى السنوات الثلاث بالسالب(أي خسارة) فإنها تستثنى من الاحتساب في المعادلة وتقتصر فقط على السنوات التي يكون فيها إجمالي الدخل موجبا، وتعتبر هذه الطريقة أبسط المناهج لاحتساب المتطلبات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية وتكون ملائمة للبنوك التي لا تعمل على المستوى العالمي، وكذلك يمكن للبنوك التي تعمل على المستوى العالمي استخدامها ولكنها لا يتوفر لديها نظام إدارة مخاطر يمكنها من استخدام الطرق الأكثر تطورا.[2]

ب-**المنهج المعياري Standardized Approach (SA):** تعكس هذه الطريقة المراجعة المستمرة والتنقيح للطرق المستخدمة في احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، وعلى الرغم من أن

[1] نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II-دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين**-، المؤتمر العلمي السنوي الخامس- جامعة فيلادلفيا الأردنية- ، الأردن، أيام 04-05جويلية2007، ص16.

[2] **نفس المرجع**، ص16.

هذه الطريقة تعتمد أيضا عوامل ثابتة كنسبة من إجمالي الدخل إلا أنها تسمح للبنوك بتقسيم العوامل حسب وحدات العمل (خطوط العمل) وبالتالي تكون أكثر مرونة من منهج المؤشر الأساس.[1]

ويحسب المتطلب الرأسمالي لمخاطر التشغيل =مجموع متوسط الدخل السنوي لكل خط من خطوط الأعمال بالبنك خلال آخر ثلاث سنوات سابقة * معامل بيتا(يتراوح ما بين12%و18%).[2]

ج-منهج القياس المتقدم Advanced Measurement Approach (AMA): ويحتسب المتطلب الرأسمالي لمقابلة مخاطر التشغيل من خلال استخدام نماذج داخلية متقدمة في البنك ذاته ويعتمد في تطبيقه على معايير نوعية مثل نظام قياس داخلي، تقارير منتظمة ومعايير كمية مثل صلاحية أسلوب القياس، بيانات تفضيلية عن بيانات الخسائر الداخلية والخارجية وتواريخ حدوثها والمنطقة أو البلد التي وقعت بها الخسائر...إلخ[3].

ثالثا- أساليب قياس مخاطر السوق: وتتمثل مخاطر السوق في مخاطر كل من أسعر الفائدة، حقوق الملكية، أسعار العملات وأسعر السلع، حيث وفق لمتطلبات بازل توجد طريقتين للقياس مخاطر السوق وهي:

أ-الطريقة المعيارية(النمطية): وتقوم هذه الطريقة على تحليل الخطر الخاص المتعلق بكل سند دين في محفظة البنك، والخطر العام الذي تتحمله المحفظة ككل، فالخطر الخاص ينتج عن تغير غير مناسب في سعر السند لسبب يعود على مصدره الخاص، أما الخطر العام فيتم من خلاله قياس خطر الخسارة التي تنتج عن تغير في سعر الفائدة في السوق؛[4]

ب-النموذج الداخلي (VAR(Value At Risk: وهي نماذج إحصائية متقدمة تستخدمها البنوك لقياس الخسائر خلال فترة معينة بدرجة ثقة99%في ظل الظروف الطبيعية للسوق ويتم احتسابها يوميا وفترة الاحتفاظ بالمركز عشرة أيام حيث أن المتطلب الرأسمالي لتلك المخاطر يمثل أكبر القيمتين الآتيتين:[5]

-القيمة المعرضة للخطر لليوم السابق؛

-متوسط القيمة المعرضة للخطر لمدة60يوم سابقة مضروبا(3+ عامل إضافي يتراوح مابين صفر إلى واحد).

لقد أدت التطورات المالية التي شهدتها الساحة المصرفية الدولية على إثر التحولات التي يعيشها عصر العولمة بكل آلياتها ومتغيراتها إلى زيادة الاهتمام بمسألة الرقابة والإشراف المصرفي، وتزايدت

---

[1] نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

[2] سمير الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[3] **نفس المرجع**، ص ص50-51.

[4] طرشي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص183.

[5] سمير الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

معه الحاجة لوجود مبادئ واعتبارات تضع إطارا دوليا للرقابة المصرفية وتعمل على مسايرة المتغيرات العالمية، حيث أنشأت لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية 1974 وقامت بإصدار معيار للرقابة المصرفية وهو معيار كفاية رأس مال سنة1988 وقدرت نسبة كفاية رأس المال بـ 8 %، وأوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية سنة1992، كما أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997 بالمبادئ الخمسة والعشرون للرقابة المصرفية ولكن رغم الايجابيات التي انجرت عن اتفاقية بازل1 إلا أنها كان لها نقائص استوجبت إعادة النظر فيها، حيث تم تعديل الاتفاقية بازل الأولى وإصدار اتفاقية جديدة مناسبة تتضمن إعادة النظر في أساليب إدارة وقياس المخاطر(المنهج المعياري والمنهج التصنيف الداخلي، المنهج المتقدم) بما يحقق سلامة المصارف واستقرار القطاع المصرفي سميت بازل الثانية، إذ قامت لجنة بازل بإدخال مخاطر التشغيل وأضافت دعامتين جديدتين إحداهما تتعلق الأولى بعمليات الإشراف الرقابي والثانية تتعلق بانضباط السوق وقد بدأ تطبيقها مع بداية سنة 2007وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر للمصارف ونظرا للاضطرابات المالية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية–2008– قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لـ«بازل2» تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة، سميت ببازل3، حيث تلزم قواعد اتفاقية«بازل3» المصارف بتحصين أنفسها جيدا ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية.

خلاصة الفصل الأول:

مما سبق نستنتج أن الرقابة المصرفية هي تلك القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها البنوك المركزية (رقابة البنك مركزي) أو المصارف (الرقابة الداخلية) بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية العمل على تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر على أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية حقوق المودعين.

وتعد الرقابة السليمة شرطا أساسيا لاستمرار المصارف في السوق المصرفي والتأكيد على سلامة مراكزها المالية وتجنيبها المخاطر المحتملة، خاصة أن من أبرز التحديات التي واجهت القطاع المصرفي هو تزايد الأخطار المصرفية الناتجة التوسع في تقديم الخدمات المصرفية لتلبية احتياجات العملاء، إضافة إلى العولمة والثورة التكنولوجية وتحديث وسائل الاتصال ونتيجة للارتفاع المخاطر المصرفية، أدى بالمصارف والسلطات الرقابية المحلية ولجنة بازل بالاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية وذلك من خلال تحديد خطوات ومبادئ إدارة المخاطر المصرفية والتي يجب على المصارف الالتزام بها من أجل التقليل من الأثار السلبية للمخاطر المصرفية وتحقيق عوائد أكبر، حيث أن لجنة بازل أصدرت معيار كفاية رأس المال ومبادئ خمسة وعشرون للرقابة المصرفية الفعالة التي يجب على المصارف الالتزام بها من أجل تغطية وإدارة المخاطر التي تواجهها.

كما أنه إزاء تلك التحديات كان من الضروري تطوير مفهوم الرقابة المصرفية للتمكن إلى أقصى حد ممكن من ضبط المخاطر المتنوعة الناتجة عن تطور الأنشطة المصرفية بشكل عام، حيث اقتصر المفهوم التقليدي للرقابة المصرفية على رقابة وضع المصارف في لحظة زمنية معينة من خلال دراسة القوائم المالية للمصارف سواء من خلال الرقابة الميدانية أو من خلال الرقابة المكتبية والتحقق من مدى التزام تلك المصارف بالضوابط الرقابية وسلامة نظامها المحاسبي ورقابتها الداخلية ولكن نظرا لتطور الأنشطة المصرفية المختلفة وتزايد المخاطر الناجمة عنها، الأمر الذي أدى إلى تطور مفهوم الرقابة المصرفية ليشمل مفهوما أوسع وهو نظام الرقابة بالتركيز على المخاطر بمعنى التركيز بشكل كبير على استراتيجية المصرف في معالجة المخاطر وبالتالي الرقابة على هذه المخاطر وليس تفتيش المصرف على أساس البيانات التاريخية أي أن دور السلطات الرقابية سيكون سابق وليس مراقبة النشاط المصرفي بعد حدوثه.

الفصل الثاني:

مدخل إلى نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

المبحث الأول: أساسيات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

المبحث الثاني: مكونات ومؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

المبحث الثالث: تصنيف المصارف وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

تمهيد:

إن من أهم الأهداف الرئيسية للرقابة المصرفية هو التأكد من سلامة ومتانة الأوضاع المالية للمصارف، وعليه استخدمت السلطات الرقابية العديد من المعايير الرقابية لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي كمؤشرات لتقويم أداء المصارف والرقابة على المخاطر ولاكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها بوقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية صعبة تؤدي إلى انهيارها ومن أهم هذه معايير هي مقررات لجنة بازل الأولى والثانية ونظام تقويم المصارف وفقا للمؤشرات الناتجة عن عمليات الفحص الميداني الذي يطلق عليه بـ نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS وهو محل دراستنا في هذا الفصل.

ومن هذا المنطلق سوف نتناول ثلاث مباحث في هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: أساسيات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS.

المبحث الثاني: مكونات ومؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS.

المبحث الثالث: تصنيف المصارف وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

المبحث الأول: أساسيات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

تعتمد سلامة الاقتصاديات الوطنية وفعالية السياسة النقدية على مدى سلامة النظام المالي بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة ومن هنا تأتي أهمية الرقابة على القطاع المصرفي باعتباره من أكثر القطاعات الحساسة للمخاطر وذلك نظرا لأهميته في الاقتصاد الوطني لأي بلد، قامت السلطات الرقابية باستخدام نماذج للرقابة على المصارف ومن بينها التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS وسوف نتناول في هذا المبحث عن نشأة ومفهوم النظام التقييم المصرفي الأمريكي ومراحل التقييم به.

المطلب الأول: نشأة وتطور نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

إن تطور العمل المصرفي وتعقيداته وتوسع وتنوع عملياته أوجدت الحاجة إلى ضرورة توفير نظم رقابية متطورة تساعد في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف وبيان وتوصيف المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي والإفصاح عنها بالشكل الذي يساعد مستخدمي القوائم المالية على الحكم على مدى قدرة المصرف على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، حيث ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة1979 ما يعرف برقابة التقييم بالمؤشراتSupervisory Bank Pating System وهو نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMEL والذي يقوم على معايير رقابية تغطي خمسة مؤشرات وهي:كفاية رأس Adequacy Capital، جودة الأصولAsset Quality، كفاءة الإدارة Management، الربحية Earning السيولة Liquidity، حيث من خلال هذه المؤشرات يتم تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه التي تتراوح ما بين تصنيف1 هو الأفضل وتصنيف5هوالأسوء.[1]

ونظام التقييم المصرفيCAMELهومؤشر للإنذار المبكر EWS لوقوع الأزمات، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر وذلك بسبب الإنهيارات المصرفية التي تعرضت لها في سنة1933والتي أعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من4000مصرف محلي وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث إنهيار مماثل في سنة1988أدى إلى فشل221مصرف، وقد طبق نظام التقييم المصرفيCAMELS بالولايات المتحدة منذ سنة 1979 من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي الذي قام بتصنيف ومد المصارف بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور، وبذلك تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط سنة1998 وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية وفق معيار (CAMEL)نتائج طيبة لأداء المصارف في نهاية الربع الأول من سنة 1998مقارنة بنتائج سنة1988 حيث أظهرت نتائج التصنيف

[1] مخلف سليمان، **نظام التقييم المصرفي CAMELS**، مجلة المحاسب العربي، العدد11، يوليو2012، ص6.

للربع الأول من سنة1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف1 و2 أن أكثر من40% تتمتع بتصنيف رقم1،[1] كما أنه منذ سنة1988 أقرت لجنة بازل للرقابة المصرفية أن النموذج CAMEL ضروري لتقييم المؤسسة المالية والمصرفية، وفي سنة1997 تم إضافة عنصر آخر إلى نموذج CAMEL الذي كان يسمى حساسية لمخاطر السوق(S) ليصبح بعد ذلك يسمى بنظام التقييم المصرفيCAMELS.[2]

ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف حيث توصل المحللين الاقتصاديين بهذا المصرف إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذا المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج لجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم وإختيار التعامل مع المصارف ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار(CAMELS) ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.[3]

ملاحظات:

*هناك اختلاف ما بين المراجع حول نشأة نظام CAMELS إذ ترجع بعض المراجع نشأته في سنة1970 من قبل مؤسسات الرقابة المالية على البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية وهي:[4] Federal Reserve System، The Federal Deposit Insurance Corporation(FDIC)andThe Office Of Comptroller Of Currency(OCC)، وبعض المراجع الأخرى تشير إلى أنه أنشأ في13 نوفمبر1979 من قبل

[1] مالك الرشيد أحمد، **مقارنة بين معياريCAMELS و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية**، مجلة المصرفي، العدد35، السودان، مارس2005، ص ص1-2.

[2] Himani Padia, **Assessment of Performance of Public Sector Banks Under Camel Framework**, Economy And Finance, India, 2012,p1.

[3] عاشوري صورية، **مرجع سبق ذكره**، ص74.

[4] منذر محمد الصمادي، **أثر نموذجCAMELعلى مؤشرات المتانة المالية للبنوك الإسلامية الأردنية**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية و المصرفية، تخصص المصارف الإسلامية، جامعة العلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2011، ص27.

[1]The Federal Financial Institutions Examination Council (FFIEC).

*هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار(CAMELS) للجمهور ما بين المؤيد والمعارض فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليكهم الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل.[2]

المطلب الثاني: مفهوم نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELSوأسسه وذلك وفق ما يلي:

أولا–تعريف نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS:

يعرف نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS:بأنه يتمثل في قياس حقيقة الموقف المالي للمصرف كمعرفة درجة تصنيفه إذ يعتبر أحد وسائل الرقابة المباشرة التي تتم عن طريق الرقابة الميدانية ويهتم بأخذ أكثر من مقياس ليعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف ويتم الاعتماد عليه في القرارات الرقابية ويأخذ بنظر الاعتبار ستة عناصر لقياس وهي كفاية رأسCapital Adequacy،جودة الأصول Asset Quality، كفاءة الإدارة Management،الربحيةEarning، السيولة Liquidity، الحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk.[3]

كمايعرف نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS: بأنه مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيارCAMELS في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر التالية: كفاية رأس المال Capital Adequacy، جودة الأصول Asset Quality، كفاءة

[1] Shu-Hua Hsiao, **A Study of Investment Performance and Overall Financial Performance for Life Insurers in Taiwan**, Leader University, Taiwan, 2006,p4.

[2] مالك الرشيد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص2.

[3] موفق عباس باقر شكارة، **تقويم أداء المصارف بموجب معاييرCAMELS**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد18، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص143.

الإدارة Management، الربحية Earning، السيولة Liquidity، الحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk.[1]

وفي تعريف آخر لهذا النظام هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة On-Site Supervision التي تتم عن طريق التفتيش الميداني وتعتمد عليه السلطات الرقابية في قراراتها.[2]

مما سبق نستنتج أن نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELSهو أحد الوسائل الرقابة الميدانية يسمح بمعرفة الوضعية المالية للمصرف من خلال تحليل مؤشراته الستة المكونة له وإعطاء درجة تصنيفه للمصرف.

ثانيا-أسس نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS:لقد بدأ استخدام هذا المؤشر سنة 1979 من قبل الجهات رقابية في الولايات المتحدة وتتمثل أسس نظام (CAMELS) في:[3]

-يتم تطبيق هذا النظام بصفة أساسية من قبل جهاز الرقابة الميدانية بالبنك المركزي بحيث يتم في نهاية كل تفتيش يجري على المصرف إعداد تقييم لأداء المصرف وفقا لهذا النظام؛

-يعد تصنيفCAMELS أمرا سريا من قبل البنك المركزي ويتم الافصاح عن تصنيف المصرف لمجلس إدارة والادارة العليا في المصرف من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة؛

-يعتمد تقييم عناصرCAMELSعلى مجموعتين من المؤشرات:

- ❖مؤشرات كمية Quantitativeوالتي يمكن قياسيا كميامن خلال مجموعة من المؤشرات المالية التي تعتمد على البيانات المالية للمصرف؛
- ❖مؤشرات نوعيةQualitativeوهذه تخضع لتقدير والتقييم الشخصي لمفتشين الذين يقومون بالجولات التفتيشية ويقيمون المخاطر في المصارف؛

-إن وضع مستوى التقييم لكل عنصر هو مسؤولية المفتش (رئيس فريق التفتيش) بالمشاركة مع المفتشين المعنيين وبالنسبة لتقييم الكلي(المركب) هو مسؤولية قسم الرقابة الميدانية بالتعاون مع المفتش المسؤول.

---

[1] شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية مقارنة-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص ص72-73.

[2] مالك الرشيد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص3.

[3] صبا عبد الهادي عبد الرضا، عبد الرضا شفيق البصري، **مصفوفة CAMELS في تقو يم اداء المصارف**، مجلة العربي، العدد 14، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص9.

المطلب الثالث: مراحل التقييم وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

إن الغرض من استخدام نظام التقييمCAMELSهو تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية في المصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر، كما يؤدي إلى تقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المالية والمصرفية ولتحقيق ذلك يتطلب نظام التقييم إجراء تحليل الشامل للأوضاع المصرفية من خلال التحقق من سلامة الأصول والعمليات المصرفية أثناء جولات التفتيش الميدانية والتي يتم من خلالها الكشف عن قدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها والتي تمر بالمراحل التالية:[1]

-تقييم المخاطر Assessing Risk؛

-الرقابة على التعرض على المخاطر Controlling Risk Exposures؛

-متابعة المخاطر Monitoring Risks.

1- تقييم المخاطر Assessing Risk وتشتمل على مايلي:

-تحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف ومدى تأثيره عليه؛

-وضع حدود قصوى لما يمكن للمصرف أن يتحمله من خسائر نتيجة التفاعل مع كل واحدة من تلك المخاطر؛

2- الرقابة على التعرض للمخاطر Controlling Risk Exposures وتشتمل على مايلي:

-تنفيذ سياسات وإجراءات تأمين تستهدف تحديد شخصية المتعامل وضمان الحفاظ على سرية المعلومات؛

-تدعيم الاتصالات ما بين المستويات المختلفة بالمصرف من مجلس إدارة والإدارة العليا وبين العاملين بشأن سلامة أداء النظم والعمليات المصرفية والعمل على التدريب المستمر للعاملين وذلك لتلافي تضارب المصالح بين المستويات المختلفة المسؤولة عن أمن النظم والإدارة العليا، إذ قد يرى أحد فريق أمن النظم أن هناك اختراقا بينما يرى رئيس الفريق أنه لا يمكن إخبار الإدارة العليا بهذا الاختراق؛

-إستمرار تقييم تطور الخدمات المصرفية المقدمة؛

-وضع ضوابط للحد من المخاطر

3-متابعة المخاطر Monitoring Risks وتشمل مايلي:

-إجراء الاختبارات الدورية للنظم للتأكد من فاعليتها وعدم وجود محاولات غير عادية لاختراقها؛

[1] أحمد حسين المشهراوي، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS**، مجلة دورية يصدرها بنك فيصل السوداني، مجلة المال والاقتصاد، العدد 59، السودان، ديسمبر 2008، ص23.

-التأكد من وجود سياسات وإجراءات للمراجعة الداخلية والخارجية تسهم تتبع التغيرات والتخفيض من حجم المخاطر.

إن نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS هو أداة للرقابة الميدانية على المصارف يسمح بمعرفة المركز المالي للمصرف ودرجة تصنيفه ويحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة الرقابية لمعالجتها.

المبحث الثاني: مكونات ومؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

بعدما تعرفنا على نشأة ومفهوم نظام التقييم المصرفي الأمريكي ومراحل تقييمه سوف نتطرق في هذا المبحث عن مكوناته بشيء من التفصيل وإلى العوامل التي تؤثر على درجة تصنيف المصارف وكذلك إلى المؤشرات التي تساعد على تصنيف المصارف وفق نظام التقييم المصرفيCAMELS.

المطلب الأول: مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

تتمثل مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELSفي العناصر التالية:

أولا-كفاية رأس المالCapital Adequacy:

تعريف كفاية رأس المال: هي الطرق التي يستخدمها ملاك وإدارة المصرف في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف وحجم رأسماله أي كفاية رأس المال يعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية المصرف.[1]

وفي تعريف آخر: هي نسبة رأس مال المصرف إلى مخاطره وهو مصطلح يوضح العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف وأي عمليات أخرى، وتعتبر نسبة كفاية أرس المال أداة لقياس ملاءة المصرف أي قدرته على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر قد التي قد تحدث في المستقبل.[2]

ومنه كفاية رأس المال هو أداة لقياس ملاءة المصرف ومدى قدرته على مواجهة المخاطر والخسائر التي تعترض عند قيامه بنشاطه.

وعند تقييم رأس المال المصرف وفق نظامCAMELSيجب النظر إلى الوضع المالي للمصرف وحجم ونوع المخاطر التي تعترض نشاطه،[3]لأن الغرض من معايير كفاية رأس المال المصرفي هو

---

[1] تهاني محمود محمد الزعابي، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[2] سليمان ناصر، **كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية-تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير**-، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، أيام08-09 ديسمبر 2013، ص3.

[3] Noel J. Pajutagana, **Supervision and Examination Sector Department of Rural Banks-Camels Rating System**, September 1999, p5.

التأكد من أن المصرف يحتفظ بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة تلك المخاطر التي يتعرض لها بغية استيعاب أية خسائر قد تصاحب نشاطه مع إعطاء أصحاب المصارف والمدارء حافزا لإدارة المصرف على نحو سيلم.[1]

ثانيا-جودة الأصولAsset Quality: تمثل الأصول جميع موجودات البنك الثابتة والجارية من محفظة القرض والمحفظة الاستثمارية والعقارات المملوكة بالإضافة إلى التعاملات خارج الميزانية،[2]وتعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELSلأنها الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات لأن حيازة المصرف على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال،[3] كما أن تقييم جودة الأصول يعكس حجم مخاطر الائتمان الحالية والمستقبلية المتعلقة بالقروض ومحفظة الاستثمار والعقارات التي يمتلكها المصرف وكذلك التعاملات خارج الميزانية وغيرها من الأصول، ويعكس مدى قدرة إدارة المصرف على تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر، وعند تقييم جودة الأصول للمصرف يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مدى كفاية مخصصات خسائر القروض والتأجير وكذلك المخاطر الأخرى التي تؤثر على قيمة الأصول على سبيل المثال لا الحصر مخاطر السوق التشغيل السمعة، ومخاطر القانونية...إلخ.[4]

ثالثا- كفاءة الإدارةManagement: تتمثل في مدى قدرة مجلس الإدارة والإدارة العليا المصرف في القيام بدور المنوط بهما في تحديد، قياس ومراقبة وضبط المخاطر وضمان أن المصرف يمارس نشاطاته بطريقة آمنة وسليمة وفق ما يتماشى مع القوانين واللوائح المعمول بها.[5]

وتجدر الإشارة بأنه ليس من الضروري على مجلس الإدارة أن يشارك في نشاطات أو الأعمال اليومية للمصرف (أي يوما بعد يوما)، ولكن يجب عليه تقديم توجيهات واضحة فيما يتعلق بمستويات التعرض لمخاطر مقبولة، كذلك ضمان والتأكد من أن السياسات والإجراءات والممارسات التي وضعها

---

[1] سعاد عبد الفتاح محمد وأخرون، **قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية-دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل-**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 34، العراق، 2013، ص27.

[2] عاشوري صورية، **مرجع سبق ذكره**، ص91.

[3] أحمد حسين المشهراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

[4] John J. Kolhoff, **Utilizing the Uniform Financial Institutions Rating System (UFIRS) to Individually Assess Sensitivity or Market Risk Exposure**, letter no**:** 2014-CU-02to The Board of Directors and Management of Michigan State-Chmiered Credit Unions, Michigan, 2014,p7.

[5] Uyen Dang, **The CAMEL rating system in banking supervision- A case study-**, Arcada University of Applied Sciences International Business, Arcada, 2011,p21.

كانت مناسبة أما الإدارة العليا فهي مسؤولة عن تنفيذ السياسات والإجراءات والممارسات التي تترجم أهداف مجلس الإدارة.[1]

كما يحتاج المصرف وذلك حسب حجم وطبيعة نشاطاته إلى ممارسات الإدارية السليمة لمعالجة بعض أو كل المخاطر التالية: الائتمانية، السوقية والتشغيلية أو السمعة، الاستراتيجية، السيولة، التقيد بالأنظمة والقوانين والمخاطر الأخرى، وتظهر الممارسات الإدارية السليمة من خلال:[2]

-الرقابة الفعالة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا وكفاءة الموظفين؛

-كفاية السياسات وأنظمة الضبط والتي تأخذ بعين الاعتبار حجم وتطور نشاطات المصرف؛

-المحافظة على برنامج تدقيق مناسب ونظام فعال للرقابة الداخلية؛

-نظام فعال للرصد وإدارة المخاطر.

رابعا-الربحيةEarning: تعد ربحية المصرف أمرا ضروريا لبقائه واستمراره، وهي مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف والهدف الذي تصبو إليه إدارة المصرف لأنه مؤشر مهم لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها، والربحية هي إحدى موضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح للمصرف والقدرة على تحسين كفاية رأس ماله، كما أن تحقيق المصرف للربحية يحفز رجال الأعمال والملاك على التوسع في استثمار وتحمل المخاطر ووضع رؤوس الأموال فيه، كما أنها تسمح بالتطوير والتوسع في الخدمات المصرفية وهي كذلك مؤشر لأداء المصرف فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات التي تتخذها إدارة المصرف.[3]

هذا وتسعى المصارف إلى تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر من الودائع ومصادر الأموال بأقل تكلفة ممكنة ثم توظيف هذه الموارد على شكل تسهيلات ائتمانية واستثمارات مالية تدر أكبر قدر من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولة ومخاطر متدنية نسبيا، حيث تشكل القروض والسلف أهم أشكال توظيفات موجودات المصارف وأكثر هذه الموجودات ربحية ويعود السبب في ذلك إلى أن وظيفة إقراض الأموال هي إحدى الوظائف الكلاسيكية للمصارف، فكلما ازداد حجم القروض ازدادت الفوائد ومن ثم ازدادت الربحية ولكن ذلك قد يعرض البنك للخطر، فالربحية والسيولة مفهومان متعارضان يؤدي الأخذ بالأول إلى الخطر ويؤدي الاحتفاظ بالسيولة إلى خسارة المصرف.[4]

---

[1] Central Bank of Liberia,**Guidelines For Camels Rating At Liberian Banks**, Liberia, 30 September,2005, p6.

[2] **Idem**, p 6.

[3] علي محمود محمد، **سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية-دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م-**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 30، دمشق، 2014، ص541.

[4] علي محمود محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص541-542.

إن تصنيف الأرباح وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS لا يعكس فقط كمية واتجاه الأرباح ولكن أيضا العوامل التي قد تؤثر على استدامة ونوعية الأرباح مثل مخاطر الائتمان حيث تكون كمية ونوعية الأرباح غير كافية لتغطية مخاطر الائتمان والتي قد تؤدي إلى خسائر القروض وتتطلب إضافة مخصصات لخسائر القروض والإيجار أو مخاطر السوق التي قد تعرض أرباح المصرف إلى الانخفاض نتيجة تقلبات غير ملائمة في أسعار الفائدة، كما أن الأرباح المستقبلية للمصرف قد تتأثر سلبا بسبب عدم القدرة إدارته على التنبؤ أو التحكم في التمويل ومصاريف التشغيل والتي تبين أن استراتيجيات أعمال المصرف غير سليمة وغيرها من المخاطر أخرى.[1]

خامسا- السيولة Liquidity:

سوف نتطرق في هذا العنصر إلى تعريف السيولة وأهميتها.

أ-تعريف السيولة:

ويمكن تعريف السيولة بشكل عام على أنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقود بشكل سريع ودون تحقيق خسارة.[2]

وعرفت لجنة بازل السيولة بأنها القدرة على تمويل الزيادة في الموجودات assets والوفاء بالالتزامات عند مواعيد استحقاقها ودون تكبد خسائر غير مقبولة.[3]

وتعرف السيولة المصرفية بأنها قدرة المصرف على التسديد نقدا لجميع التزاماته التجارية والاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصرف أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة، وبناء على ذلك فالسيولة المصرفية هي الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة.[4]

ومن خلال التعاريف السابقة تظهر يتبن انه هناك مفهومين للسيولة هما:[5]

مفهوم كمي: ويعبر عنه بكمية الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما للإيفاء بالالتزامات المستحقة والمترتبة على المصرف ودون تأخير؛

---

[1] John J. Kolhoff, **Op.Cit**, p11.

[2] معهد الدراسات المصرفية، **إدارة السيولة في المصرف التجاري**، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت، العدد2، السلسلة الخامسة، الكويت، سبتمبر2012، ص2.

[3] أكرم لال الدين، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية- دارسة تحليلية نقدية-**، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي والمنعقدة في مكة المكرمة، السعودية، 24-29 ديسمبر2010، ص6.

[4] معهد الدراسات المصرفية، **مرجع سبق ذكره**، ص2.

[5] أحلام بوعبدلي- حمزة عمي سعيد، **دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات والدراسات، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2014، ص102.

مفهوم نقدي: ويعبر عنه بكمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد، مضافا إليها الأموال التي يتم الحصول عليها نتيجة تسديد التزامات العملاء أو من خلال الحصول على ودائع جديدة.

أما إدارة السيولة فتعني احتفاظ المصرف بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحوبات كبيرة بشكل فجائي أو غير معتاد.[1]

ومنه فالسيولة المصرف تتمثل في قدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بفائدة مرتفعة.

وتجدر الإشارة بأن المصارف تهتم بالسيولة أكثرمن غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين، وهذا راجع إلى سببين أولهما أن نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جدا والآخر أن قسما كبيرا من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل.[2]

ب-أهمية السيولة في المصارف: إن المصرف يحتاج دائما إلى سيولة من أجل مواجهة سحوبات المودعين وكذا لتلبية طلبات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تفويت فرصة استثمارية، لذلك تظهر أهمية السيولة في:[3]

- أنها تعتبر كمؤشرا إيجابيا للسوق المالية والمودعين والإدارة وكذا للمحللين؛
- أنها تشكل تعزيز لثقة كل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم، والتأكيد لهم على إمكانية لإيفاء بالتزاماته تجاه جميع الأطراف؛
- تجنبه أن لا يقوم ببيع بعض موجوداته بخسارة من أجل الإيفاء بالتزاماته؛
- وجود السيولة تمكنه من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من المصارف أو البنك المركزي.

وعند تقييم السيولة المصرف وفق نظام CAMELSيجب الأخذ بالاعتبار مدى كفاية حجم الحالي ومصادر التمويل المستقبلية للسيولة مقارنة مع احتياجات التمويل وكذلك عن مدى كفاية ممارسات إدارة السيولة في المصرف وذلك بالنظر إلى حجم ودرجة تعقد مخاطره، وبشكل عام فإن إدارة السيولة في المصرف يجب أن تضمن بأن المصرف قادر على الحفاظ مستوى سيولة كافية للوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب وأن ممارسات إدارة السيولة يجب أن تعكس قدرته على إدارة التغييرات غير المخطط لها في مصادر التمويل، فضلا عن الاستجابة للتغيرات في ظروف السوق التي تؤثر على قدرة مصرف في تصفية الأصول بسرعة مع الحد الأدنى من الخسائر، وبالإضافة إلى ذلك يجب أن لا يتم الاحتفاظ

[1] أكرم لال الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

[2] معهد الدراسات المصرفية، **مرجع سبق ذكره**، ص2.

[3] صادق راشد الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص376.

بالسيولة بتكلفة عالية من خلال الاعتماد الزائد على مصادر التمويل التي قد لا تكون متاحة في أوقات الضغوط المالية أو التغيرات السلبية في ظروف السوق.[1]

سادسا-حساسية تجاة خطرالسوق Sensitivity to Market Risk:حساسية تجاه مخاطر السوق تعكس درجة التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار السلع وأسعار الأسهم التي يمكن أن تؤثر سلبا على أرباح المصرف أو رأس ماله.[2]

وعند تقييم هذاعنصر أي حساسية تجاه مخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS ينبغي الأخذ بعين الاعتبار مدى قدرة الإدارة على تحديد وقياس ورصد، ومراقبة مخاطر السوق، حجم المصرف ودرجة تعقيد أنشطته، وكفاية رأس المال والأرباح المصرف ومقارنة مع مستوى مخاطر السوق التي تعرضه.[3]

المطلب الثاني: العوامل التي تؤثر على درجة تصنيف مكونات نظام CAMELS

أولا-كفاية رأس المالAdequacy Capital: لتصنيف كفاية رأس المال المصرف وفق نظام التقييمCAMELS فإنه يتم تقييم العوامل أو العناصر نذكر منها:[4]

- مستوى معيار كفاية رأس المال ونوعية رأس المال(أساسي/ مساند) ومدى سلامة المركز المالي للمصرف؛
- مقدرة الإدارة المصرف على جذب موارد إضافية لتدعيم رأس المال سواء من كبار المساهمين أو غيرهم عند الحاجة؛
- طبيعة وحجم وتطور الأصول والالتزامات العرضية غير المنتظمة ومدى كفاية المخصصات اللازم تكوينها لهذه الأصول وغيرها من التزامات محتملة؛
- مستوى المخاطر التي يتعرض لها المصرف؛
- هيكل الأصول والالتزامات والأخذ في الاعتبار مخاطر التركز؛
- نوعية المخاطر الناتجة عن العمليات خارج الميزانية(الالتزامات العرضية والارتباطات)؛
- حجم الأرباح ومدى استمرارية العناصر المولدة لها ومدى ملاءمة يوزع منها من نقدا وما يحتجز لتدعيم عناصر رأس المال؛
- معدلات النمو في حجم الأصول وخطط المصرف المستقبلية في هذا المجال وإمكانيات تحقيق ذلك.

---

[1] John J. Kolhoff, **Op.Cit**, p13.

[2] Central Bank of Liberia, **Op.Cit**, p 10.

[3] **Idem**, p10 .

[4] سمير الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص79-80.

ثانيا-جودة الأصولAssets Quality:

ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية:[1]

- حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال؛
- حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها؛
- التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة؛
- حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين؛
- فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى استراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة؛
- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان(مطالبات، ملاحقة المقترضين ...الخ)؛
- مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض المتعثرة؛
- أساليب إدارة الأصول الأخرى مثل:الاستثمار بالأوراق المالية، الأصول الثابتة، والكمبيالات...الخ.

ثالثا-كفاءة الإدارة Management:

وتتمثل العوامل التي يجب أخدها بعين الاعتبار عند تقييم الإدارة مايلي:[2]

- مستوى ونوعية إشراف مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه (لجنة المراجعة، اللجنة التنفيذية)؛
- كفاءة وقدرة العالمين في الإدارة؛
- المقدرة على التخطيط وعلى إدارة المخاطر؛
- فاعلية نظم المعلومات؛
- كفاية نظم الرقابة الداخلية؛
- كفاية واستقلالية المراجعة الداخلية؛
- الالتزام بالقوانين والتعليمات؛
- الاستجابة لتوجيهات السلطة الرقابية ومراقبي الحسابات؛
- ملاءمة سياسة الأجور؛
- معاملات المديرين وكبار المساهمين.

[1] مخلف سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

[2] سمير الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص81.

رابعا-الربحيةEarning: تنظر إدارة المصرف إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء المصرف فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح وذلك بالإضافة إلى دراسة وتحليل العوامل التالية:[1]

- مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال، ودفع حصص أرباح معقولة؛
- نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب؛
- حجم واتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي؛
- مدى الاعتماد على البنود الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية، والأنشطة ذات المخاطر العالية أو المصادر غير التقليدية للدخل؛
- فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات؛
- كفاية المخصصات والاحتياطيات الخاصة بخسائر القروض.

خامسا-السيولة Liquidity:

ويتم تحديد السيولة في أي مصرف من خلال العوامل التالية[2]:

- حجم ومصادر الأموال السائلة(الأصول سريعة التحويل إلى نقد) والمتاحة لتلبية التزامات المصرف اليومية؛
- مدى ملاءمة تواريخ استحقاق الأصول والخصوم؛
- مدى تقلب الودائع والطلب على القروض؛
- الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية وأثر ذلك على عائد المحفظة؛
- مدى الاعتماد على الإقراض ما بين المصارف لتلبية احتياجات السيولة؛
- مدى ملائمة عمليات الإدارة للتخطيط والرقابة والإشراف(أنظمة المعلومات الإدارية)؛
- الحالة الاقتصادية السائدة، فإذا كانت حالة انكماش فيفضل الاحتفاظ بدرجة عالية من السيولة وذلك تخوفا من عدم إمكانية تسديد الزبائن مستحقاتهم وإما إذا كانت حالة رواج فإن الطلب على الأموال سيزداد وبالتالي يقوم المصرف بتمويل المؤسسات والأفراد الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض كمية السيولة في المصرف.[3]

[1] مخلف سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

[2] أحمد حسين المشهراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

[3] مخلف سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

سادسا –الحساسية تجاه مخاطر السوق Risk Sensitivity to Market:

لتصنيف حساسية المصرف تجاه مخاطر السوق وفق نظام التقييم الأمريكيCAMELSفإنه يتم تقييم العوامل أو العناصر التالية (بعض العوامل):[1]

- درجة حساسية أرباح المصرف وكذلك رأسماله للتغيرات المعاكسة في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية، أسعار البضائع وأسعار الأسهم؛
- مقدرة الإدارة على تحديد، قياس، مراقبة وضبط لمخاطر السوق بالنظر إلى حجم المصرف ودرجة تعقيد نشاطاته؛
- طبيعة ودرجة تعقيد والتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التداول والعمليات الخارجية للمصرف.

المطلب الثالث: مؤشرات التقييم وفق نظام التقييم الأمريكيCAMELS

تتمثل بعض مؤشرات أو النسب المالية المستعملة لتقييم البنوك وفق نظامCAMELS كما يلي:

أولا– كفاية رأس المال: وتتمثل مؤشرات قياس كفاية رأس المال في ما يلي:

أ–المعايير التقليدية لقياس كفاية رأس المالCapital Adequacy:

- **معيار نسبة رأس المال/الودائع:**أي النسبة المئوية لرأس المال إلى مجموع الودائع، أو عدد مرات مجموع الودائع إلى رأس المال، وهذا المعدل يقيس قدرة المصارف على رد الودائع من رأسمالها ويعتبر من أشهر المقاييس وأقدمها انتشارا في التطبيقات المصرفية في العالم منذ سنة1914 وبقي سائدا حتى تخلت عنه البنوك في الولايات المتحدة سنة 1942، وينص هذا المعيار على عدم زيادة مجموع الودائع على عشرة أمثال رأس المال الممتلك، أي أن لا تقل نسبة حقوق الملكية إلى الودائع عن10%.[2]

وقد كان لمعيار نسبة رأس المال/ الودائع مآخذ تتمثل في:[3]

–عدم الأخذ بعين الاعتبار أصول المصرف التي توظف فيها الودائع، إذ تختلف درجة مخاطر المصرف تبعا لطبيعة الأصول التي توظف فيها الودائع؛

–تباين النسبة المفروضة على المصارف وفقا لاختلاف حجمها، إذ لجأت بعض المصارف المركزية إلى فرض نسبة أعلى على المصارف الصغيرة.

- **معيار نسبة رأس المال إلى الأصول:** بدأ استخدام معيار رأس المال إلى الأصول بشكل واسع على نطاق المصارف التجارية والسلطات النقدية بعد الحرب العالمية الثانية، ويأخذ هذا المعيار بعين

[1] إبراهيم كراسنة، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

[2] سليمان ناصر، **كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية–تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير–**، **مرجع سبق ذكره**، ص3.

[3] طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص124.

الاعتبار استخدامات الأموال على خلاف نسبة رأس المال إلى الودائع، وتعتبر نسبة رأس المال إلى الأصول مؤشرا مقبولا لمواجهة أية خسائر قد يتقبدها البنك في حدود تلك النسبة، إلا أنها لا تمثل المعيار الأمثل لعدم التمييز بين أنواع الأصول لاسيما وأن هناك أصولا محفوفة بالمخاطر وأخرى غير خطرة، وعلى سبيل المثال تتضمن بعض القروض والاستثمارات مخاطر عالية وبعضها مضمون السداد.[1]

- **معيار نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة:** يعتمد هذا المعيار على ربط الأصول برأس المال ويستثنى من ذلك الأصول الخطرة، ويؤخذ على هذا المعيار أنه لا يأخذ في الاعتبار درجة تباين مخاطر الأصول والتي تختلف لطبيعة الأصول التي توظف فيها الأموال، فقد يقوم المصرف بتوظيف أمواله في أصول ذات مخاطر عالية، بينما يقوم المصرف الأخر بتوظيف أمواله في أصول ذات مخاطر متدنية، الأمر الذي يترتب عليه اختلاف درجة مخاطر المصرف وسلامة نشاطه تبعا لسياسته وإدارته.[2]

ويقصد بالأصول ذات المخاطر: الأصول التي تتحمل مخاطر ويستثنى منها النقدية في الصندوق ولدى المصارف المركزية وأذونات الخزانة والسندات التي تصدرها الحكومة لاعتبارها أصولا لا تتحمل مخاطر ائتمانية ومضمونة السداد.

وإذا كانت تلك معايير تقليدية في العرف المصرفي، فقد وضعت لجنة بازل معيار موحدا لقياس كفاية رأس المال وهو معيار نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة المرجحة.

ب-المعيار الجديد لكفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل:

- **معيار كفاية رأس المال وفق لجنة بازل الأولى هو:**

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بمخاطرها}} \geq 8\%$$

وتتحدد كفاية رأس المال وفقا للاعتبارات التالية:[3]

---

[1] طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سبق ذكره**، ص125.

[2] **نفس المرجع**، ص125.

[3] سليمان ناصر، **اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة-، الجزائر، أيام05-06ماي2009، ص3.

-ربط احتياطيات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته؛

- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين :

*رأس المال الأساسي: يشمل (حقوق المساهمين + الاحتياطيات المعلنة والاحتياطيات العامة والقانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة) – (القيم المعنوية مثل الشهرة + الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية التابعة أو المتبادلة معها)؛

*رأس المال التكميلي: يشمل احتياطيات غير معلنة + احتياطيات إعادة تقييم الأصول + احتياطيات أو مخصصات لمواجهة مخاطر عامة + الإقراض متوسِّط وطويل الأجل من المساهمين أو من غيرهم (القروض المساندة) + الأدوات الرأسمالية الأخرى التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من الغير.

ويجب احترام الشروط الآتية في رأس المال :

-ألا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي؛

-ألا تزيد نسبة القروض المساندة عن50 % من رأس المال الأساسي؛

-ألا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن2% مرحليا، ثم تحدد بـ 1,25 من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر، لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية؛

-تخضع احتياطيات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة (خصم بنسبة 55 % لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول)؛

-القروض المساندة يتم سدادها (في حالة إفلاس المصرف) بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين، ولا يقل أجلها عن خمس سنوات، على أن يخصم20%من قيمتها سنويا خلال الخمس سنوات الأخيرة، وذلك لتخفيض الاعتماد عليها كلما اقترب أجلها؛

-يشترط لقبول أية احتياطيات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساند أو التكميلي أن يكون موافقا عليها ومعتمدة من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصص، وبعض الدول لا تسمح بها، وتحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول كما في الجدول رقم (03)

الجدول رقم(03):أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
صفر	النقدية+ القروض الممنوحة للحكومات المركزية والبنوك المركزية والقروض بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + الممنوحة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان OECD؛
10 إلى 50%	القروض الممنوحة لهيئات القطاع العام المحلية (حسبما يتقرر وطنيا)؛
%20	القروض الممنوحة لبنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OECD+ النقدية رهن التحصيل؛
%50	قروض مضمونة برهونات عقارية ويشغلها ملاكها.
%100	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + القروض الممنوحة للقطاع الخاص+ القروض الممنوحة خارج دول منظمة OECD ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام+ القروض الممنوحة لشركات قطاع عام +مساهمات في شركات أخرى جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: سليمان ناصر، **إتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة–، الجزائر، الأيام05–06 ماي2009، ص4.

كما تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) كما يلي:

يتم ضرب قيمة الالتزام في معامل تحويل الائتمان (حسب الجدول اللاحق) ثم يتم ضرب الناتج في معامل الترجيح للالتزام الأصلي (المدين) أو المقابل له في أصول الميزانية، ومعاملات تحويل الائتمان للتعهدات خارج الميزانية كالأتي:

الجدول رقم(04):يوضح أوزان المخاطرة بالنسبة للإلتزامات العرضية

أوزان المخاطر	البنود
% 100	بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض)؛
% 50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء(خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات)؛
% 20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتسم بالتصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية).

المصدر: نفس المرجع، ص5.

***معيار كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل الثانية:**[1]

وبعد التعديلات التي أجريت على اتفاقية بازل الأول أصبح معيار كفاية رأس المال يحسب وذلك وفق اتفاقية بازل الثانية كمايلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \geq 8\ \%$$

والجدول التالي يوضوح درجة تصنيف مؤشر كفاية رأس المال المصرف وفقا لنظام التقييمCAMELS

الجدول رقم(05): تصنيف مؤشر كفاية رأس المال المصرف وفقا نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

معدل كفاية رأس مال البنك	أكبرمن 15%	12%- 14,99%	8%-11,99%	7%- 7.99%	أقل 6.99%
درجة التصنيف	1	2	3	4	5
نوع التصنيف	قوي	مرضي	متوسط	حدي	غير مرضية

Source: Haseeb Zaman Babar,Gul Zeb,**Camels Rating System For Banking Industry In Pakistan**, Master Thesis Umea School of Business,Pakistan,2011,p54.

ثانيا- مؤشرات جودة الأصولAssets Quality :بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المصارف تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول[2].

ومن بين مؤشرات قياس جودة الأصول ما يلي:[3]

***نسبة التصنيف المرجحWeighted Classification Ratio – WCR:** وتقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات فكلما قلت هذه النسبة فهذا يعطي مؤشر على:

-حجم الديون المتعثرة لدى المصرف قليلة؛

-ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها؛

---

[1] سليمان ناصر، **اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره**، ص5.

[2] يوسف بوخلخال، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكيcamelsعلى فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-** ، مجلة الباحث، العدد10، ورقلة، 2012، ص208.

[3] أحمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي(CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي-دراسة حالة بنك فلسطين-**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص68.

-أداء إدارة ائتمان جيدة وربحية أفضل وفرص النمو قوية للمصرف.

$$\text{نسبة التصنيف المرجح} = \frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية + المخصصات}}$$

***نسبة إجمالي التصنيفTCR – Total Classification Ratio:** تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات، فكلما قلت هذه النسبة كان أفضل لأنها تعطي المؤشرات التالية:

-حجم مخصص الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية قليل؛

-ملاءة رأس المال قوية؛

-مخصصات الديون المتعثرة كافية لمواجهة هذه المخاطر؛

-إمكانية شطب ديون متعثرة منخفضة نسبيا؛

-سياسة منح ائتمان رشيدة؛

-ربحية أفضل مما يتيح فرصة أكبر لنمو المصرف وتحقيق أهدافه.

$$\text{نسبة إجمالي التصنيف} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{حقوق الملكية + المخصصات}}$$

والجدول الموالي يوضح تصنيف مؤشرات جودة الأصول وفقا لنظامCAMELS

الجدول رقم (06): تصنيف مؤشرات جودة الأصول وفقا نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبةالتصنيف المرجحة Weighted Classification Retio	نسبة إجمالي التصنيف Total Classification Retio
1	قوية	أقل من 5%	أقل من 20%
2	مرضية	من 5- 15%	20- 50%
3	جيدة بعض الشيء	من 15- 35%	50- 80%
4	حدية	من 35- 60%	80- 100%
5	غير مرضية	60% فأكثر	100% فأكثر

المصدر:موفق عباس باقر شكارة، **تقويم أداء المصارف بموجب معاييرCAMELS**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد18، العراق، 2012، ص147.

ثالثا- مؤشرات تصنيف كفاءة الإدارةManagement: حيث يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية تتمثل أساسا في الحوكمة، الموارد البشرية الإجراءات المراقبة والتدقيق، نظام المعلومات والتخطيط الاستراتيجي وبالتالي يتم تقييم جودة إدارة المصرف من خلال المعايير التالية:[1]

-**الحوكمة:** حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة؛

-**الموارد البشرية:** ويشكل المعيار الثاني الذي يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء؛

-**عملية المراقبة والتدقيق:** حيث يتم تقييم درجة العمليات المصرفية الأساسية للبنك ومدى فعالية تسيير المخاطر على مستواه، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية؛

-**نظام المعلومات:** الذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب؛

-**التخطيط الاستراتيجي:** والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهجا متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

رابعا- مؤشرات قياس الربحيةEarning:

من بين مؤشرات قياس الربحية مايلي:

***معدل العائد على حقوق الملكية(ROE):**[2]يعد مقياس العائد على حقوق الملكية مؤشرا لتقييم مقدرة إدارة البنك على تحقيق عائد مالي على استثمارات المساهمين في المصرف حيث يقيس مقدار العوائد التي يكسبها المساهمون من استثمار أموالهم في المصرف، وبتعبير آخر هو نسبة العائد المتحقق عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين(حقوق الملكية).

ويحسب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على حقوق الملكية(رأس المال+ الاحتياطات+ الأرباح المحتجزة) وفق الصيغة التالية:

$$\text{العائد على حق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حق الملكية}}$$

[1] شوقي عاشور بورقبة، **طريقة camelsفي تقييم البنوك الإسلامية**، مجلة حوار الإربعاء، مركز النشر العلمي لجامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009-2010، ص245.

[2] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص150.

ويقيس معدل العائد على حق الملكية مدى قدرة البنك التجاري على توليد العوائد من توظيف أموال المساهمين بهدف تعظيم ثروتهم، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة، فإنها تدل على قدرة إدارة البنك في اتخاذ قراراته الاستثمارية والتشغيلية في البنك بكفاءة عالية؛

***معدل العائد على متوسط الأصول:**[1] يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك استخداما أمثل في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في مختلف هذه الأصول، ويقارن هذا المعدل بمعيار الصناعة أو بما تم تحقيقه في السنوات السابقة، حيث كلما ارتفع هذا المعدل دل ذلك على كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك والتحكم في التكاليف ومراقبتها والعكس صحيح.

وإجمالا يقاس معدل العائد على متوسط الأصول R O AA وفق الصيغة التالية:

$$\textbf{العائد على متوسط الأصول ROAA} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي متوسط الأصول}}$$

خامسا– مؤشرات قياس السيولة Liquidity :

وتتمثل مؤشرات قياس السيولة فيما يلي:

***نسبة السيولة القانونية Legal Liquidity Ratio:**[2] تمثل هذه النسبة مقياسا لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف، إذ انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت سيولة المصرف وتتراوح هذه النسبة ما بين(30-35%) كحد أقصى في الأنظمة الاقتصادية، ويمكن التعبير عنها رياضيا وفق المعادلة الآتية:

$$\textbf{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية+ الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية، زادت السيولة، أي إنّ هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

[1] صورية عاشوري، **مرجع سبق ذكره**، ص147.

[2] بلال نوري سعيد الكروي، **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة- دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد**–، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد24، العراق، 2008، ص 8.

***نسبة القروض إلى إجمالي الودائع أو نسبة التوظيف:**[1] وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنها تظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين، ويمكن التعبير عنها رياضيا وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

***نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:** وتفيد هذه النسبة في الوقوف على الأهمية النسبية للأصول السائلة(النقود وشبه النقدية) إلى إجمالي الأصول للبنك بما يسهم في التعرف أول فأول على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة.[2]

والجدول الموالي يبين تصنيف مؤشرات سيولة المصرف وفقا لنظام التقييم المصرفي الأمريكي

الجدول رقم(07):تصنيف مؤشرات السيولة وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

نسبة القروض إلى إجمالي الودائع أو نسبة التوظيف	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	درجة التصنيف	نوع التصنيف
≤0.55	≥%50	1	قوي
0.56 - 0.62	%49.99 - %45	2	مرضي
0.63 – 0.68	%44.99 - %38	3	متوسط
0.69 – 0.80	%37.99 - %33	4	حدي
≤0.81	≥%32	5	غير مرضي

Source: Haseeb Zaman Babar,Gul Zeb, **Op.Cit**,p54.

سادسا–مؤشرات الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity of Market Risk : درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية

[1] بلال نوري سعيد الكروي، **مرجع سبق ذكره**، ص9.

[2] حكيم براضية، **التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)، تخصص محاسبة ومالية، جامعة الشلف، الجزائر، 2010–2011، ص45.

وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو والذي يقيس أقصي خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس VAR مقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الانهيارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمة في العديد من المجالات.[1]

وتجدر الإشارة أنه يمكن قياس الحساسية تجاه مخاطر السوق من خلال المؤشر مجموع الأوراق المالية إلى مجموع الأصول.[2]

والجدول التالي ويبين تصنيف مؤشر حساسية تجاه مخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS.

الجدول رقم(08):تصنيف مؤشر حساسية تجاه مخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

نسبة مجموع الأوراق المالية إلى مجوع الأصول	≤25%	30% - 26%	37% - 31%	42% - 38%	≥43%
درجة التصنيف	1	2	3	4	5
نوع التصنيف	قوي	مرضي	متوسط	حدي	غير مرضي

Source: Haseeb Zaman Babar, Gul Zeb, **Op.Cit** ,p54.

تتمثل مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS في ستة عناصر تمثل في الحرف C يرمز لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر والحرف A لجودة الأصول وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال وأخيرا حرفL يرمز لقياس سلامة الموقف السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة والحرفSالحساسية الأصول تجاه مخاطر السوق، ولكي تقوم السلطات الرقابية بإعطاء

[1] يوسف بوخلخال، **مرجع سبق ذكره**،ص209.

[2] Haseeb Zaman Babar,Gul Zeb,**Camels Rating System For Banking Industry In Pakistan**, Master Thesis Umea School of Business, Pakistan, 2011, p35.

المصرف درجة تصنيف معينة فإنها تقوم دراسة العوامل التي تؤثر على درجة التصنيف بالإضافة إلى ذلك قياس مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي.

المبحث الثالث: تصنيف المصارف وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

بعد أن تم التعرف على مختلف مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS وعوامل التي تؤثر على درجة التصنيف المصرف سوف نتطرق في هذا المبحث عن درجة تصنيف كل عنصر من عناصر نظام التقييم المصرفي الأمريكي والتصنيف المركب للمصرف ككل وفق هذا النظام، بالإضافة إلى ذلك التطرق إلى مميزات وعيوب نظام التقييم المصرفي الأمريكي.

المطلب الأول: درجة تصنيف مكونات نظام التقييم الأمريكيCAMELS

أولا-درجة تصنيف كفاية رأس المال وفق نظام التقييمCAMELS:[1]

أ-المصرف الذي يصنف رأسماله(1)يتصف بالمؤشرات التالية:

-أداء قوي للأرباح؛

-النمو الجيد للأصول؛

-خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها؛

-معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين، مع المحافظة على قدرة المساهمين والشركات القابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة،(معقولية توزيع الأرباح: تعطي عائد للمساهمين دون إعاقة نمو رأس المال المطلوب)؛

-الحجم المنخفض للأصول المتعثرة، وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.

ب-المصرف الذي يصنف رأسماله(2): لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنف رأسماله(1) حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نموه بصورة جيدة ولكن أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبيا، فضلا عن إخفاق الإدارة في الاحتفاظ برأس مال كاف لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال، ورغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برامج زمنية معقولة وبدون إشراف تنظيمي عن كثب؛

ج-المصرف الذي يصنف رأسماله(3): يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، مما يتطلب قيام

[1] علي عبدالله شاهين، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية- حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود-**، الجامعة الإسلامية، غزة، مارس2005، ص ص21-22.

الإدارة والمساهمين بمناقشة سليمة للقضايا ذات الشأن، واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال، ومن أسباب التصنيف أيضا وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال فضلا عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو أصوله، وهي في حد ذاتها عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على رأس المال مما ينعكس سلبا على قدرة المصرف والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله؛

د- المصرف التي يصنف رأسماله(4): يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية، حيث يكون لدى المصرف مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله، كما يعاني المصرف من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والعمليات الائتمانية، و/أو تحقيق نتائج سلبية في ربحيته .

وبناءا على ما سبق فقد يعاني المصرف أو لا يعاني في تلبية المتطلبات التنظيمية، ولكن من الواضح عدم وجود كفاية في رأس المال فإذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمين إجراءا فوريا لتصحيح الاختلالات، فإنه يتوقع الإعسار الوشيك للمصرف، مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة والمساهمين الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال؛

هـ-المصارف التي يصنف رأسمالها(5): تعتبر هذه المصارف معسرة بحيث تتطلب إشرافا رقابيا قويا لملافاة خسائر المودعين والدائنين، حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

ثانيا-تصنيف جودة الأصول وفق نظام التقييمCAMELS:[1]

أ- المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (1) يتصف بالمؤشرات التالية:

-حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال؛

-وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها؛

-الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية وقروض الموظفين بما يعطي حدا أدنى من المخاطرة؛

-الضبط الجيد لمحفظة القروض، ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص؛

-احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض؛

[1] أحمد نور الدين الفرا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص65-66.

-الأصول المصرفية الأخرى (غير الائتمانية) التي تحتوي على مخاطر مصرفية طبيعية لا تثير أي تهديد بالخسائر.

ب-المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (2) يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة بـ (1) ولكن يشهد نقاط ضعف أو عيوب في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة، فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها، كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة (لا تتجاوز بالعادة 25% من إجمالي رأس المال) بواحدة أو أكثر من الخصائص التالية:

-يشهد المصرف اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها و/أو في مستوى مخصص الخسائر المكونة لمواجهتها؛

-توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل؛

-تثير القروض الممنوحة للموظفين بعض الملاحظات المخالفة للأصول والترتيبات التنظيمية الموضوعية بشأنها؛

-انخفاض العائد على الأصول غير الائتمانية والتي تعكس أخطارا تتجاوز الأخطار الطبيعية، ولكن لا تثير تهديدات بالخسائر.

ج-المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (3): يظهر نقاط ضعف رئيسية والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إعسار المصرف مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب، كما يتميز هذا التصنيف بزيادة حجم الائتمان المتعثر (لا يتجاوز40% من رأس المال الإجمالي) بالإضافة إلى واحد أو أكثر من الخصائص التالية:

-استمرارية زيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس المال أو تؤدي إلى حدوث الإعسار إذا لم يتم المسارعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها؛

-الائتمانات المصنفة الرديئة (المشكوك فيها والمولدة للخسائر) تتجاوز بشكل كبير المخصصات المكونة بشأنها مما تثير تهديدات لرأس المال؛

-تثير الأصول غير الائتمانية خسائر رئيسية في رأس المال وقد تتسبب في إعسار المصرف؛

د-المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (4): يظهر ضعف عام في العديد من العناصر المذكورة مما تبرز الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر وقد يصل إلى 60% من إجمالي رأس المال، ورغم ذلك تتوفر احتمال قبول نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الأصول؛

هـ-المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (5): تظهر مستوى عال من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة حيث يتجاوز نسبة 60% من إجمالي رأس المال أو تسبب في وجود مركز سلبي له مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك، وتوفير الحماية للمودعين والدائنين ورغم ذلك قد يوجد احتمال ضئيل بنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة أصول المصرف؛

ثالثا- تصنيف كفاءة الإدارة وفق نظام التقييمCAMELS:[1]

أ-تتصف الإدارة التي يتم تصنيفها(1) بالمؤشرات التالية:

-قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات؛

-الفهم الملائم والقدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية؛

-مراعاة الالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل؛

-دقة وملاءمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي؛

-مراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيد وقدرة عالية على إدارة المخاطر؛

- لا تتوفر دلائل على تغليب المصلحة الذاتية؛

-يعمل كل من مجلس الإدارة التنفيذية والهيئة العامة والمساهمين معا بصورة وثيقة؛

-تجاوب الإدارة والهيئة العامة والمساهمين مع توصيات البنك المركزي؛

ب-الإدارة التي يتم تصنيفها(2): لديها خصائص مشابهة كما في التصنيف (1) حيث تعتبر مراعية للقوانين والأنظمة وأن تطبيقات إدارة المخاطر مرضية نسبيا بالإضافة إلى توفر العناصر الأخرى السابق ذكرها، وكما توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية وكذلك توجد بعض نقاط الضعف المحددة المتعلقة بواجدة أو أكثر من المجالات المذكورة مما يتعين توجيه الاهتمام الحذر للأوضاع المالية والظروف المصرفية المرتبطة بأعمال المصرف؛

ج-الإدارة التي يتم تصنيفها (3): تظهر نقاط ضعف رئيسية في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة حيث تتصف بالعادة بإساءة الاستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين، وتجاهل المتطلبات التنظيمية والتقييم الضعيف للمخاطر والعمليات التخطيطية لمسار الأعمال المصرفية، وردود الفعل غير الملائمة في معالجة المصاعب الاقتصادية و/أو الأداء الاقتصادي الضعيف، مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة؛

[1] مخلف سليمان، **مرجع سبق ذكرة**، ص ص24-25.

د-الإدارة التي يتم تصنيفها (4): تظهر ضعف عام في عدد من العوامل التصنيف المذكورة، مما تبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي، خاصة إذا ما كشفت عمليات إساءة الاستخدام من قبل الموظفين، والتجاهل للمتطلبات التنظيمية والإدارية التي قد تدمر الأداء المالي لدرجة احتمال أن يواجه المصرف الإعسار؛

هـ-الإدارة التي يتم تصنيفها (5):هي غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراء رقابي فوري حيث تظهر هذه الإدارة عيوب في معظم العوامل المذكورة أعلاه، ويعاني المصرف من ضعف شديد في أدائه المالي مما يستوجب الأمر على البنك المركزي أو الهيئة العامة للمساهمين فرض الوصاية على الموجودات وإجراء التغيير الفوري للإدارة.

رابعا- تصنيف الربحية وفق نظام التقييمCAMELS:[1]

أ-المصرف الذي تصنف أرباحه (1) يتصف بالمؤشرات التالية:

-يوفر الدخل الكافي تحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال ودفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين؛

-سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات؛

-الاتجاه الإيجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية؛

-الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية؛

-نسبة الربحية بالعادة فوق 1%؛

ب-المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه(2): يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الاحتياطيات اللازمة ويوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة، إلا أن المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية، كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية وتكون نسبة الربحية 1% أو قريبة منها (بين0,75% و1%)؛

ج-المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه(3): يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة من أكثر العوامل المذكورة، وقد يشهد المصرف انخفاضا في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها، مما يعيق تكوين الاحتياطيات اللازمة، وتبلغ نسبة الربحية هنا بين (بين 0,5 % و0,75%)، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية؛

[1] علي عبدالله شاهين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص27-28.

د-المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه(4): يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكنه غير كاف للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب، ويتطلب هنا ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسارة برأس المال ويجب على الإدارة أن تتخذ إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات، كما يتطلب من البنك المركزي أو الإدارة تقييد العمليات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية والمساهمين لخفض نمو الأصول من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية، حيث أنه بدون إجراءات تصحيحية فورية قد تتطور الخسارة بصورة تهدد الملاءة المصرفية، وتكون نسبة الربحية هنا بين (0,25% و0,5%)؛

هـ-المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه(5): يشهد خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، حيث أنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تتسبب بالإعسار الوشيك، وتبلغ نسبة الربحية هنا أقل من (0,25%) أو الدخول بالخسائر.

خامسا – تصنيف السيولة وفق نظام CAMELS ويتم وفق ما يلي:[1]

أ-المصرف الذي يتم تصنيف سيولته(1): يتصف بفهم الإدارة الشامل لبيان الميزانية وبيئة العملاء والبيئة الاقتصادية إلى جانب العوامل التالية:

-توفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة على الطلبات غير المتوقعة؛

-محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف لاحتياجات السيولة؛

-توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات المصرفية؛

-امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الإقراض بين المصارف لمقابلة احتياجات السيولة؛

ب-المصرف الذي يتم تصنيف سيولته(2): له نفس خصائص التصنيف المذكورة سابقا ولكن المصرف يشهد نقاط ضعف واحدة أو أكثر من تلك العوامل ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق إطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية، فعلى سبيل المثال: قد يلبي المصرف احتياجاته من السيولة ولكن تنقصه الخبرة الإدارية المناسبة أو التخطيط والرقابة و/أو الإشراف الفعال للعمليات، أو قد يشهد المصرف مشكلات في السيولة وقد تتخذ الإدارة رد فعل مناسب، لكن قد تفشل في اتخاذ الخطوات الضرورية في منع تكرار تلك المشكلات، أو قد تغفل الإدارة أو تتناول بشكل غير مناسب الاتجاهات

[1] أحمد نور الدين الفرا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص81-82.

السلبية، (على سبيل المثال انخفاض مستوى الأصول السائلة، وزيادة تقلب الودائع، وارتفاع درجة الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف...إلخ)؛

ج-المصرف الذي يتم تصنيف سيولته(3): تظهر نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل المذكورة ويشير ذلك إلى عدم الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي على ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز الحاجة أيضا على تدارك الإدارة الفوري للاتجاهات السلبية وذلك لتجنب الأزمات في قدرة المصرف على تلبية الالتزامات اليومية، ويتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارك الإدارة بالشكل المناسب للأمور الهامة.

د-المصرف الذي يتم تصنيف سيولته(4): يشهد مشاكل سيولة حادة مما تتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية كما يجب أن يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة؛

هـ-المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (5): يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية من السيولة، وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.

سادسا-تصنيف حساسية مخاطر السوق وفق نظام التقييمCAMELS:[1]

أ-المصرف الذي تصنيف حساسية تجاه مخاطر السوق(1): يعني أنه يتم التحكم في حساسية مخاطر السوق وأنه لا توجد أي احتمالية تأثيرها سلبا على أداء المصرف وعلى رأسماله وكذلك على أرباحه وأن ممارسات إدارة المخاطر لدى هذا المصرف قوية مقارنة مع حجم وتعقد مخاطر السوق التي تواجهه، وأن حجم أرباح المصرف ورأسماله كافية لتغطية هذه مخاطر السوق؛

ب-المصرف الذي تصنيف حساسية تجاه مخاطر السوق(2): تشير إلى أن الحساسية لمخاطر السوق يتم التحكم فيها وأنه هناك احتمالية ضعيفة في أن تؤثر هذه المخاطر سلبا على مستوى أداء المصرف وعلى ربحيته ورأسماله وأن إدارة المخاطر في هذا المصرف مريضة بالنظر إلى حجم وتعقيد مخاطر السوق التي تواجهه، إلا أن حجم أرباح ورأس مال المصرف كافية لتغطية هذه مخاطر؛

ج-المصرف الذي تصنيف حساسية تجاه مخاطر السوق(3): تشير إلى أنه لا يتم التحكم بشكل جيد في الحساسية لمخاطر السوق وأنه هناك إمكانية كبيرة في أن تؤثر هذه المخاطر سلبا على أداء المصرف وعلى ربحيته ورأسماله، وأن ممارسات إدارة المخاطر تحتاج إلى تحسين وتطوير، وذلك بالنظر

[1] Central Bank of Liberia, **Op.Cit**, pp 11-12.

إلى حجم وتعقد مخاطر السوق التي تواجهه، كما أن حجم أرباح ورأس مال المصرف غير كافية لتغطية هذه المخاطر؛

د-المصرف الذي تصنيف حساسية تجاه مخاطر السوق(4): تشير إلى أنه لا يتم التحكم بشكل مقبول في الحساسية لمخاطر السوق وأنه هناك إمكانية كبيرة جدا في أن تؤثر هذه المخاطر سلبا على أداء المصرف وعلى ربحيته ورأسماله، وأن ممارسات إدارة المخاطر ضعيفة وغير كافية بالنظر إلى حجم وتعقد مخاطر السوق التي تواجهه، كما أن حجم أرباح ورأس مال المصرف غير كافية لتغطية هذه المخاطر؛

هـ-المصرف الذي تصنيف حساسية تجاه مخاطر السوق(5): تشير إلى أنه لا يتم التحكم بشكل مقبول في الحساسية لمخاطر السوق وأن هذه المخاطر تشكل تهديدا لبقاء واستمرار المصرف في أداء نشاطه وأن ممارسات إدارة المخاطر ضعيفة وغير كافية بالنظر إلى حجم وتعقد مخاطر السوق التي تواجهه كما أن حجم أرباح ورأس مال المصرف غير كافية لتغطية هذه المخاطر.

المطلب الثاني: تصنيف الكلي للمصرف وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

إن التصنيف الكلي(المركب) يعتمد على تقييم لأداء المصرف على كافة المستويات الإدارية التشغيلية والمالية ومدى تقيده بالأنظمة والتعليمات المصرفية،[1]حيث يتم التصنيف الكلي للمصارف وفقا لنظامCAMELS يكون على أساس تقدير درجة لكل من كفاية رأس المال وجودة الأصول الإدارة والربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق وتتدرج هذه الدرجات تنازليا من1 إلى5وذلك مع مراعاة الوضع النسبي للمصرف بين المجموعة المثيلة من حيث حجم وطبيعة النشاطPeer Group، ويتم استخلاص التقييم النهائي للمصرفComposite Ratio استنادا إلى تقييمات كل عنصر من عناصره الست والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة له، حيث يتم الوصول إلي التقييم النهائي للمصرف من خلال المتوسط الحسابي لدرجات عناصر التقييم الست بحيث يتم تصنيف المصارف إلى خمسة مستويات،[2] وهي كما يلي:

أولا-التصنيف المركب1 قوي: يدل على موقف قوي للمصرف ومنح هذا المعدل للمصرف يدل على سلامة وأداء أقوى له في جميع الجوانب، وعادة يعطى هذا التصنيف للمصارف التي يتم تصنيفها1 أو2 في المكونات كلها تقريبا[3]، أي يمكن أن تكون نقاط ضعف طفيفة ويمكن التعامل معها بطريقة روتينية

[1] Comptroller's Handbook,**Bank Supervision Process**, Office of the Comptroller of the Currency, America,September 2007, p45.

[2] حسب الرسول يوسف التوم شهاب الدين، مصطفى أحمد حمد منصور، **أثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني**، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد 01، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان، يوليو2012، ص69.

[3] Haseeb Zaman Babar, Gul Zeb, **Op.Cit**, p 36.

من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، والمصارف التي تقع ضمن هذا التصنيف هي الأقدر على تحمل تقلبات ظروف العمل وتكون مقاومة للتأثيرات الخارجية مثل عدم الاستقرار الاقتصادي في المنطقة التجارية، بمعنى أن الإدارة العليا ومجلس الإدارة قوية بما يكفي للتعامل مع نقاط الضعف بسهولة ويمكن لها السيطرة على المخاطر المرتبطة بالأنشطة التجارية والتعامل مع الحالات المعقدة، كما أن هذه المصارف تتمتع بأداء قوي وإدارة كفؤة للمخاطر ولا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية؛

ثانيا-التصنيف المركب2 مرضي: يدل على أن المصرف يتمتع بمركز مالي سليم، مع وجود مشاكل أو نقاط ضعف معتدلة تكون تحت سيطرة مجلس الإدارة والإدارة العلياأو لديهم القدرات والإمكانيات الكافية لتصحيحها، وعادة مايعطى هذا التصنيف للمصارف التي لا يزيد تصنيف في المكونات كلها عن3 والمصارف التي تقع ضمن هذا التصنيف تكون مستقرة وقادرة على التعامل مع التقلبات الإقتصادية كماأن ممارسات إدارة المخاطر في هذه المصارف ليست قوية بما فيه الكفاية ولكن هي في مستوى مرض ومطلوب إشراف من قبل السلطات الرقابية لتوجيه المصارف نحو مواقف قوية(تدخل السلطات الرقابية يكون محدود)؛[1]

ثالثا-التصنيف المركب3 متوسط (وسط): تشكل المصارف التي تقع ضمن هذا التصنيف قلق بالنسبة للسلطات الرقابية اذ تعاني هذه المصارف من نواحي نقاط ضعف والتي تتراوح مابين معتدلة وحادة وعادة ما يعطى هذا التصنيف للمصارف التي يزيد تصنيف المكونات كلها عن3، كما أن إدارة المصرف تفتقر أو ينقصها القدرة والرغبة في التصدي وبفعالية لنقاط الضعف ضمن إطار زمني محدد، وعادة ماتكون أقل قدرة على تحمل تقلبات الإقتصادية أو أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية من تلك المصارف التي تصنفها المركب1أو2، بالإضافة إلى ذلك قد تكون هذه المصارف غير متقيدة للقوانيين واللوائح أو المتطلبات التنظيمية، كما أن ممارسات إدارة المخاطر أقل من مرضية بالنظر الى حجم المصرف وتعقد المخاطر التي تواجهه، وهذا ما يتطلب تدخل السلطات الرقابية لتوجيه المصرف نحو مواقف قوية؛[2]

رابعا-التصنيف المركب4حدي: المصارف التي تصنف وفق هذا التصنيف تعاني من نقاط ضعف خطيرة وتقوم بممارسات أوعمليات مصرفية غيرسليمة، كما تعاني من مشاكل إدارية ومالية خطيرة حيث تتراوح هذه المشاكل أو نقاط الضعف مابين حادة إلى حرجة وهي التي تؤدي إلى أداء غير مرضي للمصارف كما أن مجلس الإدارة والإدارة العليا غير قادرة على التعامل مع هذه المشاكل ونقاط الضعف بشكل الذي يسمح بمعالجتها وتكون المصارف التي تصنف ضمن هذا التصنيف غير قادرة على تحمل التقلبات

[1] Michael S. Gibson, **Audit of the Small Community Bank Examination Process**, Board of Governors of the Federal Reserve System, America, 2012, p 31.

[2] Central Bank of Liberia, **Op.Cit**, p13.

الإقتصادية، كما أنهالا تلتزم بشكل كبير في تطبيق اللوائح والقوانين التنظمية، وأن إدارة المخاطر ضمن هذه المصارف غير مقبولة مقارنة بحجم المصرف ودرجة تعقيد مخاطره، وهذا مايتطلب تدخل السلطات الرقابية وإتخاد الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المشاكل لأن احتمالية فشل المصارف كبيرة اذا لم يتم المعالجة هذه المشاكل ونقاط الضعف بشكل مرضي و مناسب؛[1]

خامسا-التصنييف المركب5 غير مرضي: المصارف التي تصنف وفق هذا التصنيف تعاني من نقاط ضعف كبيرة وممارسات غير سليمة وأداء ضعيف جدا، وتكون ممارسات إدارة المخاطر غير كافية بالنظر إلى حجم المصرف ودرجة تعقد مخاطره، كما أن حجم وشدة المشاكل أو نقاط الضعف التي تعاني منها هذه المصارف تكون خارج عن سيطرة ومقدرة الإدارة المصرف لضبطها وتصحيحها، وهذه المصارف تحتاج إلى مساعدات مالية وغيرها من أجل الإستمرار في أداء عملها،[2] وتحتاج هذه المصارف الى رقابة مستمرة أو تدخل البنك المركزي وإتخاد الإجراءات المناسبة فورا ودون تأخيرمن أجل معالجة هذه مشاكل وذلك لأن احتمال تعثر المصارف كبير.[3]

ويمكن تلخيص كماسبق في الجدول رقم (09) التالي:

الجدول رقم(09): تصنيف المصارف وفق نظام CAMELSوالإجراء الرقابي المتخد من قبل السلطات بناءا عليه

الإجراء الرقابي	موقف البنك	تحليل التصنيف (التقييم)	مجال التصنيف (التقييم)	درجة التصنيف (التقييم)
لا يتخذ أي إجراء	الموقف سليم من كل النواحي	قويStrong	1.0-1.4	1
معالجة السلبيات	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	مرضي Satisfactory	1.6-2.4	2
رقابة ومتابعة مستمرة	يظهر عناصر الضعف والقوة	Fair متوسط(معقول)	2.6-3.4	3
برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية	خطر قد يؤدي إلى الفشل	Marginalحدي	3.6-4.4	4
رقابة دائمة	خطير جدا	Unsatisfactory غير مرضي	4.6-5.0	5

المصدر: صورية عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA**-(غير منشورة)، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر،2010-2011، ص ص76-77. بتصرف

[1] Michael S. Gibson**, Op Cit**, P 32.
[2] Comptroller's Handbook**, Op.Cit**, P46.
[3] موفق عباس باقر شكارة، **مرجع سبق ذكره**، ص144.

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح تصنيف المصارف وفق نظامCAMELSوالإجراء الرقابي المتخذ من قبل السلطات بناءا عليه حيث أن المصرف الذي يحمل[1]:

*تصنيف رقم(1) وهو القوي:إذا كان متوسط تصنيف مكوناتCAMELS يقع ضمن 1.4-1.0 وأن المصرف سليم من كل النواحي ولا يتخذ في حقه أي إجراء رقابي؛

*تصنيف رقم(2) وهو مرضي: إذا كان متوسط تصنيف مكوناتCAMELS يقع ضمن2.4-1.6وأن المصرف سليم نسبيا ويتطلب معالجة السلبيات التي يعاني منها؛

*تصنيف رقم(3) وهو متوسط: إذا كان متوسط تصنيف مكوناتCAMELS يقع ضمن 3.4-2.6وأن المصرف يظهر عناصر ضعف وقوة ويتطلب رقابة مستمرة؛

*تصنيف رقم(4)وهو هامشي: إذا كان متوسط تصنيف مكوناتCAMELS يقع ضمن4.4-3.6 وأن المصرف في وضعية خطرة قد تقوده إلى الفشل ويتطلب برنامج إصلاح؛

*تصنيف رقم(5)وهو غير مرضي:إذا كان متوسط تصنيفات مكوناتCAMELS يقع ضمن5.0-4.6 وأن المصرف في حالة خطرة جدا ويتطلب رقابة دائمة.

المطلب الثالث: مميزات وعيوب نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

تتمثل إيجابيات وسلبيات نظام التقييم المصرفي الأمريكي**CAMELS** في ما يلي:

أولا–مميزات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS وتتمثل في:[2]

- ✓ تصنيف المصارف وفق معيار موحد؛
- ✓ توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش؛
- ✓ اختصار زمن التفتيش بالتركيز على ستة بنود رئيسة وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف؛
- ✓ الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير؛
- ✓ عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف،ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الست المشار اليها للجهاز المصرفي ككل؛
- ✓ يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش؛

[1] صورية عاشوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص76–77.

[2] علي عبد الرضا حمودي العميد، **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات دراسة تطبيقية - حالة العراق**–، بحث مقدم للمديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي، العراق، 2008، ص6.

- ✓ يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلة بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع.

ثانيا-عيوب نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS:

يمكن تلخيص أهم عيوب نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELSفي:[1]

- ✓ أعطى هذا المعيار أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها وحتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة الإمكان من تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه؛
- ✓ يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة؛
- ✓ يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

بالإضافة إلى ذلك تنفيذ نظام(CAMELS) يواجه عدة صعوبات على الصعيد العملي من بينها مشاكل رئيسة تقترن بكفاية رأس المال ومراقبة نوعية أصول المصرف ومن الصعوبات الأخرى هو كون الإدارة متغير نوعي يصعب قياسه، وكذلك العلاقة بين ربحية المصرف والسيولة هي علاقة يصعب تفسيرها، فمثلا يمكن أن يعزى تحقيق المصرف لأرباح عالية نتيجة قبوله بمخاطرة عالية أما عنصر السيولة فإنه يتأثر بعوامل مختلفة من بينها مصادر التمويل وتباين آجال الاستحقاقات والإيرادات والإدارة السيئة للسيولة على المدى القصير، وأخيرا فيما يخص عنصر الحساسية لمخاطر السوق فهناك مشاكل عديدة ناجمة عن ازدياد تنوع عمليات المصارف ودخولها مجالات مثل صفقات صرف العملة وصفقات سوق الأسهم والسلع وحتى العقارات وتولد كل من هذه العمليات درجات متفاوتة من الخطر يصعب قياسها.[2]

ووفقا لي نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELSيتم إعطاء تصنيف منفرد لكل عنصر من عناصرهذا لنظام تتراوح درجة التصنيف مابين1و5حيث تمثل الدرجة واحد وهي التصنيف الأفضل والدرجة الخامسة هي التصنيف الأسوء ومن ثم يتم إعطاء تصنيف شامل للمصرف يقوم على أساس

[1] شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية مقارنة-، مرجع سبق ذكره**، ص75.

[2] علي عبد الرضا حمودي العميد، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

التصنيف المنفرد ويطلق عليه التصنيف المركب إذ يأخذ بالاعتبار نتائج التصنيف المنفرد لكل عنصر من عناصر نظام التقييم CAMELS ويدمجه للحصول على تقييم الأداء العام للمصرف وهو أيضا يصنف ما بين الدرجة واحد للتقييم الأفضل والدرجة خمسة للتقييم الأسوء.

وبالرغم من أن نظام التقييم المصرفي الأمريكي له إيجابيات ودور في التنبؤ والحد من الأزمات المصرفية وفي إعطاء تقييم عن أداء المصرف على كافة المستويات الإدارية، التشغيلية والمالية ومدى تقيده بالأنظمة والتعليمات المصرفية إلا أنه له عيوب وصعوبات تواجه تطبيقه.

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق نستنتج بأن نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS هو من أهم النماذج المتبعة من قبل السلطات الرقابية لقياس أداء المصرف وهو مؤشر للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وهو أحد الوسائل الرقابة المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني ويعتمد عليه في القرارات الرقابية لأنه يعكس الواقع الحقيقي لوضع المصرف، حيث يتكون نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELSمن ستة عناصر تمثل في كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة ،الربحية والسيولة والحساسية تجاه مخاطرالسوق.

يتطلب نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية المكونة له ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1إلى5) حيث يكون التصنيف (1)الأفضل والتصنيف (5)الأدنى، ويتم تحديد التصنيف المركب للمصرف استنادا إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها، وبالتالي فإن المصارف التي يكون تصنيفها (4)أو(5) تشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة فيها مما تتطلب رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها، فإذا ما تعرض المصرف إلى تهديد في ملاءته فإنه يصبح من الضروري توجيه الاهتمام الإداري والرقابي، والمصارف التي يكون تصنيفها (3) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد وتلافي نقاط الضعف المذكورة، أما المصارف التي يكون تصنيفها المركب (1و2)فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي وتعتبر ذات إدارة كفئة ولديها القدرة على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة، إلا أن ذلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية.

وبالرغم من أن نظام التقييم المصرفي الأمريكي له إيجابيات ودور في التنبؤ والحد من الأزمات المصرفية وفي إعطاء تقييم عن أداء المصرف على كافة المستويات الإدارية، التشغيلية والمالية ومدى تقيده بالأنظمة والتعليمات المصرفية إلا أنه له عيوب وصعوبات تواجه تطبيقه.

الفصل الثالث:

تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على بنك الاعتماد اللبناني

المبحث الأول: واقع النظام المصرفي اللبناني والرقابة المصرفية عليه.

المبحث الثاني: المركز التنافسي لبنك الاعتماد اللبناني ضمن الجهاز المصرفي اللبناني.

المبحث الثالث: تقييم بنك الاعتماد اللبناني وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

تمهيد:

بعد ما تم استعراض الجانب النظري للموضوع من خلال الفصليين السابقين، نحاول من خلال هذا الفصل إجراء عملية إسقاط لأهم المفاهيم النظرية التي تم تناولهاعلى بنك محل الدراسة وهو بنك الاعتماد اللبناني، بغية الوصول إلى الهدف المتمثل في معرفة مدى مساهمة نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في عملية الرقابة المصرفية وكيفية تطبيقه.

ولهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: واقع النظام المصرفي اللبناني والرقابة المصرفية عليه.

المبحث الثاني: المركز التنافسي لبنك الاعتماد اللبناني ضمن الجهاز المصرفي اللبناني.

المبحث الثالث: تقييم بنك الاعتماد اللبناني وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS.

المبحث الأول: واقع النظام المصرفي اللبناني والرقابة المصرفية عليه

يتميز القطاع المصرفي اللبناني بالاستقرار والمتانة المالية وبالانفتاحه على الدول العربية والأجنبية إذ نجد له فروع منتشرة في دول عربية وأجنبية، ونتيجة لانفتاح القطاع المصرفي اللبناني على دول العالم تجعله أكثر عرضة للمخاطر، ومن أجل المحافظة على سلامته تعمل السلطات الرقابية في لبنان على تطوير أنظمة الرقابة والإشراف على المصارف وتسعى إلى مواكبة أفضل المعايير والقواعد المصرفية االدولية، وسوف نتناول في هذا المبحث خصائص القطاع المصرفي اللبناني وعن واقع الرقابة المصرفية في لبنان وعن تطبيق المصارف اللبنانية لمعايير اتفاقية بازل.

المطلب الأول: خصائص القطاع المصرفي اللبناني: يمكن التعرف على خصائص القطاع المصرفي اللبناني من خلال الجوانب التالية:

-التوسع الداخلي والخارجي في هيكل الجهاز المصرفي: حسب إحصائيات المصرف المركزي اللبناني لنهاية سنة2013 بلغ العدد الإجمالي للمصارف في لبنان73 مصارف ، تتوزع بين 56 مصرفا تجاريا ومنها 14 مصرفا تجاريا أجنبيا و17 مصرفا للأعمال، حيث يبلغ فروع المصارف التجارية داخل لبنان985 منها 30 فرعا أجنبيا موزعة على المحافظات التالية: بيروت وضواحيها529، جبل لبنان187 لبنان الشمالي97، لبنان الجنوبي 106، البقاع66 و22 فرعا لمصارف الأعمال أما فروع المصارف اللبنانية خارج لبنان فهي51 مصرف،[1] والشكل التالي يوضح بنية القطاع المصرفي اللبناني في نهاية سنة2013.

الشكل رقم(01): بنية القطاع المصرفي اللبناني في نهاية سنة 2013

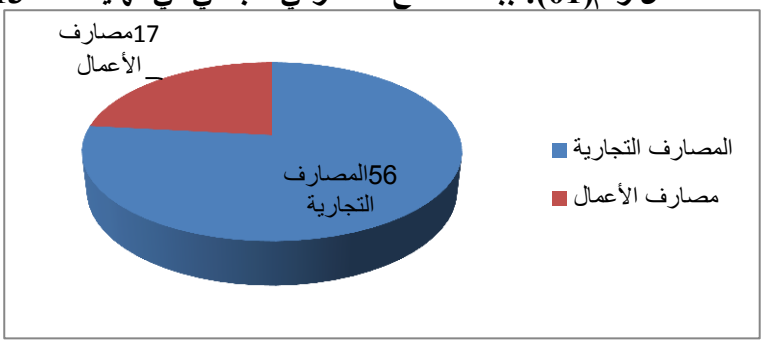

المصدر: جمعية مصارف لبنان، **نشاط وأداء القطاع المصرفي اللبناني-القسم الرابع-**، التقرير السنوي للمعهد العالي للدراسات المصرفية، لبنان، 2013، ص106.

ويتوافق توزع المصارف على المناطق اللبناني مع التوزيع الجغرافي النسبي للأنشطة الاقتصادية وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي.

[1] Banque du Liban, **Business Survey**, Fourth Quarter, 2013, p15.

الشكل رقم (02): التوزيع الجغرافي لفروع المصارف التجارية اللبنانية في نهاية 2013

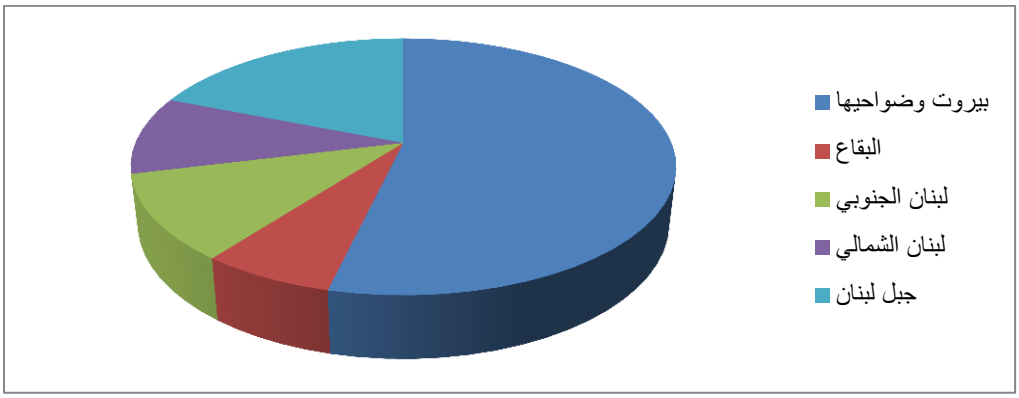

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات Banque du Liban, **Business Survey**, Fourth Quarter, 2013,p15.

ب-الأهمية الاقتصادية للقطاع المصرفي اللبناني: يعتبر القطاع المصرفي اللبناني أحد أكثر القطاعات مساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، إذ يساهم بحوالي 6 % من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من كونه يوظف نسبة محدودة من اليد العاملة اللبنانية الإجمالية، ويشكل القطاع المصرفي الوسيط المالي الأبرز في لبنان في ظل ضعف الأسواق المالية، فهو من جهة المستقطب الأكبر للأموال ومن جهة ثانية الممول الأول والأكبر للاقتصاد الوطني اللبناني بقطاعه العام والخاص بالأحجام والشروط المواتية، وخير دليل على ذلك نسبة القروض لكل من القطاعين العام والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ففي سنة2013 شكلت القروض للقطاع الخاص المقيم حوالي 91%من الناتج مقابل 88 % في سنة 2012، فيما بلغت القروض للقطاع العام 82,6 % من هذا الناتج مقابل 72,4 % في التاريخين على التوالي، وقد وصل حجم القروض للقطاعين 85,1 مليار دولار في نهاية العام 2013 موزعة بنسبة 44,3% للقطاع العام و55,7% للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم مقابل 41,7% و58,3% على التوالي في نهاية سنة 2012، مع الإشارة إلى أن حصة القطاع الخاص باتت تتجاوز حصة القطاع العام من القروض المصرفية منذ العام2010.[1]

وتجدر الإشارة أنه قليل ما نجد القطاعات المصرفية في العالم التي تمول القطاع العام بالأحجام التي توفرها المصارف في لبنان، فالمصارف في لبنان تمول الدولة رغم درجة مخاطرها العالية ورغم درجة تقويمها المتدنيةB-، ويمثل تمويل المصارف للدولة في لبنان30% من إجمالي ودائع المصارف بينما لا يتعدى هذا المعدل15 إلى 20% في الدول العربية وفي أوروبا وأمريكا.[2]

[1] جمعية مصارف لبنان، **التطورات الاقتصادية العامة- القسم الأول-**، التقرير السنوي للمعهد العالي للدراسات المصرفية، لبنان، 2013، ص51.

[2] **نفس المرجع**، ص51.

ج-النشاط المصرفي في لبنان: إن التوترات السياسية المحلية في سنة2012 والأوضاع الأمنية في البلدان المجاورة وخصوصا في سورية، قد ألقت بثقلها على الوضع في لبنان وانعكس ذلك تباطؤا في نمو النشاط الاقتصادي بوجه عام في حين بقي نمو النشاط المصرفي مقبولا وكافيا، لتلبية المتطلبات التمويلية للقطاعين العام والخاص، وللمحافظة على مستويات سيولة مرتفعة في بيئة محلية وإقليمية غير مستقرة بفعل نمو الودائع بشكل مقبول وزيادة الرساميل بشكل بارز، حيث تمكنت المصارف اللبنانية من مواجهة التطورات المعاكسة مستفيدة من الميزات التفاضلية الكبرى التي تتمتع بها والتي ترتكز على مقومات أساسية أبرزها السياسة المحافظة المتبعة والخبرة العميقة من حيث التأقلم مع أية مستجدات.[1]

ويمكن إبراز حجم النشاط المصرفي في لبنان من خلال بعض المؤشرات التالية:

ج-1-تطورحجم الموجودات والمطلوبات في المصارف اللبنانية: في نهاية سنة2012 وصل إجمالي موجودات/ مطلوبات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يوازي229 ألف مليار ليرة أي ما يعادل151,9مليار دولار، وعليه تكون هذه الموجودات/المطلوبات قد ازدادت بنسبة جيدة بلغت8% في سنة2012مقابل نموها بنسبة9% في سنة2011 وتقترب هذه النسبة من معدل النمو الاسمي للاقتصاد اللبناني،[2] أمافي نهاية سنة2013وصل إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يوازي 248468مليار ليرة أي ما يعادل 164,8 مليار دولار مقابل228963 مليار ليرة (151,9مليار دولار) في نهاية سنة2012 وعليه تكون هذه الموجودات قد ازدادت بنسبة جيدة بلغت8,5 %في سنة2013مقابل نمو بنسبة8 % في سنة2012.[3]

والشكل الموالي يوضح إجمالي موجودات/ مطلوبات المصارف التجارية العاملة في لبنان نهاية الفترة2013(مليار ليرة).

[1] جمعية مصارف لبنان، **نشاط وأداء القطاع المصرفي اللبناني -القسم الرابع-**، التقرير السنوي للمعهد العالي للدراسات المصرفية، لبنان، 2012، ص ص109-110.

[2] **نفس المرجع**، ص110.

[3] جمعية مصارف لبنان، **نشاط وأداء القطاع المصرفي اللبناني - القسم الرابع-**، التقرير السنوي للمعهد العالي للدراسات المصرفية، لبنان، 2013، ص109.

الشكل رقم(03): إجمالي موجودات المصارف التجارية في لبنان نهاية الفترة2013

(الوحدة مليار ليرة لبنانية)

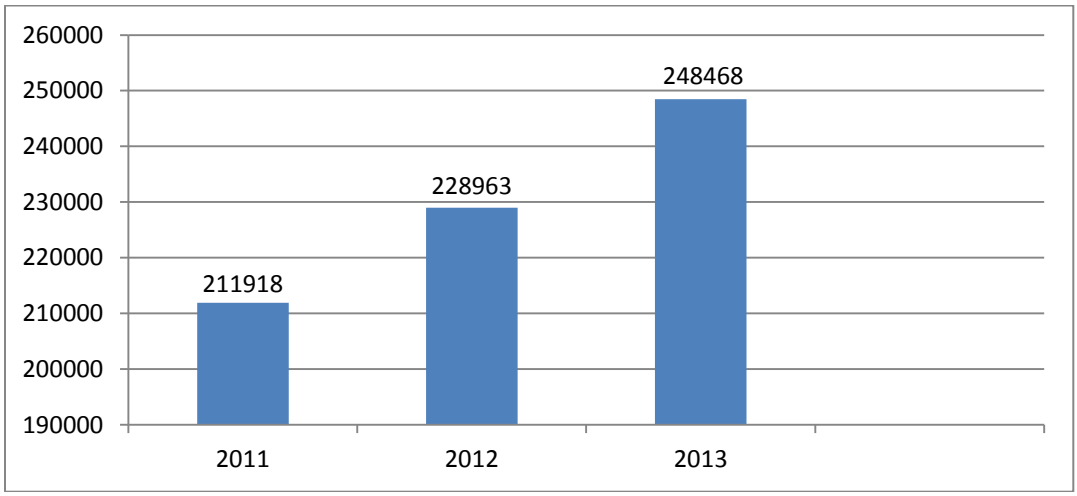

المصدر: جمعية مصارف لبنان، **نشاط وأداء القطاع المصرفي اللبناني–القسم الرابع–**، التقرير السنوي للمعهد العالي للدراسات المصرفية، لبنان، 2013، ص109.

ويعرض الجدول أدناه تطور أبرز بنود مطلوبات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية من المجموع ما بين نهاية سنة2011ونهايةسنة2013،حيث يتبين من خلال الجدول أن حصة ودائع القطاع الخاص المقيم انخفضت من67,2% في نهاية سنة2011إلى65,4% في نهاية سنة2013مقابل ارتفاع حصة ودائع القطاع الخاص غير المقيم من15,1% إلى17,3%وارتفاع حصة الأموال الخاصة من7,6%من المجموع إلى8,6%ويشير ذلك إلى أن المصارف اللبنانية تتمتع بقاعدة قوية من الودائع وأن هذه الأخيرة تبقى المورد الأساسي لنشاط المصارف التجارية العاملة في لبنان، إذ شكلت الودائع الإجمالية84,5%من إجمالي المطلوبات في سنة2013، ما يجعلها تندرج ضمن ما يعرف عالميا بـ Deposit rich Banks ، أي المصارف التي تعتمد بشكل كبير وأساسي على الودائع لتمويل التوظيفات وليس على الموارد الأخرى، وإلى جانب الودائع تضيف المصارف مواردها الذاتية المتمثلة بالأموال الخاصة وتحاول المصارف زيادة مواردها المتوسطة والطويلة الأجل من خلال إصدار شهادات إيداع وأسهم تفضيلية وسندات دين وتأمين خطوط ائتمان من مؤسسات ومنظمات وصناديق عربية وعالمية ولكن مجمل الموارد خارج الودائع والأموال الخاصة ما زالت متواضعة وتحتاج إلى تطوير أسواق رأس المال.[1]

[1] جمعية مصارف لبنان، **نشاط وأداء القطاع المصرفي اللبناني – القسم الرابع–، مرجع سبق ذكره**، لبنان، 2013، ص110.

الجدول رقم (10):مطلوبات المصارف التجارية خلال فترة2011-2013

الوحدة:(مليار ليرة لبنانية)

	2011		2012		2013	
	القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة%	القيمة	الحصة %
ودائع القطاع الخاص المقيم	142385	67,2	152124	66,4	162396	65,4
ودائع القطاع العام	2999	1,4	4008	1,8	4463	1,8
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	32054	15,1	36311	15,9	42934	17,3
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	8764	4,1	8897	3,9	7555	3,0
الأموال الخاصة	16162	7,6	19058	8,3	21410	8,6
مطلوبات أخرى	9554	4,5	8565	3,7	9710	3,9
المجموع	**211918**	**100**	**228963**	**100**	**248468**	**100**

المصدر: جمعية مصارف لبنان، **نشاط وأداء القطاع المصرفي اللبناني- القسم الرابع-، مرجع سبق ذكره**، 2013، ص110.

ج-2-الودائع: في نهاية سنة2013 وصلت قاعدة الودائع والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع القطاع العام إلى209793 مليار ليرة أي ما يعادل139,2 مليار دولار مقابل192443 مليار ليرة في نهاية سنة2012تكون بذلك هذه الودائع قد ازدادت بنسبة9% في سنة2013متجاوزة قليل معدل نموها في سنة2012 والذي بلغ 8,5 % واستحوذ نمو ودائع المقيمين على حوالي59,2%من زيادة إجمالي الودائع في سنة2013 مقابل38,2%للقطاع الخاص غير المقيم، علما أن الودائع التي تأتي من غير المقيمين هي دليل على ثقة بالقطاع المصرفي وبمكانته المالية وإدارته وقدرته على التطور والنمو، كما توزعت الودائع الإجمالية بين35,3% بالليرة اللبنانية و64,7%بالعملات الأجنبية في نهاية سنة 2013.[1]

ج-3-الأموال الخاصة: ارتفعت الأموال الخاصة للمصارف التجارية العاملة في لبنان بنسبة 12,3% في سنة2013 وبلغت21410مليارات ليرة أي ما يعادل14,2مليار دولار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل19058 مليار ليرة في نهاية ديسمبر2012وكانت الأموال الخاصة قد ازدادت بنسبة جيدة قاربت18% في سنة 2012 وفي نهاية ديسمبر2013 شكلت الأموال الخاصة8,6% من إجمالي الميزانية غير المرجحة بالمخاطر(8,3%في نهاية سنة2012) و30%من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص (29,1% في نهاية سنة2012) وتعد هذه المعدلات جيدة بالمقارنة مع مثيلاتها في عدد كبير من الدول الأوروبية المتقدمة وحسب آخر المعطيات المتوافرة بلغت على سبيل المثال نسبة الأموال الخاصة6,3% من إجمالي

[1] جمعية مصارف لبنان، **نشاط وأداء القطاع المصرفي اللبناني - القسم الرابع-، مرجع سبق ذكره**، 2013، ص111.

الموجودات في القطاع المصرفي في لوكسمبورغ، و5,2%في القطاع المصرفي في فرنسا، و4,8%في بلجيكا و4,7%في ألمانيا، وتجدر الإشارة إلى أن رأس مال النظامي للمصارف توزع في نهاية سنة 2013بـ 10 مليارات دولار أمريكي حقوق حملة أسهم عادية(Common Equity Tier1) و3 مليارات دولار أموال خاصة أساسية إضافية (Additional Tier 1) ومليار دولار أموال خاصة مساندة Tier 2،[1]والشكل التالي يوضح الأموال الخاصة في المصارف التجارية خلال الفترة 2011حتى2013(مليار ليرة لبنانية).

الشكل رقم(04): حجم الأموال الخاصة في المصارف التجارية خلال فترة2011-2013

(الوحدة مليار ليرة لبنانية)

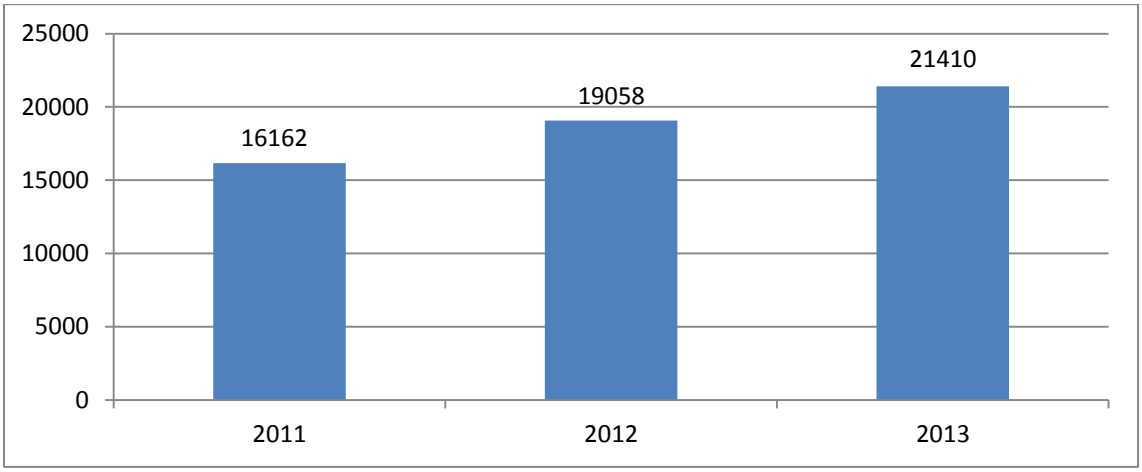

المصدر: جمعية مصارف لبنان، **نشاط وأداء القطاع المصرفي اللبناني-القسم الرابع-، مرجع سبق ذكره،** 2013، ص113.

ج-4-توظيفات القطاع المصرفي: في سنة2013 حصلت بعض التغيرات في بنية توظيفات المصارف التجارية قياسا على نهاية سنة2012 قد انخفضت حصة الودائع لدى مصرف لبنان قليلا إلى33%من إجمالي التوظيفات من34,6% في نهاية التاريخين على التوالي، كما تراجعت حصة الموجودات الخارجية قليلا إلى 16,2% في المقابل ارتفعت حصة التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم إلى 25,2% وعادت حصة التسليفات للقطاع العام للارتفاع إلى22,8% في نهاية ديسمبر 2013 ويعرض الجدول أدناه تطور بنود موجودات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية بين سنة 2011 وسنة2013.[2]

[1] جمعية مصارف لبنان، **نشاط وأداء القطاع المصرفي اللبناني- القسم الرابع-، مرجع سبق ذكره،** 2013، ص113.

[2] **نفس المرجع،** ص115.

الجدول رقم(11): تطور موجودات المصارف التجارية خلال فترة2011-2013

الوحدة:(مليار ليرة لبنانية)

	2011		2012		2013	
	القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %
(أوراق نقدية ونقود صغيرة بالليرة اللبنانية + ودائع لدى مصرف لبنان)	71535	33,8	79604	34,8	82533	33,2
منها: ودائع لدى مصرف لبنان	71143	33,6	79179	34,6	81957	33,0
تسليفات للقطاع الخاص المقيم	51594	24,3	57052	24,9	62565	25,2
تسليفات للقطاع العام	44055	20,8	46930	20,5	56786	22,8
موجودات خارجية	38436	18,1	39447	17,2	40137	16,2
منها: ودائع لدى القطاع المالي غير المقيم	22054	10,4	21702	9,5	21041	8,5
تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم	7764	3,7	8452	3,7	8862	3,6
قيم ثابتة وموجودات غير مصنفة	6297	3,0	5930	2,6	6447	2,6
المجموع	**211918**	**100**	**228963**	**100**	**248468**	**100**

المصدر: جمعية مصارف لبنان، **نشاط وأداء القطاع المصرفي اللبناني- القسم الرابع-، مرجع سبق ذكره،** 2013، ص115.

د-أداء القطاع المصرفي: في سنة 2013 ارتفعت الأرباح الصافية للمصارف العاملة في لبنان بحوالي 4,9%قياسا على سنة2012، ففي ظل بيئة العمل والظروف الصعبة التي أحاطت بها في الداخل والتطورات في الدول المجاورة وقد بلغت قيمة الأرباح الصافية المحققة في فروع لبنان2471 مليار ليرة لبنانية (ما يعادل1639 مليون دولار أمريكي) في سنة2013 مقابل2356مليار ليرة لبنانية (أي ما يوازي 1563مليون دولار أميركي) في سنة2012،[1] ونظرا لارتفاع أرباح المصارف في سنة2013بنسبة أدنى من نسبة ارتفاع إجمالي موجوداتها(8,5%) ونسبة زيادة أموالها الخاصة الأساسية (9,6%)، فقد انخفض العائد على متوسط حقوق المساهمين **(ROAE)** من13,15% في سنة 2012 إلى 12,23% في سنة2013،

[1] جمعية مصارف لبنان، **نشاط وأداء القطاع المصرفي اللبناني - القسم الرابع-، مرجع سبق ذكره،** 2013، ص132.

كما انخفض معدل العائد على متوسط الموجودات **(ROAA)** من 1,04% إلى1,01% في التاريخين المذكورين.[1]

هـ-المصارف وإدارة المخاطر: تعتمد إدارة المخاطر في المصارف اللبنانية بشكل أساسي على الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والسقوف في ما يخص أنواع المخاطر ودرجة التعرض لها المرغوب فيها، والتي تحددها وتوافق عليها مجالس الإدارة في المصارف، وهي موضوع متابعة يومية من قبل اللجان والمديريات المعنية التي تضم أصحاب خبرة وكفاءة عالية في تحديد وإدارة وضبط المخاطر المصرفية على أنواعها، وتطبق المصارف اللبنانية الممارسات والقواعد التنظيمية والرقابية التي تستند إليها الصناعة المصرفية العالمية في هذا المجال، وتلتزم بالتحديد بالنظم وضوابط العمل المصرفي التي تضعها السلطات النقدية والرقابية في لبنان في جميع الدول التي تعمل فيها، ومنها ما يتعلق بتطبيق معايير يفرضها الواقع اللبناني إضافة إلى المعايير الدولية مع تكييف هذه القواعد والمعايير مع البنية المصرفية اللبنانية وخصوصيتها وترك هامش من المرونة في التطبيق وتدرج في التنفيذ وفق الحاجة وتجدر الإشارة إلى أنه مع ارتفاع الأخطار الإقليمية، قامت لجنة الرقابة على المصارف منذ بداية الاضطرابات في بعض دول المنطقة وبالتعاون مع المصارف المعنية، بتنفيذ عدد من اختبارات الضغط Stress *Testing* للمصارف المتواجدة في مصر، وسورية، والأردن، وقبرص، ومؤخرا تركيا، وشملت اختبارات الضغط محافظ القروض والتسليفات، وتقلب أسعار الأصول وتدني قيمة الأصول المأخوذة كضمانة، وطلب من المصارف اتخاذ مؤونات إجمالية Collective Provisions نتيجة لهذه الاختبارات.[2]

المطلب الثاني: الرقابة المصرفية في لبنان

قبل أن وصلت الرقابة المصرفية في لبنان إلى ماهي عليه الآن فإنها مرت بمراحل، إذ كانت الجهة المسؤولة عن الرقابة دائرة تابعة لمصرف لبنان(البنك المركزي اللبناني) ثم بعد ذلك أنشأت سنة1967 لجنة تتمثل وظيفتها الأساسية في الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان والسهر على حسن تطبيق هذه الأخيرة لقانون النقد والتسليف وقد عرفت هذه اللجنة بلجنة الرقابة على المصارف -لبنان-، وسوف نتناول في هذا المطلب مصرف لبنان ونشأة الرقابة المصرفية في لبنان ولجنة الرقابة المصرفية والأجهزة المكملة لعمل لجنة الرقبة على المصارف- لبنان- وذلك كما يلي:

أولا-مصرف لبنان: مصرف لبنان هو البنك المركزي اللبناني وسوف نتطرق في هذا العنصر إلى تعريفه ومهامه وهيكل إرادته.

[1] جمعية مصارف لبنان، **نشاط وأداء القطاع المصرفي اللبناني- القسم الرابع-، مرجع سبق ذكره**، ص132.

[2] **نفس المرجع**، ص127.

أ-تعريف مصرف لبنان: مصرف لبنان هو المصرف المركزي للدولة اللبنانية والذي تم تأسيسه وفقا لقانون النقد والتسليف الصادر في1أوت1963 من خلال المرسوم رقم13513وبدأ العمل بشكل فعال في1 أبريل1964 وتعود ملكية رأسماله للدولة،[1] وهو شخصيه معنوية والكيان القانوني العام يتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية يجري عملياته وينظم حساباته وفقا للقواعد التجارية والمصرفية وللعرف التجاري والمصرفي، ولا يخضع لقواعد الإدارة وتسيير الأعمال والمراقبات التي تخضع لها مؤسسات القطاع العام ولا تطيق عليه أحكام قانون التجارة المتعلقة بالتسجيل في سجل التجارة، ويقع المركز الرئيسي لمصرف لبنان في بيروت وله فروع في طرابلس وصيدا وزحلة وجونيه وصور والنبطية وعاليه وبعلبك وبكفيا ويؤدي مصرف لبنان وظائف محددة في قانون النقد والتسليف وهي تشمل بصورة رئيسية إصدار العملة الوطنية وتنظيم الكتلة النقدية ومراقبة معدلات الفائدة(كلفة الاقتراض)، تطويرالقطاع المصرفي والمالي والإشراف عليه.[2]

ب-مهام مصرف لبنان: يقوم مصرف لبنان بإصدار العملة الوطنية كما هو منصوص عليه في المادة 70 من قانون النقد والتسليف، ويلتزم مصرف لبنان بحماية العملة الوطنية من أجل ضمان النمو الاجتماعي والاقتصادي المستدام[3]، وتتمثل مهام مصرف لبنان في:[4]

-المحافظة على سلامة النقد اللبناني؛

-المحافظة على الاستقرار الاقتصادي؛

-المحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي؛

-تطوير السوق النقدية والمالية؛

-تطوير وتنظيم وسائل وانظمة الدفع لاسيما العمليات المجراة عن طريق الصراف الآلي وبطاقات الدفع أو الائتمان؛

-تطوير وتنظيم عمليات التحويل النقدية بما فيها التحويل الالكترونية؛

-تطوير وتنظيم عمليات المقاصة والتسوية العائدة لمختلف وسائل الدفع والأدوات المالية بما فيها الأسهم والسندات التجارية وغيرها من السندات القابلة للتداول.

---

[1] الموقع الإلكتروني: الساعة 9:00، يوم 2015/05/10، http://www.bdl.gov.lb/pages/index/1/137/Role-and-Functions.html

[2] مصرف لبنان، **لمحة عن مصرف لبنان**، لبنان، 2015، ص7، الساعة 13:15، يوم05/17/ 2015، http://www.bdl.gov.lb/downloads/download/142/ar

[3] الموقع الإلكتروني: الساعة 9:00، يوم 2015/05/10، http://www.bdl.gov.lb/pages/index/1/137/Role-and-Functions.html

[4] مصرف لبنان، **مرجع سبق ذكره**، ص5.

ج-إدارة مصرف لبنان: ويدار مصرف لبنان من قبل الحاكم الذي يساعده أربعة نواب محافظين والمجلس المركزي وذلك كما يلي:[1]

1-حاكم مصرف لبنان: يعين الحاكم لست سنوات بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء إقتراح وزير المالية، ويمكن تجديد ولايته لعدة مرات، ويتمتع الحاكم بأوسع الصلاحيات لإدارة المصرف العامة وتسيير أعماله، وهو مكلف بتطبيق قانون النقد والتسليف وقرارات المجلس المركزي، في ماعدا حالة الاستقالة الاختيارية، لا يمكن إقالة الحاكم من وظيفته إلا لعجز صحي مثبت بحسب الأصول أو لإخلال بواجبات وظيفته أو لمخالفة أحكام المادة20 من قانون النقد والتسليف أو لخطأ فادح في تسيير الأعمال؛

2-نواب حاكم مصرف لبنان: يعين نواب الحاكم لخمس سنوات بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية واستشارة الحاكم، وهم يمارسون بالإضافة إلى مهامهم في المجلس المركزي الوظائف التي يعينها لهم الحاكم؛

3-مجلس المركزي: يتألف المجلس المركزي من الحاكم ونواب الحاكم الأربعة والمدير العام لوزارة المالية والمدير العام لوزارة الاقتصاد والتجارة، وتتمثل صلاحية مجلس المركزي في تحديد السياسات النقدية والائتمانية للمصرف بما في ذلك عرض النقود والخصم ومعدلات الإقراض ويناقش ويقرر في القضايا المتعلقة بالقطاعين المصرفي والمالي وينشئ مراكز تبادل المعلومات، وإصدار العملة.

ثانيا-نشأة الرقابة على المصارف في لبنان: يشكل القطاع المصرفي اللبناني حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني، وقد عرف تطورا كبيرا في الفترة السابقة لوضع القواعد والتشريعات التنظيمية التي تراعي عمله فقد كانت المصارف اللبنانية بعيدة عن أية رقابة وقواعد تنظيمية وغير خاضعة إلا لبعض النصوص الواردة في قانون التجارة لجهة التأسيس والإفلاس، إلا أن التوسع الكبير لهذا القطاع أوجد حاجة ماسة إلى وضع قواعد قانونية خاصة به، وهذا ما حدث فعلا فقد وردت هذه القواعد في قانون النقد والتسليف الصادر في أوت 1963(يعتبر قانون النقد والتسليف أول خطوة لتنظيم الرقابة المصرفية في لبنان) والذي أنشأ بموجبه البنك المركزي اللبناني، حيث تم إسناد له مهمة مراقبة المصارف عبر دائرة للرقابة يتم إنشاؤها فيه.[2]

وتعتبر فكرة إسناد مهمة الرقابة إلى مصرف لبنان كخطوة متقدمة في تنظيم القطاع المصرفي، إلا أنه ومند البداية لم يتقبل هذا الأخير أي مساس بحريته على الإطلاق فكلمة رقابة كانت شديدة الوطأة

[1] مصرف لبنان، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

[2] شيلي وسام، **مقررات بازل2 ومتطلبات تطبيقها في البنوك التجارية-دراسة تجربة لبنان**-، رسالة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص ص203-204.

في بلد كلبنان، إذا كان يوصف بأنه بلد الحرية والمبادرة الفردية والسرية المصرفية المطلقة، لذلك لم يكن لتلك الكلمة في البداية الصدى الإيجابي لدى البنوك التي كانت تعمل بحرية غير مقيدة بأية قيود قانونية وقد أتضح ذلك عندما صرحت جمعية مصارف لبنان بأن إنشاء هذه الدائرة هو بمثابة أول قيد على الحرية التي يقوم عليها الاقتصاد اللبناني.[1]

وسط تلك الأجواء المعارضة لمبدأ الرقابة كان توجه المشرع اللبناني إلى إيجاد حد أدنى من الرقابة عبر البنك المركزي اللبناني تأخذ طابع التسوية بين الرغبة في إنشاء رقابة صارمة وفعالة وإدارة المصارف التي كانت تعارض أي نوع من الرقابة مهما كانت محدودة، وقد ترجم هذا التوجه بما نصت عليه المادة 148 من قانون النقد والتسليف، حيث عهد لدائرة منفصلة «دائرة الرقابة» ومستقلة تماما عن الدوائر الأخرى للمصرف لبنان ومرتبطة مباشرة بحاكمه(محافظ مصرف لبنان) بممارسة الرقابة على المصارف وفقا لقواعد وأحكام محددة، الأمر الذي يدل على خضوع المهام المرتبطة بالمراقبين العاملين في هذه الدائرة لإشراف حاكم مصرف والقرارات التي يصدرها.[2]

ومن المهام الذي أتاحها القانون لدائرة الرقابة على المصارف نذكر: التحقق من المعلومات التي تقدمها المصارف للمصرف لبنان، وكذا التي يطلبها حاكم مصرف لبنان وذلك لي إيضاح بعض الأمور التي تبقى غامضة من خلال المستندات الأصلية، كذلك فرض القانون على هؤلاء المراقبين الالتزام بالسر المصرفي حتى اتجاه الأشخاص الآخرين المنتمون إلى مصرف لبنان إنما في دوائر أخرى باستثناء الحاكم، ولا يحق لهم استطلاع أي أمر من الأمور ذات الصفة الضريبية.[3]

إن هذه القيود التي فرضت على إطار عمل هؤلاء المراقبين وتحركاتهم جعلت منها دائرة غير فعالة نتيجة لتقييد صلاحياتها، فلم يمضي وقت طويل على إنشائها حتى أصيب القطاع المصرفي بأزمة تعثر (أزمة بنك أنترا: هي أزمة سيولة تعرض إليها بنك أنتر وأعلن سنة 1966 حيث شكلت هذه الأزمة صدمة كبيرة للقطاع المصرفي)، حيث لم يتح لهذه الدوائر فترة تجريبية لممارسة مهامهم الرقابية حتى أن البنك المركزي نفسه لم يكن قد رسخ وجوده على رأس هذا القطاع كونه بنك البنوك، ونشير هنا أن أزمة أنترا لم تكن وليدة الأوضاع السائدة وإنما بدأت جذورها قبل وضع قانون النقد والتسليف، أي خلال الفترة التي سادت فيها الحرية وعدم التنظيم للقطاع المصرفي وابتعاده عن كل القواعد والقيود.[4]

---

[1] شيلي وسام، **مرجع سبق ذكره**، ص204.

[2] الموقع الإلكتروني: المادة148رقابة المصارف وكتمان السر المصرفي من قانون النقد والتسليف، الساعة 09:30، يوم2015/05/05، http://data.lebaneselaws.com.

[3] شيلي وسام، **مرجع سبق ذكره**، ص204.

[4] الجريدة الرسمية للبنان، العدد11،1985/08/15.

وبما أن إنشاء تلك الدائرة الرقابية جاء غير متناسب مع واقع وتطورالقطاع المصرفي اللبناني، وجد المشرع أنه لابد من إنشاء مؤسسة متخصصة في الرقابة يمنح لهاما يلزم من صلاحيات واستقلالية كخطوة وقائية لحماية القطاع المصرفي وإبعاده من التعثرات والأزمات خاصة بعدما ثبت بعد أزمة أنترا وجود بنوك فيها مخالفات وتجاوزات مسيئة إلى سمعة القطاع المصرفي، وهكذا أقر المشرع إنشاء لجنة تدعى بـ لجنة الرقابة على المصارف في لبنان.[1]

ثالثا- لجنة الرقابة المصارف على لبنان:

أ-تعريف لجنة الرقابة المصرفية: تأسست لجنة الرقابة على المصارف في لبنان في09 ماي1967 بموجب قانون67/28 حيث حدد أعضاؤه وهم اختصاصي في الشؤون المالية أو المصرفية أو أستاذ جامعي مختص في هذه الشؤون، عضو تقترحه جمعية المصارف في لبنان، وعضو تقترحه مؤسسة ضمان الودائع ويقسم أعضاؤها فور تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية على القيام بمهامهم بإخلاص ودقة محترمين بذلك القانون وشرف المهنة.[2]

إلا المادة الثانية من قانون رقم85/4عدلت إنشاء الرقابة المصرفية برفع عدد أعضائها إلى خمسة أعضاء، واشترطت لتعيين هؤلاء الأعضاء أن تتوفر فيهم الخبرة وبعض الصفات المعنوية الأخرى التي تستلزمها ممارسة وظيفتهم بالإضافة إلى الشروط الأخرى التي يجب توفرها في الرئيس والعضوين الآخرين المذكورين أعلاه، ولم يبين القانون رقم85/4 أية شروط أو انتماءات بالنسبة للعضويين الإضافيين، وتستمر ولاية الأعضاء اللجنة إلى خمس سنوات وفقا لإحكام المادة الثانية من قانون68/4 ولم تأتي مادة أو غيرها على ذكر ما يفيد إمكانية تجديدها أو لا، مما يعني إمكانية تجديدها طالما لا يوجد ما يمنع ذلك.[3]

وتتخذ لجنة الرقابة على المصارف في لبنان قرارتها بالأكثرية(ثلاثة أعضاء فأكثر)، وعند غياب الرئيس ينوب عنه أكبر الأعضاء سنا، وعند التساوي يأخذ أقدمهم ممارسة في العمل المصرفي أما في حالة غياب عضو فينوب عنه عضو تعينه الهيئة المصرفية العليا بصفة مؤقتة بحيث يكون من مدراء البنك المركزي كي تستمر هذه المؤسسة في عملها ولا يتعطل انعقاده.[4]

وتعمل اللجنة وفق نظام عمل تضعه لنفسها ولموظفيها وتصادق عليه الهيئة المصرفية العليا، ويتحمل مصرف لبنان كافة النفقات العائدة على عملها، وتهدف إلى التأكد من سلامة الوضع المالي لكل

[1] شيلي وسام، **مرجع سبق ذكره**، ص204.

[2] **نفس مرجع**، ص205.

[3] **نفس مرجع**، ص205.

[4] **نفس المرجع**، ص206.

مصرف أو مؤسسة مالية، خاصة ما يتعلق بسيولتها وبقدرتها على تنفيذ التزاماتها تجاه المودعين.[1]

كما أقر القانون للجنة الرقابة على المصارف في لبنان مبدأ الاستقلالية في تولي مهامها في البنك المركزي اللبناني تمكينا لها من ممارسة أدائها بعيد عن أي تدخل أو تأثير، وبعدم خضوعها في ذلك لسلطة أي أجهزة مصرف لبنان، إلا أن القانون أعطى للحاكم دورا خاصا في متابعة رئيس وأعضاء اللجنة في أعمالهم مما يؤثر وبصورة غير مباشرة على استقلالية اللجنة.[2]

ب-مهام لجنة الرقابة على المصارف في لبنان: تتولى لجنة الرقابة على المصارف -لبنان- في التحقق من حسن تطبيق النظام المصرفي للقواعد المنصوص من قانون النقد والتسليف، والتي تقضي بقيامها بمراقبة جميع البنوك والمؤسسات المالية بشكل دوري، حيث تؤدي مهامها الرقابية كهيئة مستقلة ولكن بتنسيق وثيق مع محافظ البنك المركزي الذي لديه حق قانوني في طلب جميع تقارير، وتقوم لجنة الرقابة على المصارف- لبنان- على البنوك برقابتها على النحو التالي[3]:

-الفحص والتحقق من البيانات والمستندات وكافة المعلومات والإثباتات التي تقدمها البنوك لها، وقد تكون رقابة لجنة الرقابة على مصارف-لبنان- رقابة ميدانية أو مكتبية

-تقييم السلامة المالية للمصارف والمؤسسات المالية ومراقبة مدى تنفيد هذه الأخيرة لي:

*أحكام قانون النقد والتسليف اللبناني؛

*متطلبات لجنة بازل، خاصة المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية؛

*قوانين ولوائح مصرف لبنان؛

*تعليمات وتعاميم لجنة الرقابة على المصارف؛

*المعايير المحاسبية الدولية؛

علاوة على ذلك يمكن للجنة الرقابة على المصارف-لبنان- فرض التدابير التصحيحية والعلاجية على المؤسسات المصرفية الفردية إذا لزم الأمر.

ج- صعوبات عمل لجنة الرقابة على المصارف -لبنان-:

باشرت لجنة الرقابة على المصارف-لبنان- مند تأسيسها بتنقية الجهاز المصرفي، خاصة وأن البنوك كانت تعمل في جو من التقلب والحرية مما أدى إلى مواجهة بعضها الكثير من الصعوبات أوقعتها في أزمة، وكأول خطوة قامت بوضع دراسة شاملة ومفصلة حول أوضاع جميع البنوك ونتيجة لتلك الدراسة ألزمت البنوك بعملية تصفية ذاتية بسب ما كانت تعانيه من عجز وعدم القدرة على

[1] شيلي وسام، **مرجع سبق ذكره**، ص206 .

[2] **نفس المرجع**، ص206.

[3] الموقع الإلكتروني **للجنة الرقابة على المصارف -لبنان-**، الساعة12:00 ، يوم2015/05/17،/http://www.bccl.gov.lb.

الاستمرار، وبعد إنجازها لتلك المهمة بدأت المهمة الأصعب ألا وهي متابعة الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة فيه، الأمر الذي جعلها تواجه نوعين من العقبات والصعوبات وهي:[1]

- **الصعوبات على الصعيد الواقعي:** بدأت لجنة الرقابة على المصارف بإمكانيات ضعيفة سواء على صعيد توفر العناصر المؤهلة أو على مستوى توسع ميدان عملها بسبب ما عرفه القطاع المصرفي من تطور في أعماله، فبعد أن تجاوز أزمة أنترا بدأ هذا القطاع ينشط ويستعيد حيويته ويتوسع في الإقراض فتزايدت المسؤوليات الملقاة على عاتق اللجنة وأدركت حينها حجم الصعوبات التي ستواجهها، لذلك عمدت اللجنة إلى إصدار المزيد من التعاميم بالتعاون مع البنك المركزي في توجيه البنوك نحو الطريق السليم وإبعادها عن الوقوع في الأزمات، من أهمها ما يتعلق بسقوف تحديد التسليفات والالتزام بنسب السيولة والملاءة المحددة في القانون لتجنب تعرض أموال المودعين من الضياع خاصة وأن أزمة بنك أنترا مازالت في أذهان اللبنانيين والمتعاملين مع المصارف؛

-واجهة اللجنة صعوبات في التعامل مع المصارف التي لم تقبل في البداية مبدأ الرقابة على أعمالها خاصة من طرف لجنة خارجة عن نطاق المصرف نفسه، إلا أن اللجنة استطاعت بمصداقية عملها بإقناع المصارف بتقبل مهمتها وأنها تتعامل مع المصرف كجزء منه وفي إطار مصلحته، وتتعاون مع مسؤوليه في سبيل اكتشاف الأخطاء ومعالجتها قبل استفحالها، الأمر الذي أدى إلى نشوء قناعة لدى البنوك بضرورة هذا الجهاز الرقابي لأنه سوف يساعدها على تجاوز العديد من الصعوبات واتخاذ القرارات المناسبة لبلوغ الغاية المرجوة؛

-من أكبر العقبات على صعيد الواقع الذي كان سائدا والذي اصطدمت به لجنة الرقابة عند قيامها بمهامها ما يتعلق بالوضع الأمني وغياب سلطة الدولة، وانغماس بعض الجهات في اتفاقيات مع أصحاب المصارف ومدراءها لمنع اللجنة من القيام بمهامها خوفا من اكتشاف مخالفات وتجاوزات المصرف المعني بمراقبته للقواعد القانونية، الأمر الذي إلى عدم فعالية أعمال الرقابة على الصعيد الواقعي وأخفى حقيقة بعض المصارف إلى فترة قصيرة، لكن سرعان ما اتضح أمرها حيث وقعت في مشكلة العجز عن دفع التزاماتها وأعلنت إفلاسها.

وهكذا يبين لنا الواقع العملي المصرفي شكل عملية عسيرة للرقابة عليه، بسب غياب عنصر الأهم في الرقابة ألا وهو ممارسة لجنة الرقابة سلطتها الفعلية على المصارف العاملة في لبنان، لتوفير الدعم لمراقبتها في أعمالهم وإعطاء لتقاريرهم قيمة وأهمية كبيرة.

[1] شيلي وسام، **مرجع سبق ذكره**، ص ص208-209.

❖ **صعوبات على الصعيد القانوني:** نظرا لأهمية رقابة لجنة الرقابة في تحقيق الأهداف المرجوة وانطلاقا من ثقل مهمتها كان لابد من منحها الصلاحيات اللازمة لتنفيذ مهمتها على أكمل وجه، إلا أن النصوص القانونية التي أنشأت اللجنة وحددت لها مهامها تضمنت بعض القيود على عملها على الرغم من الصلاحيات الواسعة التي منحتها إياها، وهي التي وضعتها المادة150 من قانون النقد والتسليف:

-منعت هذه المادة على مراقبي اللجنة الاستطلاع أي أمر من الأمور ذات الصفة الضريبية أو أن يتدخلوا فيها؛

- منعت على المراقبين أن يلزموا مدري المصارف بإفشاء أسماء زبائنهم باستثناء أصحاب الحسابات المدينة، أي أنه يمنع عليهم الاطلاع على أسماء أصحاب الحسابات الدائنة وكل ما يتعلق بها، وقد أعتبر ذلك من أهم القيود والعقبات أمام عمل مراقبي اللجنة لأنه يحجب عنهم أمور أساسية في عمل المصرف، وبالتالي فتلك الرقابة ليست كاملة ولن تكون فعالة؛

-منع المراقبين من الاتصال بأي شخص غير مدير البنك، وهذا الأمر لا يفسح لهم المجال لتواصل مع باقي الموظفين، حيث يمكن أن يحصلوا على المعلومات القريبة من الواقع والتي تساعد على الاطلاع على أوضاع الحقيقة للبنك.

-من ضمن المهام الملقاة على اللجنة وضع برنامج للأي مصرف يهدف إلى تحسين أوضاعه وضبط نفقاته، إلا أنه ليس لها صلاحية لإلزام المصرف بالتقيد به وإنما توصي فقط بذلك، والفرق شاسع بين أن يلزم المصرف بتطبيق برنامج تضعه اللجنة وبين أن تصدر توصية له بتطبيق البرنامج، ذلك لأنه يمكنه أن لا يطبق البرنامج طالما أنه غير ملزم وهذا الأمر يعتبر عائقا أمام قدرة اللجنة في تحقيق غايتها المتمثلة في التحقق من حسن تطبيق النظام المصرفي القوانين والقواعد المصرفية.

رابعا-العناصر المكملة لرقابة لجنة الرقابة على المصارف في لبنان:

لا تكفي عملية الرقابة على المصارف من خلال لجنة الرقابة لوحدها لضمان استمرار المصرف في قيامه بمهامه جيدا، بل يجب أن يرتبط ذلك بوجود نظام فعال للرقابة والتدقيق الداخليين بما يضمن أن أعمال المصرف تسير بشكل منتظم وأن المعلومات والبيانات المالية دقيقة، بالإضافة إلى المساهمة الفعالة من قبل مفوضي الرقابة(مدققين الخارجيين)، والذين سنتناولهم باختصار فيما يلي:[1]

❖ **الرقابة والتدقيق الداخليين:** لنظام الرقابة الداخلي أهمية بالغة داخل المصرف نظرا للمهام التي يقوم بها كالمحافظة على موجودات المصرف، التقييم الدوري لكل نشاطاته والتأكد من مطابقتها للسياسات المرسومة والخطط المعتمدة ولقيود المحاسبة، ومحاربة الخطأ والسهو والإهمال والغش والسرقة والتزوير

[1] شيلي وسام، **مرجع سبق ذكره**، ص ص210-211.

وسوء منح الائتمان والعمل على اكتشاف هذه المخالفات عند وقوعها بأسرع وقت ممكن، ويدعم هذا النظام بنظام آخر للتدقيق الداخلي يهتم بعملية مراجعة الوثائق والمستندات والتحقق من الالتزام بالمعايير المحاسبية والتأكد من أن المعلومات المعروضة من قبل نظام الرقابة الداخلية هي دقيقة وصحيحة وشفافة، فهو يوفر لمديري المصرف صورة واضحة عن النشاطات التي يقوم بها المصرف والمخاطر التي يواجها من خلال التقارير المفصلة التي يوفرها للمدير العام وإلى مجلس الإدارة والتوصيات التي يطرحها فيها، ومن مبادئ العمل في هذا النظام: حرية العمل وحرية الرأي(لذلك تم ربط هذا الجهاز مباشرة بالمدير العام)، والقناعة الشخصية والموضوعية، وأن لا يكون للمدققين أي مصلحة شخصية في المهمة التي يكلفون بها، الثقافة، الخبرة، ضرورة الانطلاق بعلاقات حسنة مع المرؤوسين والزملاء، تكفل رئيس المدققين بالتدريب المستمر للمدققين بتشجيعهم على مطالعة المجلات والكتب ذات العلاقة بالشؤون المصرفية وشؤون التدقيق على أن يوفرها لهم المصرف؛

- **مفوضي الرقابة(مدققين الخارجين):** رغم أن عملية المراجعة التي يقوم بها أشخاص تعينهم الإدارة تكون عادة مستقلة، إلا أنها غير فعالة إذا اقتصر الأمر عليها فقط، خاصة وأن الأشخاص الذين يقومون بها هم موظفون لدى الإدارة ولا يمكنهم أن يتمتعوا بالاستقلالية المطلوبة بالنسبة للمساهمين وأصحاب الودائع أو الأشخاص الذين يعتمدون على البيانات الختامية المحضرة من قبل الإدارة، لذلك كان لابد من قيام جهة أخرى(أشخاص أو مؤسسات مهنية) مستقلة لا تخضع للإدارة وإنما للهيئة التي تقوم بتعينها(الجمعية العمومية) بمهمة مراجعة وفحص البيانات الختامية وإبداء رأي مهني محايد عن عدالة ومصداقية تلك البيانات، ويعين مفوضي الرقابة من طرف الجمعية العمومية لمدة ثلاثة سنوات وفي حالة تخلفها عن ذلك يحق لكل مساهم أن يطلب من المحكمة تعيين مفوض مؤقت تنتهي ولايته عند تعيين الجمعية له، ويفرض عليهم القانون إطلاع السلطات المسؤولة في المصرف على كل المخالفات والأخطاء التي يمكن أن يلاحظونها والطلب من المسؤولين تسوية الأوضاع في أقرب وقت ممكن، ووضع تقرير سنوي مفصل عن النتائج التي أسفرت عنها أعمالهم وتسليمه إلى السلطات المسؤولة في البنك المعني خلال فترة تنتهي في شهر مارس من السنة التالية لسنة الرقابة، وعلاوة على ذلك يجب أن يضعوا تقرير خاص آخر يرفع إلى الجمعية العمومية للمصرف المعني يتضمن التسليفات التي منحها هذا الأخير إلى أعضاء مجلس الإدارة والقائمين على إدارة المصرف، لكي تستطيع التعرف على مدى صحة وقانونية هذه التسليفات وتوافقها مع سياسات المصرف.

ونظرا للأهمية التي يحتلها مفوضو الرقابة نص القانون على ضرورة توافر فيهم بعض الصفات المتعلقة بالخبرة والأخلاق، وأن يكون محلفين وحائزين على الكفاءات التي تؤهلهم لأن يكونوا مقبولين كخبراء لدى حاكم مصرف لبنان.

المطلب الثالث: تطبيق اتفاقية بازل في المصارف اللبنانية

أولا- واقع كفاية رأس مال المصارف اللبنانية في ظل اتفاقية بازل1:[1]

تتفاعل المصارف اللبنانية إيجابيا مع الرقابة المصرفية الفعالة عبر السلطات الرقابية اللبنانية وتعمل جاهدة على تقوية رسماتها ومعدلات كفاية رأس مالها على النحو الذي يعزز التزامها بمعايير الرقابة المصرفية الدولية الصادرة عن لجنة بازل، فقد قامت مند سنة1992 بزيادة أموالها الخاصة بشكل متواصل بالموازاة مع توسع حجم وطبيعة توظيفاتها وتطبيقا لاتفاقية بازل1، لتركز ابتداء من سنة2004 على هذه المسألة على نحو لافت للانتباه تحضيرا لتطبيق اتفاقية بازل 2، فقد ارتفعت الأموال الخاصة للمصارف التجارية العاملة في لبنان بما يوازي 143 مليون دولار في نهاية سنة1992 إلى ما يوازي 718 مليون دولار في سنة1995 ثم إلى ما يعادل 2400 مليون دولار في نهاية سنة1998، وتابعت المصارف تعزيز أموالها الخاصة التي وصلت إلى5783مليون دولار في نهاية سنة2006 وبالموازاة مع ذلك زادت حصة الأموال الخاصة إلى ميزانية المصارف اللبنانية من 1,8%في نهاية سنة1992 إلى3,9% من نهاية سنة 1995، ثم إلى6,6%في نهاية سنة1999، وقبل أن تتراجع قليلا إلى 5,7% في نهاية سنة2004، والجدول رقم (12) يوضح ذلك.

الجدول رقم(12): تطور الأموال الخاصة للبنوك التجارية العاملة في لبنان و حصتها من إجمالي المطلوبات نهاية الفترة 1992-2004

السنة	الأموال الخاصة(مليون دولار)	الأموال الخاصة/إجمالي المطلوبات(%)
1992	143	1,8
1993	260	2,4
1994	410	2,8
1995	718	3,9
1996	1252	5,2
1997	1958	6,6
1998	2400	6,6
1999	2666	6,6
2000	2903	6,4
2001	2961	6,2
2002	3332	6,3
2003	3647	6,1
2004	3853	5,7

المصدر: شيلي وسام، **مقررات بازل2 ومتطلبات تطبيقها في البنوك التجارية-دراسة تجربة لبنان-**، رسالة ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص212.

[1] شيلي وسام، **مرجع سبق ذكره**، ص ص212-213.

ويوضح الجدول الموالي تطور معدل كفاية رأس المال في القطاع المصرفي اللبناني

الجدول رقم (13): تطور كفاية رأس المال في القطاع المصرفي اللبناني

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل كفاية رأس المال%	19,2	19,0	20,6	23,0	21,4	23,4	24

المصدر: شيلي وسام، **مرجع سبق ذكره**، ص213.

حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تنامي في معدل كفاية رأس المال القطاع المصرفي اللبناني من 19,2% سنة 2000 إلى24% سنة2006، ويعود ذلك إلى إصدار مصرف لبنان لتعميم وسطي في 26 أوت 2000 يفرض فيه أن لا يقل نسبة ملاءة المصارف اللبنانية عن12%، حيث طلب منها زيادة نسبة ملاءتها لتصل إلى هذه النسبة، وذلك على مرحلتين:

مرحلة أولى: من 8%إلى10% خلال مدة أقصاها31 ديسمبر 2000؛

مرحلة الثانية: من 10% إلى12% خلال مدة أقصاها31 ديسمبر 2001.

وقد جاءت هذه الزيادات في الرسملة جراء تكثيف المصارف لإصدارها للأسهم العادية والأسهم التفضيلية بالإضافة إلى وضع جزء من الأرباح داخل أموالها الخاصة، فمع بداية سنة2006 أعلنت مجموعة من المصارف الكبيرة الحجم عن نيتها في زيادة رأس مالها بشكل كبير من خلال عمليات واسعة النطاق استهدفت من خلالها مستثمرين لبنانين وعالميين.

ثانيا: تطبيق اتفاقية بازل2 في المصارف اللبنانية

أ-أسباب انضمام لبنان لاتفاقية بازل2: من الأسباب التي جعلت لبنان تسعى إلى تطبيق اتفاقية بازل2 في مصارفها نذكر:[1]

-انفتاح السوق المصرفية اللبنانية وكثافة التواجد العربي والدولي فيها، حيث تتجاوز حصة البنوك الأجنبية العاملة في هذه السوق30% من حجم الموجودات المصرفية الإجمالية، فضلا عن الانتشار الكبير للمصارف اللبنانية في الأسواق الإقليمية(مصر، الأردن، السودان، عمان، اليمن، العراق، سوريا البحرين وغيرها)، وفي الأسواق العالمية أيضا(فرنسا، سويسرا، الولايات المتحدة، لوكسمبورغ وغيرها)؛

-اعتماد لبنان ضمن تشريعاته المصرفية وتنظيم إدارة صناعته المصرفية القواعد والمبادئ المتعارف (FATF) عليها دوليا نذكر منها: قواعد المحاسبة الدولية، توصيات مجموعة العمل المالي الدولي لمكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب، ومبادئ الرقابة المصرفية الفعالة، والنسب الاحترازية المنظمة للسيولة والملاءة وقواعد الحوكمة وغيرها؛

-تمثل التدفقات النقدية والمالية بين لبنان والأسواق العالمية حجما مرتفعا قياسا إلى نتائجها المحلي الإجمالي، حيث بلغ حجم التدفقات المالية القادمة إلى لبنان أكثر من 9,9مليارات دولار في سنة2006

[1] شيلي وسام، **مرجع سبق ذكره**، ص219.

أي ما يمثل40% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن حجم الودائع المصرفية في لبنان والتابعة لزبائن أجانب بلغ أكثر من15مليار دولار نهاية سنة2006، أي 25%من إجمالي ودائع القطاع المصرفي، كذلك فإن الموجودات الأجنبية للقطاع المصرفي والقطاع الخاص غير المصرفي اللبناني تتجاوز50مليار دولار؛

-إن اتفاقية بازل2 تعني بالدرجة الأولى المصارف اللبنانية العاملة في النطاق الدولي وأيضا النطاق الإقليمي، وكون كل هذه المصارف في لبنان مسموح لها بالعمل في النطاقين الدولي والإقليمي فهي ستكون مضطرة لتطبيق هذه الاتفاقية.

ب-مراحل تطبيق اتفاقية بازل2 في المصارف اللبنانية: تطلبت عملية التحضير لتطبيق اتفاقية بازل2 في المصارف اللبنانية وضع خطة عمل لذلك يبدأ تنفيذها مع مطلع 2004، على أن يتمكن الجهاز المصرفي اللبناني من الالتزام بشكل كامل بمعايير بازل الجديدة اعتبارا من بداية2008، وتتضمت خطة تطبيق اتفاقية بازل2 في الجهاز المصرفي اللبناني ثلاثة مراحل الجديدة وهي كما يلي:[1]

-**المرحلة الأولى2004-2005:** يتم خلال هذه الفترة تطبيق الإجراءات الأساسية التالية:

-دراسة متطلبات التقييم الفعال والسليم لاتفاقية بازل2 من قبل السلطات الرقابية والإشرافية والمصارف العاملة في لبنان؛

-تقييم السلطات الرقابية والإشرافية لإمكانية المصارف من تطبيق اتفاقية بازل2 من كافة الأصعدة المالية والإدارية والتكنولوجية والبشرية وغيرها؛

-تحديد الفجوات القائمة على صعيد التطبيق، وتحديد الاحتياجات المناسبة لتأهيل البنوك من أجل تطبيق اتفاقية بازل2 خلال المهلة المحددة في إطار خطة العمل؛

-مباشرة السلطات الرقابية والإشرافية والبنوك برنامج تأهيل وتدريب مواردها البشرية لتحضيرها على نحو يكفل تطبيقها لاتفاقية بازل2على أساس قوي وفعال خلال الفترة المحددة؛

-**المرحلة الثانية2006-2007:** تتم خلال هذه الفترة تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

-تحديد وتعريف مناهج احتساب المخاطر المصرفية التي تضمنها اتفاقية بازل2، أي مخاطر الائتمان مخاطر السوق ومخاطر التشغيل والتي تعتبر أكثر ملائمة للعمل بها في القطاع المصرفي اللبناني؛

-إصدار القرارات والتوجيهات والتعاميم المصرفية من قبل السلطات الرقابية والإشرافية إلى المصارف والتي تشكل بمجموعها الإطار العام القانوني والتشريعي والإجرائي الملائم لتطبيق بازل2 من قبل القطاع المصرفي في لبنان؛

[1] شيلي وسام، **مرجع سبق ذكره**، ص231.

-تشجيع المصارف اللبنانية على تطوير أنظمتها الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية والمالية وتكنولوجيا المعلومات وبناء مستودعات المعلومات عن الزبائن ومحافظهم الائتمانية لعدة سنوات سابقة، وتدريب مواردها البشرية استعدادا لتطبيق المعايير الجديدة، وتحسين سياسيات إدارة رأس المال، فضلا عن تنقية ميزانيتها العمومية ومحافظهم الائتمانية من الأصول الرديئة، وتطوير سياسات وممارسات إدارة الموجودات والمطلوبات وغيرها؛

-تطوير إمكانات وتنافسية المصارف العاملة في لبنان عبر ترشيد وتحسين وتطوير سياساتها واستراتيجياتها الخاصة بتقوية فرض نموها وربحيتها ومراكزها المالية، ومتطلبات الإدارة السليمة والفعالة للأعمال المصرفية المتنوعة في الداخل والخارج.

- **المرحلة الثالثة بداية2008:** هي عام البدء بتطبيق اتفاقية بازل2 على السلطات الرقابية والإشرافية والبنوك العاملة في البنوك، بموجب ذلك سيكون على هذه البنوك الالتزام قانونيا وعمليا بتطبيق التعليمة رقم104الصادرة عن البنك المركزي اللبناني والالتزام باستخدام المناهج التي تم تحديدها لقياس مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

ثالثا-التحضير لتطبيق اتفاقية بازل3 في المصارف اللبنانية: اتبعت السلطات النقدية في لبنان منذ اتفاقية بازل الأولى ثم الثانية وأخيرا الثالثة نهجا يقضي باعتماد المعايير الدولية لكفاية الرساميل التي تضمنتها هذه الاتفاقيات ووضعها موضع التنفيذ في حيز زمني غالبا ما يكون أقصر مما تفرضه أو توصي به لجنة بازل، ويعود ذلك من جهة إلى البيئة ذات المخاطر العالية والمتعددة التي تعمل فيها مصارف لبنان، ومن جهة ثانية لكون مطلوبات وموجودات مصارف في لبنان مدولرة بنسبة عالية جدا ما يستدعي الانخراط الدائم في المعايير الدولية، وكذلك يعود الحرص على سرعة التنفيذ لكون المصارف في لبنان تعمل كلها في النطاق الدولي وتقيم علاقات مراسلة مكثفة مع المصارف العالمية.

وبعد أن دخلت اتفاقية بازل3 حيز التنفيذ في نوفمبر2010على أن تطبق تدريجيا حتى سنة2019 أصدر مصرف لبنان سنة2011مجموعة من التعاميم تتمحور حول تطبيق هذه الاتفاقية، مثل تقوية الأموال الخاصة، وتحسين إدارة المخاطر، ومبادئ وكيفية تعزيز الادارة الرشيدة في المصارف اللبنانية كما واصلت السلطات النقدية والرقابية في سنة2012 بالتنسيق والتعاون مع الجمعية وإدارات المصارف على اتخاذ التدابير اللازمة للمضي في تطبيق المصارف اللبنانية هذه الاتفاقية الجديدة.[1]

إن من أهم ما جاءت به اتفاقية بازل3 هو التغيرات التي أحدثتها على نسبة الملاءة ومعيار السيولة وسنرى جهود السلطات الرقابية في لبنان من أجل تحضير مصرفها لتطبيق هذه الاتفاقية فيما يلي:

[1] نشاط جمعية مصارف لبنان-**القسم الثاني**-، التقرير السنوي للمعهد العالي للدراسات المصرفية، لبنان، 2012، ص56.

❖ **نسبة الملاءة في المصارف اللبنانية وفق بازل3:** لقد أصدر مصرف لبنان تعميم رقم 282بتاريخ2011/12/7 والذي طلب بموجبه من المصارف اللبنانية الالتزام بمعدلات الملاءة المفروضة في اتفاقية بازل3، لكن مع معدلات دنيا أكثر تشددا وخلال فترة زمنية أقصر، إذ فرض على المصارف العاملة في لبنان تحقيق معدل ملاءة إجمالية يفوق 10% في نهاية سنة 2012 مع الوصول تدريجيا إلى نسبة 12% في نهاية سنة2015، وأن تشكل حقوق حملة الأسهم العادية نسبة 8 %و لأموال الخاصة الأساسية نسبة 10%، مقارنة مع نسب التي توصي لجنة بازل بالوصول إليها في مطلع سنة2019وهي على التوالي10,5% و7%و8,5 %، كما تتضمن هذه النسب معدل عازل للحفاظ على رأس المال Capital Conservation Buffer قدره2,5% الذي تلجأ المصارف إلى استعماله عند الحاجة الطارئة تفاديا للنزول معدل الملاءة دون النسب المطلوبة ،على أن يعاد تكوينه تدريجيا بعد انقضاء الأزمة الطارئة.

كما بقيت لجنة الرقابة على المصارف تتابع التحقق من مدى جاهزية المصارف اللبنانية لتطبيق وتنفيذ هذه المعدلات الجديدة، ففي سنة2012 أصدرت المذكرتين رقم2012/3 و2012/6 اللتين طلبت بموجبهما من المصارف إجراء الاحتساب الدقيق لنسبة الملاءة بناء على ميزانيتها المدققة في2012/12/31 وعلى ميزانيتها الموقوفة بتاريخ 2012/6/30 على التوالي، معتمدة نسب التثقيل المقترحة في بازل 2 لاحتساب مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق، مع المعلومات التفصيلية حول نوعية الأموال الخاصة وفقا بازل 3.

وتبين أن وضع القطاع المصرفي اللبناني مريح، حيث أن معدل الملاءة للقطاع ككل هو بحدود 12%تقريبا، والأهم من ذلك أن لدى كل المصارف العاملة ملاءة تفوق تلك المطلوبة عالميا وتقارب أو تتخطى تلك المفروضة من السلطة النقدية أي 10% في نهاية سنة 2012، ويتوقع الوصول الى معدل12% في سنة2015[1].

❖ **معايير السيولة في المصارف اللبنانية وفق بازل3:** في أوائل سنة 2013أصدرت لجنة الرقابة على المصارف التعميم رقم 275 حول إدارة مخاطر السيولة وقد طلبت فيه من المصارف اللبنانية بناءا على نتائج اختبارات الضغط التي يجريها المصرف المحافظة باستمرار على مخزون ملائم من الموجودات السائلة الحرة العالية الجودة Buffer of high quality unencumbered liquid assets والتي تشكل نسبة إلى صافي التدفقات النقدية القصيرة الأجل معدل السيولة الجاهزة LCRومن المرتقب أن يصدر

[1] نشاط جمعية مصارف لبنان- **القسم الثاني**-، **مرجع سبق ذكره** ،2012، ص ص56-57.

مصرف لبنان قريبا تعميما جديدا يتعلق بالسيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية يتماشى مع متطلبات بازل3.[1]

المبحث الثاني: المركز التنافسي لبنك الاعتماد اللبناني ضمن الجهاز المصرفي اللبناني

يعتبر بنك الاعتماد اللبناني عنصرا هام في الجهاز المصرفي اللبناني، لما له من دور في القطاع المصرفي وفي النشاط الاقتصادي في لبنان ، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى تقديم لمحة عن بنك الاعتماد اللبناني ومكانته في الجهاز المصرفي اللبناني وعن كيفية إدارته لمخاطر التي توجهه مركزين على المخاطر الثلاثة التي ركزت عليه الدعامة الأولى من اتفاقية بازل2.

المطلب الأول: لمحة بنك الاعتماد اللبناني

وسوف نتناول في هذا المطلب نشأة وملكية بنك الاعتماد اللبناني والخدمات التي يقوم بتقديها وأهم مميزاته والشركات التي يعقدها مع الهيئات والمؤسسات الدولية.

أولا–نشأة بنك الاعتماد اللبناني و مليكته: تأسس بنك الاعتماد اللبناني في 12 جوان1961 كشركة مساهمة لبنانية حيث تتم تقسيم ملكيته بين Efg Hermes Cl Holding Sal والتي تسيطر على 63,74 % من رأس ماله و Cih Bahrain International Holding Sal بحصة 23,53%والحصة المتبقية 12,74%يملكها أكثر من 1000 من المساهمين من الأفراد بما في ذلك أساسا وموظفي البنك ولكل أقل منها ب5%.[2]

ويعمل بنك الاعتماد اللبنانيSAL كمزود عالمي يوفر مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المصرفية والإسلامية من خلال شبكة واسعة مكونة من70 فرعا، منها ستة فروع في الخارج في ليماسول (قبرص)، المنامة(البحرين) وأربيل وبغداد (العراق)ومكتب تمثيلي في مونتريل(كندا)، فضلا عن شركة مصرفية في السنغال والتي تمهد الطريق للتوسع في جميع الدول ثمانية من المنطقة الاقتصادية لغرب أفريقيا ويهدف بنك الاعتماد ومؤسسات التابعة له (من بين المؤسسات التابعة له نذكر: اللبناني مع الشركات التابعة له وهي بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار ش م ل، البنك الاسلامي اللبناني ش م ل الارز العقارية ش م ل، هرمس للسياحة والسفر ش.م.ل، الاعتماد اللبناني للتأمين واعادة التأمين، مركز تنمية الاعمال ش م م، كابيتل ريال استايت ش م ل، كريد يليز ش م ل، كريدي انترناسيونال ش م إلى تلبية احتياجات كل عميل.[3]

[1] نشاط جمعية مصارف لبنان– **القسم الثاني–، مرجع سبق ذكره**، ص58.

[2] الموقع الإلكتروني لبنك الاعتماد اللبناني، الساعة09:20، يوم2015/05/05، http://www.creditlibanais.com.lb/GroupProfile/AboutU.

[3] **نفس الموقع الإلكتروني.**

ثانيا- الخدمات والمنتجات الأساسية للبنك الاعتماد اللبناني: يقدم بنك الاعتماد اللبناني الخدمات التالية:[1]

تمويل المشاريع، خدمة حسابات الأمانة، تمويل التجارة الخارجية / الاعتمادات، خدمات مصرفية على الانترنيت، خدمات مصرفية بالهاتف أو عبر الهاتف الخلوي، خدمة السويفت وخدمات الاستشارات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، شهادة الإيداع ، تمويل الأفراد، تمويل الشركات، التمويل التأجيري، الاستثمار لحساب العملاء، خدمة التجزئة، بطاقات الائتمان، منتجات التأمين، خدمات الصراف الآلي، شهادات الاستثمار، وخدمات أخرى.

ثالثا- مميزات بنك الاعتماد اللبناني:[2]

* بنك الاعتماد اللبناني هي شركة رائدة في الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تعمل على شبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع ومراكز الاتصال المتطورة والخدمات المصرفية عبر الإنترنت التي تتيح للعملاء بسهولة وأمان الوصول إلى البنك أينما كانوا؛

* بنك الاعتماد اللبناني هي شركة رائدة في مجال الخدمات التكنولوجية المبتكرة بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، مركز خدمة العملاء، الهاتف المصرفي هذه الاستراتيجية يتماشى مع سياسة البنك بالتركيز على العملاء والذي يهدف إلى تزويد العملاء مع سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية إلى منازلهم أو مكاتبهم؛

*تقدم بنك الاعتماد اللبناني في معايير الجودة في أسواق رأس المال والمنتجات والأدوات المصرفية الخاصة المتداولة في كل من الأسواق المحلية والدولية إذ أن البنك الاعتماد اللبناني مشارك نشط في الإدارة المشتركة لجميع القضايا سندات اليورو السيادية ويعتبر صانع السوق الرئيسية في السوق الأوراق المالية ذات الدخل الثابت.

رابعا- شراكات البنك الاعتماد اللبناني: الاعتماد اللبناني لديها شراكات تعاونية واستراتيجية مع العديد من الهيئات الدولية وهي[3]:

- برنامج تمويل التجارة العربية (ATFP)؛
- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIIEC)؛
- بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)؛

[1] الموقع الإلكتروني، الساعة10:20، يوم05/05 /2015، http://www.arabbankingnetwork.org/ManageBanKInfo.aspx?Id=713&language=ar.

[2] الموقع الإلكتروني لبنك الاعتماد اللبناني، الساعة09:20،يوم2015/05/05، http://www.creditlibanais.com.lb/GroupProfile/AboutUs .

[3] **نفس الموقع الإلكتروني.**

- برنامج السعودي للتنمية (SDP)؛
- مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

المطلب الثاني: موقع بنك الاعتماد اللبناني في الجهاز المصرفي اللبناني

يحتل بنك الاعتماد اللبناني مكانة هامة في الجهاز المصرفي اللبناني، إذ هو أحد أكبر عشرة مصارف في القطاع المصرفي اللبناني.

ونبين في الجدول الموالي مكانة بنك الاعتماد اللبناني في الجهاز المصرفي اللبناني بمقارنة مع أكبر تسعة بنوك في لبنان، وذلك من خلال المقارنة ببعض البيانات المالية وذلك في سنة2012،2013.[1]

الجدول رقم(14): المركز التنافسي لبنك الاعتماد اللبناني مقارنة بأهم البنوك في النظام المصرفي اللبناني

الوحدة: بالمليون دولار

	البنوك	الموجودات		الودائع		القروض		حقوق الملكية		الأرباح	
		2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013
1	بنك عوده	31304	36191	26805	31095	10428	14713	2669	2696	384	305
2	بنك لبنان والمهجر	25051	26150	21791	22572	6028	6346	2182	2349	336	353
3	بنك بيبلوس	17004	18486	13248	14581	4119	4509	1654	1665	169	157
4	بنك فرنسيك	15757	17010	13065	14121	4839	5280	1489	1652	160	161
5	بنك البحر المتوسط	12507	13790	9862	11044	4334	4488	1289	1348	127	128
6	بنك بيروت	11558	13617	9004	10379	3461	3796	1415	1524	134	145
7	بنك سوسيته جنرال	11283	13010	8998	10164	2919	3097	715	1022	116	137
8	البنك اللبناني	10499	10422	8906	9234	3454	3546	842	861	86	42

[1] الموقع الإلكتروني لمجلة اتحاد مصارف العربية، تطورات القطاع المصرفي اللبناني خلال العقد الأخير، الساعة11:00، يوم2015/05/16، http://www.uabonline.org/ar/magazine.

	الفرنسي									
9	بنك الإعتماد اللبناني	7948	8360	6961	7158	2234	2599	619	766	61	68
10	بنك بيروت و البلاد العربية	4889	5109	4297	4505	1171	1318	382	413	43	43
	المجموع	147801	162145	122937	134753	42980	49713	13256	14296	1616	1539

المصدر: الموقع الإلكتروني لمجلة اتحاد مصارف العربية، تطورات القطاع المصرفي اللبناني خلال العقد الأخير، الساعة11:00،يوم2015/05/16، http://www.uabonline.org/ar/magazine

ويسعى بنك الاعتماد اللبناني إلى تحسين موقعه في القطاع المصرفي اللبناني من خلال سعيه إلى تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة وفريدة تتناسب مع متطلبات زبائنه وتتلاءم مع أعمارهم، ظروفهم الاجتماعية والمعيشية وغيرها، إذ يعتمد بنك الاعتماد اللبناني على التكنولوجيا المصرفية التي تدخل ضمن استراتيجيته المتكاملة والتي تساعد في خلق منتجات جديدة ضمن نطاق الصيرفة بالتجزئة، وبالتالي تطوير السوق اللبنانية، والعمل إيجاد الأدوات وقنوات التوزيع المصرفية الجديدة والمناسبة لعرض المنتجات بالطريقة الأفضل.

فبنك الاعتماد اللبناني له دورا أساسيا في إدخال تقنيات جديدة إلى القطاع المصرفي في لبنان مرتكزا على نقاط القوة التي يتمتع بها في هذا المجال وقد أنجز عددا من المشاريع نذكر منها مكافحة تبيض الأموال من خلال تطوير البرامج التي من شأنها تسهيل الاستفسارات والطلبات، إصدار بطاقة تيتانيوم ماستركارد للجيش ولقوى الأمن الداخلي للمساهمة في دعم برنامج العمليات الإنسانية المتعلقة بعائلات الشهداء، ولمواكبة التطور التكنولوجي السريع تم إطلاق التطبيق المصرفيCL E-Bank الذي يضع كافة المعلومات المصرفية في متناول الزبائن، كما تم إطلاق خدمةPaymobey التي تتيح للزبائن الدفع عن طريق الهاتف المحمول بتحويل فوري للأموال لأي هاتف خليوي وتسديد المشتريات من دون الحاجة للتواجد لدى التجار، وفي خطوة أولى نحو إرساء حكومة إلكترونية تم إطلاق بالتعاون مع وزارة المال خدمة لدفع الضريبة على الأملاك المبنية والضريبة على القيمة المضافة وغيرها عبر الإنترنت بواسطة بوابة الدفع الإلكترونيةNetCommerce بطريقة آمنة، وكذلك تسديد إشتراكات المهندسين والمحامين المنتسبين إلى النقابة إلكترونيا عبر مواقع النقابتين موفرة على المواطنين المقيمين والمغتربين

الوقت ومشقة الانتقال، وأخيرا تم تطوير Data Warehouse center متخصص باصدار التقارير اللازمة لإدارة المصرف.[1]

ونجح بنك الاعتماد اللبناني خلال الأعوام الماضية في ابتكار باقة منوعة من الخدمات للمستهلكين وتقديم خدمات التجزئة كقروض الإسكان(وقد نال بنك الاعتماد اللبناني جائزة أفضل مصرف في لبنان حيال قروض الإسكان بالليرة خلال 2011)، وقروض المؤسسات الصغيرة، وقروض تمويل شراء المعدات الرياضية والحواسيب، وقروض تمويل العمليات الجراحية، وقروض خاصة بأفراد المؤسسة العسكرية والمغتربين وقروض تمويل الأقساط المدرسية.[2]

كما تجدر الإشارة بأن بنك الاعتماد اللبناني من بين8 مصارف لبنانية في لائحة1000مصرف تجاري عالمي وذلك في مسح أجرته مجلةThe Banker (تقوم هذه المجلة بتصنيف البنوك على أساس الأموال الخاصة) في سنة2008 حيث احتل المرتبة957، وفي مسح الذي أجرته مجلة The Banker في سنة 2010احتل المرتبة859.[3]

المطلب الثالث: إدارة المخاطر المصرفية في بنك الإعتماد اللبناني

بنك الإعتماد اللبناني كغيره من البنوك يعاني من المخاطر المصرفية،وهو يطبق حاليا إتفاقية بازل 2 ويستعد لتطبيق اتفاقية بازل3، سوف نركز في هذا المطلب على المخاطر التي ركزت عليها الدعامة الأولى من اتفاقية بازل2:

أولا-إدارة المخاطر الائتمانية في بنك الاعتماد اللبناني: تتم إدارة مخاطر الائتمانية في بنك الاعتماد اللبناني من قبل لجنة تسمى لجنة سياسة مخاطر الائتمان حيث تقوم هذه اللجنة بتحديد هامش مخاطر الائتمان ومستويات مخاطر الائتمان المقبولة في بنك الاعتماد اللبناني، رصد ومراقبة مخاطر الائتمان وتحديد سياسة إدارة الائتمان فيه، والجهات المسؤولة عن إدارة مخاطر في العمليات الائتمانية، توزيع المحفظة الائتمانية بحسب أنواع التسهيلات والمنتجات الائتمانية، القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية والسقوف والحدود القصوى المسموحة لهذه المحافظ.[4]

يطبق بنك الاعتماد اللبناني تعميم مصرف رقم104 من المادة الثالثة منه والتي تتعلق بقياس المخاطر الائتمانية وفق منهج المعياريCredit Risk Standardized Approach

[1] الموقع الإلكتروني، الساعة14:00، يوم2015/05/16،http://www.imarwaiktissad.com/docs/international/international9.html.

[2] الموقع الإلكتروني، الساعة09:30، يوم2015/05/17،www.creditlibanais.com.lb/.../120823023918671.pdf.

[3] الموقع الإلكتروني، الساعة13:20، يوم2015/05/17،http://www.alkalimaonline.com/article.php?id=29765.

[4] Credit Libanais SAL, **Summary Of The Code Of Corporate Governance**, Liban, 28February2014, p14.

ثانيا-مخاطر السوق: يتعرض بنك الاعتماد اللبناني لمخاطر السوق من خلال الأنشطة التجارية، حيث يتمثل هدف بنك الاعتماد اللبناني من إدارة مخاطر السوق هو تجنب خسائر غير متوقعة نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، وتحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال، إذ يقوم بنك الاعتماد اللبناني بإدارة هذه المخاطر المحتملة على أساس يومي في حدود محددة مسبقا لكل من أنواع رئيسية من مخاطر السوق التي أنشئت في إطار سياسات البنك وبما يتناسب مع الرغبة في المخاطرة التي يحددها مجلس الإدارة لبنك الاعتماد اللبناني.[1]

ويطبق بنك الاعتماد اللبناني تعميم مصرف رقم256 والذي يتعلق بقياس مخاطر السوق وفق منهج المعياري

ثالثا-إدارة مخاطر التشغيل: حيث توجد لدى بنك الاعتماد اللبناني إدارة تسمى بإدارة المخاطر التشغيلية حيث تقوم هذه الإدارة بما يلي:[2]

-**تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية:** وتتولى إدارة المخاطر التشغيلية تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية الكامنة في كل منتجات المواد والأنشطة والعمليات والأنظمة للتأكد من فهم المخاطر والحوافز الكامنة من ورائها بشكل جيد؛

-**الرصد والإبلاغ عن المخاطر التشغيلية:** إدارة المخاطر التشغيلية هي التي تراقب وبانتظام المخاطر التشغيلية، وتقوم بآليات الإبلاغ المناسبة في مكانها الصحيح في المجلس والإدارة التنفيذية العليا ومستويات خط الأعمال التي تدعم الإدارة الفعالة للمخاطر التشغيلية.

-**السيطرة والتخفيف من آثار المخاطر التشغيلية:** حيث يستخدم بنك الاعتماد اللبناني سياسات واستراتيجيات للتخفيف من مخاطر التشغيل؛

يطبق بنك الاعتماد اللبناني تعميم مصرف رقم104 من المادة الثالثة منه والتي تتعلق بقياس مخاطر السوق وفق منهج المعياري

يحتل بنك الاعتماد اللبناني مكانة هامة في الجهاز المصرفي اللبناني، اذ هو من أكبر10 مصارف لبنانية وهو يسعى دائما إلى تحسين موقعه في القطاع المصرفي اللبناني من خلال سعيه إلى تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة وفريدة تتناسب مع متطلبات زبائنه وتتلاءم مع أعمارهم، ظروفهم الاجتماعية والمعيشية وغيرها.

[1] Credit Libanais, Annual Report, 2013, p102.

[2] **Idem**, p105.

وبنك الاعتماد اللبناني كغيره من البنوك يتعرض خلال قيامه بنشاطه إلى العديد من المخاطر المصرفية، وللتخفيف من هذه المخاطر قام بإنشاء إدارات متخصصة في كل نوع من المخاطر من أجل قياس، ضبط ومراقبة هذه المخاطر والعمل على التخفيف من أثرها السلبية.

المبحث الثالث: تقييم بنك الاعتماد وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

سوف نقوم في هذا المبحث بتقييم بنك الاعتماد اللبناني وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS، من أجل ذلك تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب هي قياس كفاية رأس مال وجودة الأصول لبنك الاعتماد اللبناني وفقا لمؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS وقياس المكونات الأخرى لنظام التقييم المصرفي الأمريكي واخيرا الوصول لإعطاء التصنيف المركب لبنك الاعتماد اللبناني وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS.

المطلب الأول: قياس كفاية رأس مال وجودة الأصول لبنك الاعتماد اللبناني وفقا لمؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

سوف نقوم في هذا المطلب بقياس كفاية رأس المال وجودة الأصول لبنك الاعتماد اللبناني وفقا لمؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS وذلك خلال سنتي 2012و2013 كما يلي:

أولا–قياس كفاية رأس مال بنك الاعتماد اللبناني: سوف نقوم بقياس كفاية رأس المال لبنك الاعتماد اللبناني خلال سنتي2012-2013، وهوما يوضحه الجدول رقم(15) وذلك بالاعتماد على التقرير السنوي له لسنة 2013.[1]

الجدول رقم(15): قياس كفاية رأس مال بنك الإعتماد اللبناني لسنتي 2012–2013

الوحدة:مليون ليرة لبنانية

السنة / البيان	2012	2013
رأس المال الأساسي (الشريحة1)	741040	916501
رأس المال المساند(الشريحة2)	129574	110618
إجمالي رأس المال	870614	1027119
إجمالي الأصول المرجحة بمخاطرها	6379288	6175641
نسبةرأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول المرجحة بمخاطرها	%11,61	%14.84
معدل كفاية رأس وفق إتفاقية بازل2	%13,65	%16,63

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقرير السنوي لبنك الإعتماد اللبناني2013، ص ص92-93.

[1]Credit Libanais, **Op.Cit**, pp92–93.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل كفاية رأس المال في بنك الاعتماد اللبناني تتجاوز الحد الأدنى المطلوب حسب مقررات لجنة بازل8%، وكذلك المعدل المحدد من قبل مصرف لبنان والذي تقدر قيمته بـ12% وذلك خلال سنتي 2013و2012، حيث بلغ معدل كفاية رأس مال لبنك الاعتماد اللبناني في سنة 2012 نسبة 13,65%، ثم ارتفع سنة2013 إلى16,63% ، كما أن نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الموجودات المرجحة بمخاطرها للبنك في سنة2012وسنة2013 هي على التوالي 11,61 %و14,84%وهي نسبة تفوق نسبة التي حددتها لجنة بازل وفق إتفاقية2 بازل وهي 4 % واتفاقية بازل3 بـ 6 %وهذا يدل على أن رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول المرجحة بمخاطرها(أو مايسمى برأس المال الممتاز) لبنك الاعتماد اللبناني قادر على مواجهة الصدمات أو المخاطر الحالية والمستقبلية وعلى أن بنك طبق تعميم مصرف لبنان رقم282 الخاص بتطبيق اتفاقية بازل3.

ومنه نستنتج أن معدل كفاية رأس المال لبنك الاعتماد اللبناني قادر على تلبية التزاماته ومواجهة المخاطر أو الخسائر الحالية والمستقبلية التي تعرض نشاطه.

ثانيا-قياس جودة الأصول لبنك الاعتماد اللبناني: كما سبق القول تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم المصرفي الأمريكي لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن امتلاك البنك لأصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ورأس المال، ومن أجل معرفة مدى جودة أصول بنك الاعتماد اللبناني سوف نقوم بتحليل المؤشرات التالية وذلك بالاعتماد على القائمة المالية لبنك له(الملحق1) والتقرير السنوي للبنك لسنة 2013ويمكن تلخيص مؤشرات جودة الأصول لبنك الاعتماد اللبناني في الجدول التالي:

الجدول رقم(16): مؤشرات جودة الأصول لبنك الاعتماد اللبناني لسنتي2012-2013

الوحدة: بمليون ليرة لبنانية

السنة / البيان	2012	2013
القروض المتعثرة	50431	49882
المخصصات	125244	116389
حقوق الملكية	933205	1155261
نسبة التصنيف المرجح	**%11,83**	**%9,15**
نسبةإجمالي التصنيف	**%4,76**	**%3,92**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتمادعلى معطيات الملحق1 والتقرير السنوي لبنك الاعتماد للبناني لسنة2013،ص94.

نسبة التصنيف المرجح: تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، وكلما قلت هذه النسبة فهذا يعني أن حجم الديون المتعثرة لدى البنك قليلة، حيث

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة التصنيف المرجح لبنك الاعتماد اللبناني منخفضة وهذا ما يدل على أن حجم القروض المتعثرة ضعيفة لديه حيث أن نسبة التصنيف المرجح للبنك انخفضت من سنة2013 إلى9,13% بعدما كانت11,83% في سنة2012 وهوما يدل على أنه هناك ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها في بنك الاعتماد اللبناني جيدة وأن إدارة الائتمان فيه جيدة؛

- **نسبة إجمالي التصنيف:** تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات فكلما قلت هذه النسبة كان أفضل، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة إجمالي التصنيف للبنك الاعتماد اللبناني منخفضة خلال سنتي الدراسة، وهذا ما يدل على مخصصات القروض المتعثرة كافية لمواجهة هذه المخاطر وأن ملاءة رأس المال لبنك الاعتماد اللبناني كافية لموجهة الخسائر المحتملة، وكذلك سياسة منح الائتمان فيه رشيدة، حيث بلغت نسبة إجمالي في سنة2012 بمقدار4,76%، ثم انخفضت هذه النسبة في سنة2013إلى3,92% ويعود سبب الانخفاض إلى انخفاض حجم القروض المتعثرة إلى49882.

المطلب الثاني: قياس المكونات الأخرى لنظام التقييم المصرفي الأمريكي لي بنك الاعتماد اللبناني

وسوف نتناول في هذا المطلب تقدير كفاءة الإدارة وقياس ربحية وسيولة بنك الاعتماد اللبناني بالإضافة إلى تحليل حساسيته تجاه مخاطر السوق وذلك خلال سنتي 2012-2013 وذلك كما يلي:

أولا–تقدير كفاءة الإدارة في بنك الاعتماد اللبناني: يعتبر الأداء الإداري مكونا أساسيا للحكم على مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه، ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسؤوليات المناطة بالإدارة والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية وتحقيق الرقابة اللازمة، وكما سبق ذكره في الجانب النظري أن قياس كفاءة الإدارة يتم من خلال مؤشرات نوعية هي:

- **الحوكمة:** تلتزم مجموعة الاعتماد اللبناني(بنك الاعتماد اللبناني والبنوك المحلية والأجنبية والمؤسسات المالية التابعة له) بحماية مصالح جميع أصحاب المصلحة وتعترف بأهمية حوكمة الشركات لتحقيق النجاح المستدام له، ويرى البنك أن الكشف الشفاف عن معلومات والبيانات المالية يساعد أصحاب المصلحة على تقييم البنك وإدارتها ويساعد المستثمرين المهتمين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وفي هذا الصدد أنشأت بنك الاعتماد اللبناني خطة عمل ديناميكية تهدف إلى الامتثال لمعايير حوكمة الشركات المحلية والدولية، وفي إطار حوكمة مجموعة الاعتماد اللبناني أصدر البنك عددا كبيرا من السياسات والمواثيق وقواعد السلوك واللوائح التي تغطي المجالات الرئيسية في ثقافة حوكمة الشركات وتشمل هذه:

ممارسات المجلس والإدارة التنفيذية العليا والتدقيق وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، ونظام التعويضات والهياكل المؤسسية، والامتثال، والأجر، وتقييم الأداء وقواعد السلوك، وكذلك الإفصاح والشفافية.[1]

- **المواد البشرية:** لدى بنك الاعتماد اللبناني لجنة الموارد البشرية والتدريب وهي المسؤولة عن وضع السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية والإشراف على تنفيذ الموارد البشرية لسياسات وخطط البنك، وتشرف لجنة الموارد البشرية والتدريب على وضع البرامج والدورات التدريبية للموظفين الجدد والحاليين، كما أنها أيضا مسؤولة على جميع المسائل المتعلقة برفاهية الموظفين (مثل الخدمات الطبية، الرعاية والتأمين وسداد النفقات ذات الصلة بالعمل)، التطوير الإداري، التدريب والتعليم للموظفين، ومعدل دوران الموظفين والتنقل، تقييم الأداء ومسار الموظفين، تحدد حجم التعويضات وجميع المكافآت والحوافز التي ستقدم لموظفي.[2]
- **عملية التدقيق والمراجعة الداخلية:** حيث توجد لدى بنك الاعتماد اللبناني لجنة التدقيق تشرف على عملية إعداد التقارير المالية وعلى مجمل أعمال مدققي المصرف الداخليين ومفوضي المراقبة،[3] كما قام بنك الاعتماد اللبناني بإنشاء لجنة المخاطر ولجنة سياسة الائتمان ووظيفة الامتثال حيث أن:

–لجنة المخاطر وتشمل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO) وهي الجهة المسؤولة عن إدارة ومراقبة الميزانية العمومية للبنك وبيانات الدخل وصياغة الاستراتيجية المالية العامة لكل وحدة من الأعمال التجارية من خلال تحديد وقياس وإدارة المخاطر المالية الكامنة، وهي تتولى مراجعة كافة أنشطة البنك والتي يكون لها تأثير على جميع بنود الميزانية العمومية، كما تركز اللجنة على المخاطر والقضايا الاستراتيجية المتعلقة برصد أسعار الفائدة، وإدارة السيولة ومخاطر السوق، فضلا عن سيطرتهم والتخفيف من آثارها، كما أنها تقوم وبالتحقق من صحة جميع السياسات والإجراءات ذات الصلة ويضمن توافقها مع المبادئ التوجيهية والتنظيمية المتعلقة مخاطر السيولة، مخاطر المحفظة الاستثمارية ومخاطر سعر الفائدة والنقد الأجنبي، ومخاطر السوق والمخاطر السياسية والقطرية، والمخاطر المتعلقة تسعير القروض والودائع والمخاطر والربحية، ومخاطر المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن المواقف على المدى الطويل، وذلك قبل تقديم تلك السياسات والإجراءات للجنة المخاطر والمجلس للموافقة النهائية؛[4]

---

[1] Credit Libanais, **Op.Cit**, p19.

[2] **Idem**, p38.

[3] Credit Libanais SAL, **Op.Cit**, p13.

[4] Credit Libanais, **Op.Cit**, pp36-37.

-لجنة سياسة الائتمان تتولى تحديد هامش مخاطر الائتمان ومستويات مخاطر الائتمان المقبولة واقتراح سياسات إدارة مخاطر الائتمان؛[1]

-وظيفة الامتثال: لقد قام بنك الاعتماد اللبناني بإنشاء مديرية الامتثال عملا بتعميم مصرف لبنان 128 والصادرفي 2013/01/12، حيث تعنى هذه الوظيفة بشكل روتيني بمراقبة الامتثال للقوانين والأنظمة وقواعد الإدارة الرشيدة والسياسات والتنظيمات التي ترعى المصرف، وتبليغ عن الانحرافات إلى المستوى الإداري المواتى وفي حالة انحرافات الهامة يجب تبليغ مجلس الإدارة.[2]

- **نظام المعلومات:** يبين مدى كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب، حيث أن نظام المعلومات في بنك الاعتماد اللبناني ليس في المستوى المطلوب فبالرغم من توفير البنك لميزانيته والتقارير السنوية له لكنها ليست دقيقة إذ تختلف بعض الأرقام الإحصائية في تقارير أوفي الميزانيات الذي نشرها من سنة إلى أخرى، كما أن بنك الاعتماد اللبناني لا يقوم بنشر التقارير السنوية في الوقت المناسب والدليل على ذلك أنه نحن في شهر ماي من 2015 والتقرير السنوي لسنة 2014 لم يقم نشره بعد.

ثانيا-قياس ربحية بنك الاعتماد اللبناني: كما سبق وأن تطرقنا في الجانب النظري إلى مؤشرات التقييم وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMLES، ويمكن إبراز مؤشرات الربحية في الجدول رقم (17)، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الاعتماد اللبناني (الملاحق 1،2، 3).

الجدول رقم(17): مؤشرات الربحية لبنك الاعتماد اللبناني لسنتي 2012-2013

السنة / مؤشرات الربحية	2012	2013
معدل العائد على حقوق الملكية(ROE)	%16,04	%13,90
معدل العائد على متوسط الأصول(ROAA)	%1	%0,97

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الاعتماد اللبناني(الملاحق1،2،3)

- **مؤشر العائد على حقوق الملكية(ROE):** تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة البنك على توليد العوائد من توظيف أموال المساهمين (حقوق الملكية) بهدف تعظيم ثروتهم، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على مدى قدرة المصرف تحقيق أرباح أعلى على حقوق الملكية والعكس صحيح، حيث تم تسجيل سنة 2012 نسبة16,04% ثم انخفض هذا المعدل إلى13,90%سنة2013،أي انخفض مؤشر العائد على حقوق الملكية في سنة2013بـ13,34%مقارنةبسنة2012.

[1] Credit Libanais SAL, **Op.Cit**, p14.

[2] **Idem**, p25.

مما سبق يمكننا القول أن قدرة البنك على تعظيم ثروة الملاك قد انخفضت بصفة معتبرة وهذا يعود إلى عدم قدرة إدارة البنك على اتخاذ قرارات استثمارية وتشغيلية في البنك بكفاءة عالية وهذا مالا يضعه في أريحية مالية تمكنه من توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين والاحتفاظ بجزء منها في شكل أرباح محتجزة أو في صورة احتياطات من أجل تدعيم مركزه المالي.

- **مؤشر العائد على متوسط الأصول:** يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك استخداما أمثل في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في مختلف هذه الأصول، حيث كلما ارتفع هذا المعدل دل ذلك على كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك (قروضه واستثماراته) والتحكم في التكاليف ومراقبتها والعكس صحيح، ففي سنة2012بلغ معدل العائد على متوسط الأصول نسبة قدرها 1% وانخفض هذا المعدل إلى0,97% في سنة2013، حيث انخفض مؤشر العائد على متوسط الأصول في سنة2013بـ3%مقارنةبسنة2012.

مما سبق يمكن القول أن بنك الاعتماد اللبناني لم يتمكن من استخدام الأمثل لأصوله(قروضه واستثماراته) بالتالي لم يستطع تحقيق أرباح صافية كبيرة كما في السنة الماضية.

ثالثا–قياس سيولة بنك الاعتماد اللبناني: كما سبق وأن تطرقنا في الجانب النظري إلى مؤشرات التقييم وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMLES، ويمكن إبراز مؤشرات السيولة في الجدول رقم (18) وذلك بالاعتماد على نتائج التقرير السنوي لبنك الاعتماد اللبناني لسنة2013 والقوائم المالية له (الملاحق1،2).

الجدول رقم(18): مؤشرات السيولة لبنك الإعتماد اللبناني لسنتي2012-2013

السنة / مؤشرات السيولة	2012	2013
نسبة القروض /إجمالي الودائع	%32,10	%36,31
نسبة الأصول السائلة /إجمالي الأصول	%67,84	%64,79

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك الاعتماد اللبناني(الملحق1و2) والتقرير السنوي له لسنة2013ص12.

- **نسبة القروض إلى إجمالي الودائع:** تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة البنك على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه

المودعين أي أنها تظهر انخفاض السيولة، فلقد سجل بنك الاعتماد اللبناني في سنة 2012 نسبة قدرها 32,10% وهذه الأخيرة ارتفعت بنسبة نمو قدرها13,11%حيث سجل البنك في سنة2013نسبة قدرها36,31%.

مما سبق نستنتج أن بنك الاعتماد اللبناني له القدرة على تلبية قروض جديدة للزبائنه وأن السيولة لديه مقبولة، لذلك ينبغي عليه أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تلبية التزاماته المالية مع الغير؛

- **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:** وتفيد هذه النسبة للوقوف على الأهمية النسبية للأصول السائلة(النقود وشبه النقدية) إلى إجمالي الأصول للبنك بما يسهم في التعرف أول فأول على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة، حيث ففي سنة2012 بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بنك الاعتماد اللبناني67,84% ثم انخفضت هذه النسبة إلى64,79%في سنة2013 أي انخفضت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في سنة 2013بمقدار4,49%وذلك بالمقارنة مع سنة2012.
- **-قياس حساسية لمخاطر السوق لبنك الاعتماد اللبناني:** إن حساسية تجاه مخاطر السوق تتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع، ومن بين مؤشرات قياس حساسية تجاه مخاطر السوق نجد نسبة مجموعة الأوراق المالية على إجمالي الأصول، ومنه يمكن قياس حساسية مخاطر السوق لبنك الاعتماد اللبناني خلال سنتي 2012و2013 ذلك بالاعتماد القوائم المالية له (الملحق1).

الجدول رقم(19): قياس الحساسية تجاه مخاطر السوق لبنك الاعتماد اللبناني لسنتي2012-2013

الوحدة: مليون ليرة لبنانية

السنة / البيان	2012	2013
مجموع الأصول المالية	4981040	4916275
إجمالي الأصول	11981081	12602250
نسبة مجموع الأصول المالية إلى إجمالي الأصول	**%41,57**	**%39,01**

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على القائمة المالية لبنك الاعتماد اللبناني(الملحق1).

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مجموع الأصول المالية إلى إجمالي الأصول بلغت في سنة2012 نسبة قدرها 41,57%ثم انخفضت هذه النسبة في سنة2013بنسبة39,01%، أي انخفضت نسبة مجموع الأصول المالية إلى إجمالي الأصول في سنة2013 بقدار6,56% بالمقارنة مع سنة .

مما سبق نستنتج أن نسبة مجموع الأصول المالية إلى إجمالي الأصول لبنك الاعتماد اللبناني مرتفعة هذا يدل على أن البنك حساس لمخاطر السوق وعليه يجب على إدارة المخاطر السوقية لي بنك الاعتماد اللبناني العمل على التقليل من حساسية المخاطر السوقية من خلال عملية التغطية أو التحكيم...إلخ

المطلب الثالث: التصنيف المركب لبنك الاعتماد اللبناني وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

قبل أن نقوم بالتصنيف الكلي لبنك الاعتماد للبناني وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي خلال سنتي الدراسة يجب أولا تصنيف كل مكونات نظام.

أولا –تصنيف مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS:

–تصنيف كفاية رأس المال لبنك الاعتماد اللبناني: إن معدل كفاية رأس مال بنك الاعتماد اللبناني خلال سنتي 2012و2013هو13,65% و16,63% على التوالي وهي نسبة تفوق ما قررته لجنة بازل للرقابة المصرفية وكذلك المعدل الذي حدده مصرف لبنان وهي12%،وكما أن نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول المرجحة بمخاطرها للبنك خلال سنة2012و 2013 وهي على التوالي11,61%و14,84 %تفوق أيضا النسبة التي حددتها لجنة بازل وهي4% وبالتالي يتم تصنيف كفاية رأس المال بنك الاعتماد اللبناني خلال سنة2012و 2013 بدرجة1 أي ملاءة رأس مال البنك قوية، ولكن قبل إصدار الحكم النهائي لمدى كفاية رأس المال يحتاج الأمر إلى الوقوف على العديد من الاعتبارات والقضايا الأخرى ذات العلاقة برأس المال والتي تكشف عنها عمليات التفتيش والرقابة الميدانية التي تقوم بها السلطة الرقابية وفيما يلي أهم القضايا التي تتعلق بموضوع كفاية رأس المال والتي يجب توضيحها والتركيز عليها لدى إجراء عمليات التفتيش والفحص من قبل السلطات الرقابية وذلك قبل إصدار الحكم النهائي على كفاية رأس المال:

–الوقوف على مستوى مخاطرة السوق والمخاطر المتعلقة بالأنشطة غير التقليدية وكذلك تركز المخاطر؛

– مدى قوة العوائد وتأثيرها بعناصر غير تقليدية؛

– مدى كفاية المخصصات المكونة لتغطية الخسائر المتوقعة؛

– مدى حاجة البنك إلى رأس مال إضافي لتدعيم المركز المالي لمقابلة أنشطته المحتملة؛

-تصنيف جودة الأصول لبنك الاعتماد اللبناني:

- إن نسبة التصنيف المرجح لبنك الاعتماد اللبناني خلال سنة2012 و2013هي11,83%و9,15% وهي تقع ضمن مجال التصنيف أكثر من 5%-15% في كلتا السنتين بالتالي تعطى للبنك الاعتماد اللبناني درجة تصنيف2 أي تصنيف مرضي؛
- كما أن نسبة إجمالي التصنيف لبنك الاعتماد اللبناني خلال سنة2012و 2013 هي4,76%و3,92% على التوالي وهي تقع ضمن مجال التصنيف أقل من5% وبالتالي تعطى درجة تصنيف للبنك الاعتماد اللبناني خلال سنة2012و 2013 درجة تصنيف1 أي تصنيف قوي.

وبالتالي فإن تصنيف جودة الأصول في بنك الاعتماد اللبناني هي2 مرضية، وللوقوف بدقة على مدى صحة هذه النتيجة لابد من قيام السلطة المسؤولة عن الرقابة بتحليل العديد من العوامل الإضافية الآتي ذكرها أثناء قيامهم بالمهام الرقابية:

-حجم ونوع ومستوى المخاطر التي تتضمنها العمليات الائتمانية والالتزامات خارج الميزانية؛

-مدى التنوع والجودة في محافظ الاستثمار والائتمان؛

-مدى وجود تركزات ائتمانية؛

-مدى فعالية وكفاية نظام الرقابة والضبط الداخلي ونظم المعلومات الإدارية؛

-حجم الأصول المعاد هيكلتها ومستوى التسديدات المتعلقة بها.

-تصنيف كفاءة الإدارة لبنك الاعتماد اللبناني: بعد أن تم تحليل المؤشرات النوعية التي تقيس مدى كفاء الإدارة لبنك الاعتماد اللبناني يمكن تقدير مدى كفاءة إدارته بمنح التصنيف3 أي أن كفاءة الإدارة بنك متوسطة، فبالرغم من تطبيق بنك الاعتماد اللبناني للقوانين التي يصدرها مصرف لبنان وقيامه بتطبيق قواعد الحوكمة واهتمامه بتدريب موارد البشرية العاملة لديه ونشره لقوائمه المالية وتقاريره السنوية إلا أن الملاحظ والمدقق في هذه لتقارير والقوائم المالية يوجد اختلاف في بعض الإحصائيات الرقمية، كما أنه هناك تأخر من قبل إدارة بنك الاعتماد اللبناني في إصدار التقارير السنوية له.

ولكن قبل إصدار الحكم أو التصنيف النهائي لكفاء بنك الاعتماد اللبناني يتعين على السلطة الرقابية بحث وتحليل العديد من القضايا المتعلقة بأداء الإدارة وأهمها(سبق ذكرها في الجانب النظري):

-مدى التقيد إدارة البنك بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية؛

-مدى قدرة إدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة؛

-مدى دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطة الرقابية؛

-مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية؛

-مدى خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا للبنك بالسوق المصرفي؛

-مدى قدرة إدارة البنك على التعامل مع المخاطر وإدارتها بشكل جيد؛

-مدى قدرة إدارة البنك على مواجهة التقلبات في سوق الأعمال.

-تصنيف الربحية لبنك الاعتماد اللبناني: يستخدم عادة المفتشون نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة بداية لتقييم الأرباح وذلك نظرا لتأثير جودة الأصول على أرباح البنك، حيث بلغت نسبة معدل العائد على متوسط الأرباح لبنك الاعتماد اللبناني خلال سنة2012و 2013 بنسبة قدرها1% و0,97% وبالتالي يتم تصنيف ربحية بنك الاعتماد اللبناني بدرجةتصنيف2 لأن ربحية البنك تقع ضمن مجال التصنيف 1%و0,75% والتي تعطي للبنك تصنيف2، ومنه ربحية بنك الاعتماد اللبناني خلال سنتي الدراسة هي مرضية، ولكن قبل إعطاء التصنيف النهائي لربحية البنك الأمر يتطلب أيضا قيام جهاز الرقابة المصرفية بتحليل جودة الأرباح من خلال مراعاة تحليل العناصر التالية عند إجرائها لعملية الرقابة:

-مدى وجود إيرادات ونفقات استثنائية (غير متكررة) غير عادية؛

-مدى كفاية الأرباح الإجمالية لتغطية النفقات وبناء رأس المال بصورة جيدة؛

-مدى كفاية المخصصات في مواجهة القروض والتسهيلات الائتمانية المتعثرة؛

-مدى وجود إيرادات من الاستثمارات في الأوراق المالية وحجمها مقارنة بالإيرادات المصرفية المعتادة؛

-مدى المحافظة على مستوى جيد من نمو الأرباح تؤدي للمحافظة على كفاية رأس المال؛

-تحليل هيكل الأرباح ومدى اعتماده على الأنشطة والعمليات المصرفية العادية ومقارنته مع نفس المكونات في الصناعة؛

-مدى توافق عملية توزيع الأرباح مع القوانين والأنظمة السارية؛

-مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة؛

-مدى كفاية نظم الرقابة والتفتيش الداخلي على كافة المعاملات المصرفية.

-تصنيف سيولة بنك الاعتماد اللبناني:

- إن نسبة القروض إلى إجمالي الودائع لبنك الاعتماد للبناني خلال سنة2012و 2013هي 32,10%و 36,31% وهذه النسب تقع ضمن مجال تصنيف أقل من55% وبالتالي تصنف بنك الاعتماد اللبناني بدرجة تصنيف1 وذلك خلال سنتي2012و 2013؛
- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لبنك الاعتماد اللبناني خلال سنة2012و 2013 هي67,84% و64,79% وهذه النسب تقع ضمن مجال أكثر من50%وبالتالي يصنف بنك الاعتماد اللبناني بدرجةتصنيف1خلال سنتي2012و 2013.

وبالتالي تصنف سيولة بنك الاعتماد اللبناني بدرجة تصنيف1 أي يمتاز بسيولة قوية، ولكن لإعطاء التصنيف النهائي عن سيولة بنك الاعتماد اللبناني يجب على السلطات الرقابة التأكد من العناصر التالية (سبق ذكرها في الجانب النظري):

-مدى ملاءمة السيولة للوفاء بالمتطلبات الحالية والمستقبلية للأعمال والأنشطة التي يرتبط بها البنك مع الغير؛

-مدى قدرة البنك للوصول إلى أسواق المال Money Market والمصادر الأخرى للتمويل؛

-درجة الاعتماد على موارد التمويل قصيرة الأجل ومدى ثبات واتجاه الودائع؛

-مدى فاعلية إدارة وتخطيط السيولة وقدرة الإدارة على ضبط وتحديد مستوياتها بدقة.

-تصنيف حساسية تجاه مخاطر أسعار الفائدة لبنك الاعتماد اللبناني:

إن نسبة مجموع الأصول المالية إلى إجمالي الأصول لبنك الاعتماد اللبناني خلال سنتي2012-2013هي على التوالي 41,57 % و39,01 % وهذه النسبة تقع ضمن مجال التصنيف38%-42% ومنه فإن تصنيف بنك الاعتماد اللبناني تجاه مخاطر السوق خلال سنتي الدراسة هو تصنيف حدي تعني درجة تصنيف4 وهذا يدل على حساسية بنك الاعتماد اللبناني لمخاطر السوق.

وتجدر الإشارة إلى أن تصنيف الحساسية لمخاطر السوق لا يعتمد بشكل أساسي مؤشرات كمية وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على تحليل مكونات ميزانية المصرف والأنشطة التي تتضمنها، وبالتالي فإن تصنيف الدقيق لي حساسية المخاطر السوق لبنك الاعتماد اللبناني يحتاج إلى المفتشين يتمتعون بخبرة وكفاءة فنية عالية، ومن بين العناصر التي يتعين أخذها في الاعتبار عند تحليل الحساسية تجاه مخاطر السوق ما يلي:

-مدى حساسية هيكل الأصول والالتزامات للتغيرات العكسية في أسعار الفوائد وأسعار الصرف وأسعار الأسهم؛

-مدى قدرة الإدارة على قياس وضبط درجة التعرض للمخاطر؛

-درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك جراء المتاجرة بالأوراق المالية؛

-مدى توفر إدارة قوية لتطبيق فعال للسياسات والإجراءات اللازمة لإدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية؛

-مدى وجود نظام رقابة داخلية فعال لمراقبة العمليات المصرفية بالإضافة إلى وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي؛

-مدى ملاءمة ومرونة هيكل الميزانية في مواجهة مخاطر السوق؛

-مدى وجود وتطبيق إجراءات كافية تسمح بإجراء مراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر؛

-مدى قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات الجارية في البيئة التنافسية المصرفية؛

-مدى إجراء وتطبيق دراسات فنية كافية حول حصر ومراقبة جميع أنواع المخاطر قبل الشروع في الدخول في أية مشروعات جديدة، وتقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة؛

-مدى وجود نظم معلومات إدارية كافية تضمن انسياب وتدفق المعلومات ضمن تقارير مالية للإدارة العليا تحدد جميع المخاطر المحيطة بالعمليات والأنشطة بشكل دقيق ومنضبط؛

-وجود جهاز رقابة يتمتع بالاستقلالية التامة من حيث الصلاحيات والمهام وقادر على القيام بواجباته بما يتلاءم وطبيعة وحجم المخاطر.

ثانيا- التصنيف المركب لبنك الاعتماد اللبناني :

بعد أن تم تصنيف كل مكون من مكونات نظام التقييم الأمريكي CAMELS لبنك الاعتماد اللبناني خلال سنتي 2012 و2013، نصل الآن إلى تقدير التصنيف المركب له وهو ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(20): التصنيف المركب لبنك الاعتماد اللبناني لسنتي2012-2013

	2012	2013
كفاية رأس المال	1	1
جودة الأصول	2	2
كفاءة الإدارة	3	3
الربحية	2	2
السيولة	1	1
حساسية توجه مخاطر السوق	4	4
التصنيف المركب	**2**	**2**

المصدر: من إعداد الطالبة.

$$\text{التصنيف المركب لسنة } 2012 = \frac{4+1+2+3+2+1}{6} = 2.17$$

$$\text{التصنيف المركب لسنة } 2013 = \frac{4+1+2+3+2+1}{6} = 2.17$$

إن التصنيف المركب لبنك الاعتماد اللبناني لي سنتيي2012و2013 هو 2,17 وهذا الأخير يقع ضمن مجال تصنيف من 1,6-2,4 وبالتالي يتم تصنيف المركب لبنك الاعتماد اللبناني وفق درجة تصنيف 2 وهذا يدل على أن بنك الاعتماد اللبناني يتمتع بمركز مالي سليم، مع وجود مشاكل أو نقاط ضعف

معتدلة تكون تحت سيطرة مجلس الإدارة والإدارة العليا أو لديهم القدرات والإمكانيات الكافية لتصحيحها وهو قادرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية، كما أن ممارسات إدارة المخاطر فيه ليست قوية بما فيه الكفاية ومطلوب إشراف من قبل السلطات الرقابية لتوجيه بنك الاعتماد نحو مواقف قوية أي(تدخل السلطات الرقابية يكون محدود)خاصة في إدارة المخاطر وذلك لتجنب لمنع تفاقم هذه المخاطر ومنع حدوث خسائر كبيرة أو أزمة في المستقبل للبنك.

بعد أن تم تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على بنك الاعتماد اللبناني وذلك في ضوء المعطيات المالية المتوفرة لدينا لسنتي2012-2013، فمن خلال قياس مؤشرات الست لنظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS تبين أن بنك يلتزم بمعدل كفاية رأس المال تفوق نسبة التي قررتها لجنة بازل2 والنسبة التي حددها مصرف لبنان وبذلك تم منح له تصنيف1 وأن جودة أصول للبنك مرضية أي تم منحه درجة تصنيف2 ، كما تم منح تصنيف متوسط لكفاءة إدارة بنك الاعتماد اللبناني أي درجة تصنيف 3 وذلك لأن للبنك يعاني من نقاط ضعف في الإدارة أما ربحية وسيولة البنك تم منحه درجة تصنيف 2و1 على التوالي أي بنك الاعتماد اللبناني يحقق ربحية مرضية بالنسبة لإدارة البنك وأنه تميز بدرجة سيولة عالية أما بالنسبة لتحليل الحساسية لي مخاطر السوق فقد تم تصنيف البنك درجة 4 أي أن أصول وخصوم البنك حساسة لمخاطر السوق، وبعد أن تم تصنيف كل مكون من مكونات نظام CAMELS تم التوصل إلى إعطاء التصنيف الكلي لبنك الاعتماد اللبناني وهو تصنيف مرضي عن أداءه (درجة تصنف 2)، أي أن بنك الاعتماد اللبناني يتميز بمركز مالي سليم مع وجود نقاط ضعف فيه خاصة من جانب إدارة المخاطر المصرفية التي تواجه، وهما يستدعي تدخل السلطات الرقابة لتقديم له التوجيهات فيما يخص إدارة المخاطر وذلك لتجنب لمنع تفاقم هذه المخاطر ومنع حدوث خسائر أو أزمة في المستقبل.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما سبق نستخلص أن القطاع المصرفي اللبناني يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل الاقتصاد اللبناني وهويتميز بالاستقرار والمتانة المالية وبالإنفتاحه على الدول العربية والأجنبية، ونتيجة لي انفتاحه والتوسع الكبير للمصارفه التجارية العاملة في لبنان وامتلاكها لعدد هام من الفروع في الخارج تجعله أكثر عرضة للمخاطر، ومن أجل المحافظة على سلامة واستقرار القطاع المصرفي اللبناني تعمل السلطات الرقابية في لبنان على تطوير أنظمة الرقابة والإشراف على المصارف وتسعى إلى مواكبة أفضل المعايير والقواعد المصرفية الدولية، وفي مقدمتها معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية.

فبعدما استطاعت المصارف اللبنانية تطبيق مقررات لجنة بازل1 و2 وهي الآن تستعد لتطبيق مقررات لجنة بازل3 حيث أصدر مصرف لبنان تعاميم تلزم المصارف اللبنانية الالتزام بتطبيق معايير لجنة بازل3.

وبغرض الوصول إلى الهدف من البحث والمتمثل في معرفة مدى مساهمة نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في عملية الرقابة المصرفية تم إسقاط ما جاء في الجانب النظري على بنك الاعتماد اللبناني، فمن خلال قياس وتصنيف مؤشرات الست لنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لبنك محل الدراسة في سنتي2012-2013 وذلك في ضوء المعطيات المالية المتوفرة لدينا حيث تم تصنيف كفاية رأس المال البنك بدرجة تصنيف1، جودة أصول بدرجة تصنيف 2 وكفاءة الإدارة بدرجة تصنيف3أما ربحية وسيولة وحساسية بنك الاعتماد اللبناني لمخاطر السوق فتم تصنيفها بدرجة تصنيف 2،1،4على توالي، وبعد أن تم تصنيف كل المكونات نظامCAMELS تم التوصل إلى إعطاء تصنيف كلي لبنك الاعتماد اللبناني مرضي (درجة تصنيف2) أي أن بنك الاعتماد اللبناني يتمتع بمركز مالي سليم مع وجود نقاط ضعف فيه خاصة من جانب إدارة المخاطر المصرفية التي تواجه، وهما يستدعي تدخل السلطات الرقابة لتقديم له التوجيهات فيما يخص إدارة المخاطر وذلك لتجنب لمنع تفاقم هذه المخاطر ومنع حدوث خسائر أو أزمة في المستقبل للبنك.

الخاتمة

الخاتمة:

تعبر سلامة الاقتصاديات الوطنية وفعالية السياسة النقدية على مدى سلامة النظام المالي بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة، من هنا تأتي اهمية الرقابة على وحدات القطاع المصرفي وذلك من أجل المحافظة على سلامة ومتانة هذا القطاع في خدمة الاقتصاد.

ونتيجة لانتشار العولمة وما صاحبها من تحولات وتأثيرات عميقة على القطاع المصرفي، تمثلت في ارتفاع وتعدد المخاطر المصرفية، وارتفاع التعامل في المنتجات المالية الحديثة وتزايد حدوث الأزمات المصرفية، ازداد اهتمام مدراء المصارف والسلطات الرقابية المحلية والدولية(لجنة بازل) بعملية الرقابة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة وكذلك وضع معايير رقابية منها نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS وقد لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دورا رائدا في وضع وتطوير المعايير والممارسات الرقابة المصرفية، حيث أصدرت هذه الأخيرة اتفاقيات بازل 1،2،3 والمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة سنة 1997، والتي كانت تهدف من وراء هذه المعايير تحقيق الاستقرار المالي العالمي وتقوية أنظمة والممارسات الرقابية للدول، ولبنان كغيرها من الدول تسعى إلى تقوية أنظمة الرقابة والإشراف على مصارفها من خلال تبني مجموعة من القواعد الاحترازية والضوابط والآليات الرقابية التي وضعتها لجنة بازل ولجنة الرقابة على المصارف اللبنانية وهي من بين أوائل الدول العربية السباقة إلى تطبيق ومواكبة التطورات والمعايير الدولية فهي الآن تسعى لتحضير تطبيق اتفاقية بازل3 بعدما طبقت اتفاقية بازل1 و2 وذلك نتيجة انفتاح قطاعها المصرفي على دول العالم وسعيا منها إلى الحفاظ على استقرار وسلامة المراكز المالية لمصارفها.

وبغية الوصول إلى الهدف من البحث والمتمثل في كيفية تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS في عملية الرقابة المصرفية قمنا بإجراء تطبيق هذا النظام على بنك الاعتماد اللبناني، وبناءا على الدراسة التي قمنا بها، استخلصنا جملة من النتائج نذكر منها:

❖في الجانب النظري:

- تعتبر الرقابة المصرفية الفعالة شرطا أساسيا لتحقيق سلامة القطاع المصرفي؛
- إن من أهداف الرقابة المصرفية هو التأكد من متانة الوضع المالي للمصارف وسلامتها؛
- نتيجة لتغير طبيعة أعمال المصارف وتنوع الخدمات التي تقدمها والتي أدت إلى ارتفاع وتنوع المخاطر المصرفية والتي نشأت نتيجة للتغيرات والتحولات التي أحدثتها العولمة وما صاحبها من ظهور ابتكارات مالية وتقدم تكنولوجي، أدى إلى توجه الرقابة على المصارف بالتركيز على المخاطر

بعدما كانت الرقابة المصرفية تتمثل في تفتيش وتحليل كافة نشاطات المصرف لتأكد من سلامة إجراءات المصرف أي تم الانتقال من مفهوم تقليدي للرقابة المصرفية إلى مفهوم حديث للرقابة متمثل في الرقابة بالتركيز على المخاطر؛

- تستمد الرقابة بالتركيز على المخاطر أدواتها من اتفاقية بازل الثانية التي تهدف إلى تطوير ثقافة إدارة المخاطر المصرفية؛
- من أجل ضمان تحقيق الاستقرار المالي وسلامة الجهاز المصرفي في أي دولة يجب على السلطات الرقابية فيها العمل على تكييف أنظمتها الرقابية مع المعايير الدولية والإسراع في تحقيق المزيد من التوافق مع معايير بازل والالتزام بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة؛
- إن الغرض من استخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELSهو تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية في المصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر؛
- إن نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS هو مؤشر إنذار بحدوث أزمات، إذ أن تطبيق هذا النظام على المصارف يسمح بتحديد نقاط الضعف وحجم المخاطر والمشاكل الإدارية التي تعاني منها، ويحدد الإجراء الرقابي المتخذ لمعالجة هذه المخاطر قبل استفحالها؛
- يعد نظام CAMELS من الأساليب الفعالة لتقييم أداء المصارف وتحديد مدى قوة ومتانة مراكزها المالية والأوضاع التشغيلية والإدارية بها ومن ثم مدى تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات أو مستجدات ذات العلاقة بنشاطها؛
- نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS يساعد السلطات الرقابية في القيام بإحدى مسؤوليته وهي الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي؛
- ترتبط استراتيجية أو مراحل عمليات الرقابة بالتركيز على المخاطر والرقابة أو التفتيش الميداني بنظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS بشكل جوهري وإيجابي وتتسم بالتكامل والقوة والفعالية في تطبيق عمليات الرقابة والتفتيش المصرفي؛
- يتم تقييم أو تصنيف عناصر نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS الست اعتماد على مؤشرات نوعية وكمية من قبل المفتش وفي عملية تصنيفه يعتمد على مؤشرات نوعية أكثر من كمية مما يجعل من عملية التصنيف أو التقييم غير دقيقة إذ أنه يمكن أن تدخل في عملية تصنيفه عوامل شخصية أو ذاتية خاصة أذا كان المفتش له علاقة مع صاحب المصرف الذي يقيمه؛
- نظام التقييم الأمريكي يتطلب وقتا وجهدا كبيرين خاصة إذا كان عدد المصارف كبيرا وهو ما يؤثر سلبا على دقة النتائج المتوصل إليها؛

- نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS يعتمد على حزمة كبيرة من المعلومات التي توفرها البنوك أو يحصل عليها المفتش أثناء قيامه بعملية التقييم.

❖الجانب التطبيقي:

من خلال تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على بنك الاعتماد اللبناني خلال سنتي2012-2013 تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يسعى مصرف لبنان ولجنة الرقابة المصرفية على المصارف اللبنانية إلى تعزيز وتقوية أنظمتها الرقابية على جهاز المصرفي اللبناني من خلال التزامها وتبنيها لمجموعة من القواعد والمعايير الاحترازية، الضوابط والممارسات الرقابية للجنة بازل للرقابة المصرفية ومواكبتها للتطورات الحاصلة في المعايير الرقابة الدولية (لجنة بازل)، فبعدما نجحت خطة الهيئات الرقابية على المصارف في لبنان في تنفيذ اتفاقية بازل1 و2 ها هي الآن بدأت تستعد لتحضير اتفاقية بازل3،إذ قام مصرف لبنان بإصدار تعمم على المصارف اللبنانية بشأن بدأ تطبيق اتفاقية بازل3؛
- بنك الاعتماد اللبناني يحقق معدل كفاية رأس المال وفق المعدلات المطلوبة؛
- تصنف جودة الأصول لبنك الاعتماد اللبناني بدرجة 2 أي انها مرضية؛
- تمتاز إدارة بنك الاعتماد اللبناني بعدم الكفاءة؛
- يحقق بنك الاعتماد اللبناني أرباحا مرضية خلال سنتي الدراسة؛
- يمتاز بنك الاعتماد بسيولة مرتفعة خلال سنتي الدراسة؛
- بنك الاعتماد اللبناني لا يتمكن من إدارة المخاطر السوقية التي تواجه نشاطه بشكل جيد، حيث أثبتت الدراسة خلال سنتي2012-2013 عند قياس حساسية بنك الاعتماد اللبناني لمخاطر السوق ارتفاع نسبة حساسية البنك لمخاطر السوق مما يدل على عدم قدرة البنك على إدارة مخاطر السوق؛
- أدى تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELSعلى بنك الاعتماد اللبناني خلال سنة 2012–2013 إلى تصنيف البنك بدرجة 2 أي أداء البنك مرضي، أي أن بنك الاعتماد اللبناني يتميز بمركز مالي سليم مع وجود نقاط ضعف فيه خاصة من جانب إدارة المخاطر المصرفية التي تواجه وهو ما يستدعي تدخل السلطات الرقابة لتقديم له التوجيهات فيما يخص إدارة المخاطر وذلك لتجنب تفاقم هذه المخاطر ومنع حدوث خسائر أو أزمة في المستقبل.

❖ **إختبار الفرضيات:**

في ضوء النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري والتطبيقي يمكننا الأن إثبات صحة أو نفي فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** إن تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على المصارف يتطلب توفر معلومات وبيانات مالية على العناصر الست المكونة له إضافة إلى معلومات أخرى تساعد المقيم على اتخاذ القرار السليم، فمن خلال توفر المعلومات والبيانات عن العناصر المكونة لنظام التقييم المصرفي الأمريكي يمكن للمفتش أو الشخص المسؤول عن الرقابة إصدار الحكم على مدى قوة أو ضعف هذه العناصر ويقدم إرشادات أو الحلول من أجل تصحيح الخلل أو الضعف القائم في كل عنصر، فمن خلال توفر المعلومات المالية عن بنك الاعتماد اللبناني تمكنا من تحليل وإعطاء درجة تصنيف لمختلف عناصر نظام التقييم وتقديم نصائح للبنك من أجل معالجة نقاط ضعفه أي أن الفرضية الأولى صحيحة؛
- **الفرضية الثانية:** إن نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS للرقابة المصرفية يعطي صورة تقريبية عن وضعية بنك محل التقييم وذلك بسبب عدم إفصاح وإخفاء البنك عن المراقب لبعض المعلومات والبيانات المالية له أي أن الفرضية الثانية صحيحة؛
- **الفرضية الثالثة:** نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS طريقة للرقابة المصرفية تستغرق تطبيقها وقتا وجهدا خاصة مع تعدد مكونات الجهاز المصرفي للدولة، هذا صحيح لأن طريقة الرقابة العادية التي يقوم بها بنك المركزي ترتكز على نسبة الملاءة المالية ونسب السيولة وتركزات المخاطر أو حجم المخاطر في البنوك أما عملية الرقابة وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي فيقوم المراقب بتقييم العناصر الست المكونة هذا النظام وهذا ما يؤدي إلى استغراق في زمن التفتيش أي أن الفرضية الثالثة صحيحة.

وعليه يمكن القول أن نظام التقييم المصرفي الأمريكي يلعب دورا مهما في دعم الرقابة على المصارف، يعمل على كشف نقاط القوة ونقاط الضعف في العناصر الستة المكونة له، وعند وجود مخاطر أو مشاكل تتدخل السلطات الرقابية بتقديم إرشادات وحلول لهذه المخاطر وذلك لتجنب استفحالها، كما أن التقييم وفق نظام CAMELS يكون مقتصرا على ست عناصر وهذا يؤدي إلى اختصار زمن التفتيش دون تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية، وبالاعتماد عليه نكون قد قمنا بتوحيد أسلوب كتابة التقارير وتصنيف المصارف وفق معيار موحد وهذا ما يسمح بمقارنة الأوضاع

المالية عبر الدول من خلال المؤشرات، كما يساعد على تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لعملاء السوق وهو بذلك يدعم معايير لجنة بازل الثانية، ويعمل على كشف مخاطر انتقال الأزمات المالية وبالتالي التقليل من حدتها.

❖ التوصيات والاقتراحات:

إنطلاقا من النتائج المتوصل إليها سابقا فإننا نوصي ونقترح بعض التدابير الممكنة التالية:

- يجب على المصارف تعزيز مستوى الإفصاح عن المخاطر التي تواجهها حتى يتمكن مستخدمي القوائم المالية(خاصة المفتشون) من الحكم بسهولة على مدى قدرة المصرف على إدارة المخاطر والسيطرة عليها؛
- على بنك الاعتماد اللبناني إجراء تعديلات على مستوى جهاز الرقابة الداخلية له وعلى لجنة إدارة المخاطر فيه وذلك من خلال وضع نظام رقابة ومراجعة داخلية صارم من أجل تخفيض حجم المخاطر التي تواجهه وحتى ويتم اكتشافها في أوقات مبكرة من جهة ولتسهيل الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي من جهة ثانية؛
- ضرورة استمرارية وتواصل عملية الرقابة على المصارف وذلك لضمان التطبيق الحسن للقوانين وضمان السير والأداء الأمثل للمصارف؛
- على المصارف والسلطات الرقابية مواكبة التطورات الحاصلة في ميدان الرقابة المصرفية، وذلك بالاحتكاك الدائم والنوعي بهيئات الرقابة في الدول الأخرى؛
- زيادة الاهتمام بإعداد وتنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال التقييم والرقابة المصرفية من أجل تنمية وتأصيل المهارات والقدرات الفنية القادرة على النهوض بمتطلبات العمل الرقابي والتعامل معه بكفاءة وفاعلية؛
- تضمين نتائج تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية؛
- تطوير نظم المعلومات في البنك بما يساهم في إجراء التحليل لجميع مكونات نظام التقييم المصرفي CAMELS، بالسرعة وبما يضمن سهولة انتقال المعلومات، خاصة المتعلقة بالمخاطر وتعيين نقاط الضعف بما يضمن كفاءة الإدارة في معالجتها؛

- على بنك الجزائر والمصارف الجزائرية العمل على تعزيز وتطوير أساليب الرقابة المصرفية على مواكبة التطورات الدولية في مجال الرقابة المصرفية والعمل بأسلوب الرقابة بالتركيز على المخاطر الذي يقوم على نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS وذلك للاستفادة من مزايا هذا النظام فهو يسمح بمعرفة الوضعية المالية وحجم المخاطر التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصارف وبالتالي يحدد الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل السلطات الرقابية من أجل معالجة أو إدارة هذه المخاطر منعا لحدوث أزمة مصرفية في المستقبل، ولكن حتى يتم تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي في المنظومة المصرفية الجزائرية بشكل كفء وفعال يجب على بنك الجزائر إجبار البنوك الجزائرية على تطبيق الدعائم الثلاثة التي جاءت بها اتفاقية بازل الثانية.

❖ **أفاق الدراسة:**

يبقى أن نشير إلى أن هذه الدراسة المتواضعة ما هو إلا لبنة في مجال واسع بقيت العديد من جوانبه لم تكتمل بعد ومنها، وعليه فإن باب الدراسة مازال مفتوحا لتناول هذا الموضوع من زوايا أخرى نذكر منها:

- دور نظم التقييم المصرفية في التنبؤ بالأزمات المصرفية؛
- تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على البنوك الإسلامية؛
- أثر كفاءة نموذج CAMELSعلى مؤشرات المتانة المالية للبنوك.

قائمة المراجع

أولا- قائمة المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، الطبعة الثانية، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي،2010.

2- أحمد شعبان محمد علي، **المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية- دراسة تحليلية لبعض البلدان تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية-**، الدار الجامعية، مصر ،2007.

3- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2011.

4- حجازي وجدي حامد، **أصول المراجعة الداخلية- مدخل عملي تطبيقي-**، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية،2010.

5- حمزة محمود الزبيدي ،**إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق ،عمان،2002.

6- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك-منهج عملي وتطبيق عملي**، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، 2005.

7- طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر- تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية-**، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2003.

8- طارق راشد الشمري، **ادارة المصارف- الواقع والتطبيقات العملية-**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

9- طارق عبد العال حماد، **التطوارت العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003.

10- طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد والمخاطرة-**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية،2003.

11- عاطف جابر طه عبد الرحيم، **تنظيم وادارة البنوك-منهج وصفي تحليلي-**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.

12- عبد الحميد محمد الشواربي، محمدعبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي المصرفية و القانونية**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2009.

13- عبد الفتاح محمد الصحن ومحمد ناجي دوري، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 1998.

14- عبد الكريم طيار، **الرقابة المصرفية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

15- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية ، مصر، 2005.

16- عصام الدين احمد اباظة، **العولمة المصرفية** ،دار النهضة العربية، القاهرة ، 2010.

17- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك- مدخل كمي واستراتيجي معاصر-** الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

18- محب خلة توفيق، **الاقتصاد النقدي والمصرفي -دراسة تحليلية للمؤسسات و النظريات-**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2011.

19- محمد أحمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية**، الطبعة الأولى، دار زمزم للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

20- محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، طبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.

21- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

22- منير ابراهيم هندي، **الإدارة المالية-مدخل تحليلي معاصر-**، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1999.

ب- المجلات والدوريات:

1- أحلام بوعبدلي- حمزة عمي سعيد، **دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات والدراسات، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر،2014.

2- بان توفيق نجم، **العمليات المصرفية غير القانونية ودور الرقابة والتدقيق في ضوء مبادئ بازل**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العد د23، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 2012.

3- بلال نوري سعيد الكروي، **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة- دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد-**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد24 ،العراق،2008.

4- بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، العدد07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009.

5- حسب الرسول يوسف التوم شهاب الدين، مصطفى أحمد حمد منصور، **أثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني**، مجلة العلوم الإنسانية والإقتصادية، العدد 01، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، يوليو2012.

6- حمد حسين المشهراوي، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS**، مجلة دورية يصدرها بنك فيصل السوداني ، مجلة المال والاقتصاد، العدد 59، السودان، ديسمبر 2008.

7- سعادعبد الفتاح محمد وأخرون، **قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية–د راسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل–**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 34، العراق، 2013.

8- شوقي عاشور بورقبة، **طريقة Camels في تقييم البنوك الإسلامية**، مجلة حوار الأربعاء، مركز النشر العلمي لجامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009–2010.

9- صبا عبد الهادي عبد الرضا، عبدالرضا شفيق البصري، **مصفوفة CAMELS في تقويم اداء المصارف**، مجلة العربي، العدد 14، جامعة بغداد، العراق، 2008.

10- صلاح الدين محمد أمين الإمام، صادق راشد ألشمري، **تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجا**، مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد60، العراق،2011.

11- طرشي محمد، **دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي**، مجلة الاقتصاد الجديد،العدد07، جامعة خميس مليانة، الجزائر ،2012.

12- علي عبدالله شاهين، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية– حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود–**، الجامعة الإسلامية، غزة، مارس 2005.

13- علي محمود محمد، **سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية–دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م–**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 30، دمشق،2014 .

14- مالك الرشيد أحمد، **مقارنة بين معياريCAMELS وCAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية**، مجلة المصرفي، العدد35،السودان ، مارس 2005.

15- مخلف سليمان، **نظام التقييم المصرفي CAMELS**، مجلة المحاسب العربي، العدد 11، يوليو2012.

16- معهد الدراسات المصرفية، **إدارة السيولة في المصرف التجاري**، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت، العدد2، السلسلة الخامسة، الكويت، سبتمبر2012.

17- موفق عباس باقر شكارة، **تقويم أداء المصارف بموجب معاييرCAMELS**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد18، جامعة بغداد، العراق، 2012 .

18- يوسف بوخلخال، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي** الأمريكيCamelsعلى **فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–**، مجلة الباحث، العدد10، ورقلة، 2012.

ج- الملتقيات :

1- أكرم لال الدين، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية- دارسة تحليلة نقدية–**، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي والمنعقدة في مكة المكرمة، السعودية، 24-29ديسمبر 2010.

2- بن العارية حسين، **الرقابة المركزة على المخاطر كأداة لتفعيل نظام المراجعة في البنوك الجزائرية،** الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطوارت العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، أيام11-12 مارس2008.

3- زيدان محمد، حبار عبد الرزاق، **متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية،** المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، الجزائر، أيام11-12مارس2008.

4- سليمان ناصر، **إتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية،** بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، أيام 05-06 ماي 2009.

5- سليمان ناصر، **كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية-تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير–**،الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية ،المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر،أيام08-09 ديسمبر 2013.

6- شاهين علي عبد الله، **إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف،** بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2005 .

7- طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، **بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية**،الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، أيام11-12مارس2008.

8- عمر شريقي، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي،** الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام20-21 اكتوبر 2009.

9- محمد زرقون، حمزة طيبي، **نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازلII**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطوارت العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، أيام11-12مارس2008.

10- مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، سطيف، الجزائر، أيام20-21 اكتوبر2009.

11- مفتاح صالح، رحال فاطمة، **تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، تركيا، أيام 09-10سبتمبر2013.

12- منصور منال،**إدارة المخاطر الإئتمانية ووظائف المصارف المركزية، القطرية والإقلمية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أيام 20-21اكتوبر2009.

13- نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II-دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين-**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، الأردن، أيام 04-05 جويلية 2007.

د- رسائل الماجستير والدكتوراه:

1- أحلام موسى مبارك، **آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية - دراسة حالة بنك الجزائر-**، رسالة ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.

2- أحمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي(CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي-دراسة حالة بنك فلسطين-**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، تخصص المحاسبة و التمويل، جامعة الإسلامية، غزة، 2008.

3- آيت عكاش سمير، **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012-2013.

4- إيهاب غازي زيدان، **مدى تطبيق معايير بازل II على قطاع المصارف الخاصة في سورية**، اطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم المالية والمصرفية(غير منشورة)، جامعة سوريا، سوريا، 2009-2010.

5- تهاني محمود محمد الزعابي، **تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل –دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة–**، رسالة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، فلسطين، 2009.

6- حكيم براضية، **التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)، تخصص محاسبة ومالية، جامعة الشلف، الجزائر،2010-2011.

7- شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية–دراسة تطبيقية مقارنة–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة سطيف، سطيف، 2010-2011.

8- شيلي وسام، **مقررات بازل2 ومتطلبات تطبيقها في البنوك التجارية–دراسة تجربة لبنان–**، رسالة ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

9- صورية عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية– دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA–**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية(غير منشورة)، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر، 2010-2011.

10- محمد صالح السيقلي، **المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997– دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية–**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، تخصص إدارة اعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

11- منذر محمد الصمادي، **أثر نموذجCAMELعلى مؤشرات المتانة المالية للبنوك الإسلامية الأردنية**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، تخصص المصارف الإسلامية، جامعة العلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2011.

12- ميساء محي الدين كلاب، **دوافع تطبيق بازل الثانية وتحدياتها–دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين–**، رسالة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2007.

هـ– التقارير، القوانين ووثائق مختلفة:

1- الجريدة الرسمية للبنان، العدد15،1985/08/11.

2- جمعية مصارف لبنان، **نشاط وأداء القطاع المصرفي اللبناني – القسم الرابع–**، التقرير السنوي للمعهد العالي للدراسات المصرفية، لبنان، 2013.

3- جمعية مصارف لبنان، **التطورات الاقتصادية العامة– القسم الأول** –، التقرير السنوي للمعهد العالي للدراسات المصرفية، لبنان، 2013.

4- جمعية مصارف لبنان، **نشاط وأداء القطاع المصرفي اللبناني – القسم الرابع–**، التقرير السنوي للمعهد العالي للدراسات المصرفية، لبنان، 2012.

5- علي عبد الرضا حمودي العميد، **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات دراسة تطبيقية – حالة العراق–**، بحث مقدم للمديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي، العراق، 2008.

6- المادة148 رقابة المصارف وكتمان السر المصرفي من قانون النقد والتسليف.

7- **نشاط جمعية مصارف لبنان –القسم الثاني–**، التقرير السنوي المعهد العالي للدراسات المصرفية، لبنان، 2012.

8- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، **ممارسات التفتيش المصرفي المرجح بالمخاطر**، مقدمة للبنك المركزي العراقي، العراق، 2008.

ثانيا–قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

أ–الكتب:

1- Anne Marie Percie du Sert, **Risque et contrôle de risque**, Economica, Paris, 1999.

2- Jean- Claude Augros, Michel Queruel, **Risque de taux d'intérét et gestion bancaire**, Edition Economica, Paris, 2000.

3- Joel Bessis, **Gestion de risque et gestion actif- passif des banques,** Edition Dalloz, paris, 1995.

4- Pierre Charles Pupion**, Economie et gestion bancaire**, Edition Dalloz, Paris, 1999.

ب–المقالات:

1- Board of Governors of the Federal Reserve System, America, 2012.

2- Himani Padia,**Assessment of Performanc of Public Sector Banks Under Camel Framework**, Economy And Finance, India,2012,p1.

3- John J. Kolhoff, **Utilizing the Uniform Financial Institutions Rating System (UFIRS) to Individually Assess Sensitivity or Market Risk Exposure** , letter no**:** 2014-CU-02to The Board of Directors and Management of Michigan State-Chmiered Credit Unions, Michigan,2014.

4- Michael S. Gibson, **Audit of the Small Community BankExamination Process** ,

5- Noel J. Pajutagana, **Supervision and Examination Sector Department of Rural Banks-Camels Rating System**, September 1999.

6- Shu-Hua Hsiao,**A Study of Investment Performance and Overall Financial Performance for Life Insurers in Taiwan**, Leader University,Taiwan,2006.

7- Uyen Dang, **The CAMEL rating system in banking supervision- A case study-,** Arcada University of Applied Sciences International Business,Arcada, 2011.

ج-المذكرات باللغة الأجنبية:

1- Haseeb Zaman Babar,Gul Zeb, **Camels Rating System For Banking Industry In Pakistan**, Master Thesis,Umea School of Business,Pakistan,2011.

د- التقارير باللغة الأجنبية:

1- Banque du Liban, Business Survey, Fourth Quarter, 2013.
2- Central Bank of Liberia,**Guidelines For Camels Rating At Liberian Banks**, Liberia, 30September, 2005.
3- Comptroller's Handbook,**Bank Supervision Process,** Office of the Comptroller of the Currency, America,September 2007.
4- Credit Libanais SAL, Summary Of The Code Of Corporate Governance, Liban,28February2014.
5- Credit Libanais, Annual Report, 2013.

ثالثا-المواقع الإلكترونية:

1- http://www.alkalimaonline.com.
2- http://www.imarwaiktissad.com.
3- http://www.uabonline.org.
4- http://www.arabbankingnetwork.org.
5- http://www.creditlibanais.com.
6- http://www.bccl.gov.lb.
7- http://www.bdl.gov.lb.

الملاحق

CREDIT LIBANAIS

CONSOLIDATED BALANCE SHEET

ASSETS *(In millions of LBP)*	*Audited Dec 2013*	*Audited Dec 2012*
1. Cash and balances with central banks	**2,046,850**	**1,929,763**
2. Due from banks and financial institutions	**1,202,414**	**1,217,513**
3. Head office, branches, parent company, foreign sister financial inst. & subsidiaries	**-**	**-**
4. Loans and advances to customers (Net)	**3,897,098**	**3,328,744**
5. Loans and advances to related parties	**21,509**	**39,422**
6. Debtors by acceptances	**165,384**	**136,393**
7. Financial assets at fair value through other comprehensive income	**75,047**	**60,004**
8. Financial assets at Fair value through profit or loss	**56,775**	**51,894**
9. Financial assets at amortized cost	**4,784,453**	**4,869,142**
10. Investments in associates	**17,733**	**17,275**
11. Property and equipment	**173,707**	**139,546**
12. Intangible assets	**4,569**	**4,971**
13. Non-current assets - held for sale	**37,815**	**44,895**
14. Other assets	**73,940**	**96,563**
15. Revaluation of other fixed assets	**44,956**	**44,956**
TOTAL ASSETS	**12,602,250**	**11,981,081**

Commercial loans include:

- Sub-standard loans	30,347	30,103
- Unrealized interest on sub-standard loans	(9,288)	(8,771)
Net Sub-Standard Loans	**21,059**	**21,332**

Doubtful loans are shown after deduction of :

- Provisions for doubtful debts	(69,391)	(66,919)
- Unrealized interest	(46,998)	(58,325)
Total Provisions	**(116,389)**	**(125,244)**

CREDIT LIBANAIS

CONSOLIDATED BALANCE SHEET (continued)

LIABILITIES *(In millions of LBP)*	*Audited Dec 2013*	*Audited Dec 2012*
1. Deposits from Central Banks	77,462	3,581
2. Deposits from other banks and financial institutions	99,172	129,569
3. Head office, branches, parent company, foreign sister financial inst. & subsidiaries	-	-
4. Customers' deposits	10,438,788	10,193,831
5. Deposits from related parties	352,170	299,562
6. Engagements by acceptances	165,384	136,393
7. Current Tax liabilities	17,848	15,313
8. Other liabilities	212,499	189,699
9. Provisions for risks and charges	38,710	34,972
10. Revaluation of other fixed assets	44,956	44,956
Total Liabilities	11,446,989	11,047,876

SHAREHOLDERS' EQUITY *(In millions of LBP)*	*Audited Dec 2013*	*Audited Dec 2012*
10. Share Capital - Common Shares	257,400	257,400
11. Share Capital - Preferred Shares	11,000	-
12. Share Premium - preferred shares	139,750	-
13. Capital reserves	160,464	138,482
14. Retained Earnings	103,610	66,925
15. Subordinated Debt issued	120,461	120,483
16. Real estate revaluation reserve	15,656	15,656
17. Fair value reserve	22,002	12,182
18. Other reserves	205,372	215,183
19. Foreign Currency Translation Reserve	-	-
19. Net profit for the year	98,629	88,192
Equity attributable to equity holders of the Bank	1,134,344	914,503
Non-controlling interest	20,917	18,702
Total Equity	1,155,261	933,205
TOTAL LIABILITIES & SHAREHOLDERS' EQUITY	12,602,250	11,981,081

CONTRA ACCOUNTS *(In millions of LBP)*	Audited Dec 2013	Audited Dec 2012

Engagements & Commitments Received (Asset side)

1. Commitments of signature received from financial intermediaries	**29,644**	**17,418**
2. Other commitments received	**7,498,062**	**7,142,626**
3. Restricted and non-restricted fiduciary accounts	**11,346**	**12,310**
4. Assets under management		

Engagements & Commitments Issued (Liability side)

1. Financing commitments	**751,693**	**526,816**
- given to customers	560,809	341,430
- given to financial institutions	190,884	185,386
2. Guarantees	**218,964**	**192,938**
- given to customers	218,964	192,938
3. Deposits held under Murabaha agreements	**95,789**	**22,613**

الاعتماد اللبناني
CREDIT LIBANAIS

INCOME STATEMENT

(In millions of LBP)		*Audited Dec 2013 (12 months)*	*Audited Dec 2012 (12 months)*
1. Interest income		665,693	629,874
2. Interest Expenses		(459,401)	(440,652)
3. NET INTEREST INCOME	**(1-2)**	**206,292**	**189,222**
4. Fees and commissions income		93,085	90,328
5. Fees and commissions expenses		(36,983)	(35,635)
6. Net fees and commissions income	**(4-5)**	**56,102**	**54,693**
7. Net trading income		18,229	20,843
8. Net gain on financial investment		9,609	12,125
9. Other operating income		4,872	3,119
10. Total operating income	**(3+6+7+8+9)**	**295,104**	**280,002**
11. Net recovery (impairment) on loans and advances		(6,625)	(3,555)
12. Net impairment losses on financial investments		(56)	(60)
13. Net operating income	**(10-11-12)**	**288,423**	**276,387**
14. Personnel expenses		(100,170)	(94,140)
15. Depreciation and amortisation		(10,897)	(11,176)
16. Amortization of intangible assets			
16. Other operating expenses		(59,671)	(63,899)
17. Total operating expenses	**(14+15+16)**	**(170,738)**	**(169,215)**
18. Share of profit of investments in equity accounted investees		1,746	1,436
19. PROFIT BEFORE INCOME TAX	**(13-17+18)**	**119,431**	**108,608**
20. Income tax expenses		**(16,213)**	**(16,536)**
21. NET PROFIT FOR THE YEAR	**(19-20)**	**103,218**	**92,072**

Profit Attributable to:

Equity holders of the Bank	*98,629*	*88,192*
Minority Interest	*4,589*	*3,880*

Total comprehensive income attributable to:

Equity holders of the Bank	*108,449*	*93,868*
Minority Interest	*4,589*	*3,880*

CREDIT LIBANAIS

KEY INDICATORS

General Information	Audited Dec 2013	Audited Dec 2012
Exchange Rate of 1 US Dollar (in LBP)	1,507.50	1,507.50
Balance Sheet Data (in millions of US Dollars)		
Total Assets	$ 8,359.70	$ 7,947.65
Total Customer Deposits (excluding Certificates of Deposit)	$ 7,158.18	$ 6,960.79
Total Loans and Advances	$ 2,599.41	$ 2,234.27
Total Shareholders' Equity	$ 766.34	$ 619.04
Earnings Data (in millions of US Dollars)		
Net Interest Income	$ 136.84	$ 125.52
Net Operating Income	$ 191.33	$ 183.34
Pre-Tax Profit for the Year	$ 79.22	$ 72.05
Net Profit for the Year	$ 68.47	$ 61.08
Liquidity Ratio	**76%**	**77%**
Capital Adequacy Ratio excluding profits for the current year (Basel 2)	**16.63%**	**13.73%**
Number of Common Shares Outstanding	**23,400,000**	**23,400,000**
Number of Branches	**70**	**70**

For further information, please contact:
Mr. Charbel MOURAD, Group Chief Financial Officer
Phone & Fax: +961-9-646204
e-mail: cmourad@creditlibanais.com.lb